

ابن قسيم الجوزية

جهدُه في الدرس اللغوي

الدكتور طاهر سليمان محمود

استاذ العلوم القانونية المساعد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

 Bibliotheca Alexandrina
0000107

Bibliotheca Alexandrina

أرالإساءات المعنوية

تاریخ ۱۳۰۲

ابن قسيم الجوزية

جهوده في درست اللغوى

الدكتور طاهر سليمان موده
مدرس العلوم اللغويه
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الناشر
دار الجامعات المصرية
توزيع ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فقد دفعني إلى كتابة البحث الذي أقدم له بهذه السطور أني لم أجحد باحثا من قبل تناول الجانب اللغوي عند ابن القيم على الرغم من خصوصية هذا الجانب إذ انصرف عناية الباحثين إلى دراسة جوانبه الأخرى غير اللغوية التي حظيت بشهرة أوسع .

وابن القيم فقيه أصولي مجتهد ، وللأصوليين في درس اللغة نشاط متميز ليه إلى أهميته الأستاذ أمين الخولي بقوله : إنه « ليسجل أن تتبع ما عند هؤلاء الأصوليين من البحث اللغوي الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم » (١) .

ولما كنت أريد دراسة الجانب اللغوي عند ابن القيم ، وهو شأن سائر ألوان النشاط العقلي يتأثر بالبيئة العامة والخاصة لصاحبها ، رأيت أن أبدأ بتعريف هذه البيئة زمانا ومكانا ونشاطا حضاريا فبجعلت الباب الأول من البحث لدراسة عصره وحياته وثقافته ومنهجه الفكري ، وهذا الباب بمثابة مقدمة للبحث ، وهي مقدمة ضرورية لأن المذهب الفكري لابن القيم الذي حددت معالمة في نهاية الباب قد اعتمدت في رسم صورته على مكونات عقلية ولبوع

ثقافته ، وقد استصحبته هذه النتيجة في دراستي لمنهج الغوى وثبتت لي التوافق التام بين المنهجين اللذين يصدران عن عقلية واحدة مستقيمة واعدة.

كما أنني في بحثي في هذا الباب لم أعتد على ما توصل إليه بعض الباحثين المحدثين من نتائج ، بل ابتدأت البحث من جذوره ومفاته الأولى ، ولذلك لم يكن ما توصلت إليه متأثراً بهم ولم يكن متفقاً معهم في مواطن غير قليلة .

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت ألا أطيل في هذا الجانب غير الغوى لأنه مما كان شأنه فهو في هذا المقام بمثابة مقدمة .

وقد خصصت الباب الثاني والأسامي من البحث لدراسة الجانب الغوى وقسمته إلى فصلين أولهما جعلته للنحو بالمعنى العام الذي يشمل المباحث الصرفية وقد حاولت أن أعرض جهود ابن القيم وآراءه من خلال اقتضائهما والموضوعات مقارنة بدراسته بدراسة الأصوليين واللغويين السابقين مشيراً قبل ذلك أو بعده إلى جهود المحدثين وما توصل إليه علم اللغة الحديث ، وذلك لكي تدرس القضية دراسة متكاملة ، مع عنايتي ببيان دور ابن القيم وليتضح من المقارنة مكانته بين القدماء والمحدثين .

اتبعت هذا المنهج في تناول جهده اللغوي فبدأت الفصل الخاص بالنحو بدراسة بعض الفصائل النحوية كفضيلة الجنس والمدد والزمن والشخص (المتكلم والمخاطب والغائب) ، ثم رأيت أن أنتقل إلى دراسة الجمله ووأيت أن أمثل لها من خلال موضوعين تناولهما ابن القيم هما « المبتدأ والخبر » و « الشرط » وحرصت على مقارنة جهوده وآرائه بجهود وآراء النحاة والأصوليين من سابقه ومعاصريه ، ثم أشرت بإجمال إلى بعض الموضوعات التي تناولها ابن القيم ولما صلة بدراسة الجملة ولا يتسع المقام لتناولها بالتفصيل .

واختتمت الفصل الخامس بالنحو يتناول الإعراب أى التحليل النحوى للنص وقد بينت منهج ابن القيم فى هذا النوع من التحليل وهو منهج يميزه من جميع الدارسين ، وبينت كيف أن ابن القيم يستثمر نتائج السياق وقرائن الحال التى تحدد المعنى فى الوصول إلى تحليل دقيق للنص ، ولا يكتفى بمجرد التحليل الشكلى الذى قد لا يمتق مع المعنى . وقد أشرت أيضاً إلى بعض آرائه ومواقفه النحوية التى تميز مذهبه النحوى الذى يتفق فيه مع منهجه الفقہى حيث يسروره الدليل ولا يتعصب للمذهب معين ، ولا رأى عالم مما كان قدوة ، وإنما يدافع عما يمسك بأدله ففى بعض الأحيان ينحاز إلى البصريين ، وفى أحيان أخرى يدافع عن رأى الكوفيين ، وتارة يجده مهاجم النحويين جميعاً ويتكرر رأياً جديداً يدافع عنه ، وقد أشرت فى هذا الصدد إلى بعض آرائه النحوية .

وفى الفصل الثامن تناولت دراسة المعنى ، وهى قمة الدراسات اللغوية وغايتها تقدمت لهذه الدراسة بطرح أبعاد المشكلة التى واكبت البشرية جميعاً فى حياتها ثم خلصت أهم النتائج الغريبة الحديثة فى دراسة المعنى ، ثم أشرت إلى قضية المعنى عند الأصوائين وكيف يتناولون دراسته وأشرت إلى جهد ابن القيم فى تناول هذه المشكلة وبينت دوره من خلال قضيتين هامتين من قضايا المعنى هما : العام والخاص وحدود الدلالة ، واختتمت الفصل ببيان منهج ابن القيم فى دراسة المعنى وهو منهج متميز رأيت أنه يتفق مع كثير من المبادئ التى وضعها فيرث ونادت بها المدرسة الاجتماعية الإنجليزية الحديثة ، وقد اعتمدت فى توضيح منهجه على نصوص واضحة صريحة من كتبه يعبر عن هذا المنهج فى مواطن متفرقة بالإضافة إلى النصوص الكثيرة التى تناولها بالتحليل والدراسة وهى تصور جوانب كثيرة من منهجه . وكل ذلك يكشف عن منهج أصيل وفكر مستقيم .

فإنني بما قدمت أكون قد وفقت في إلقاء الضوء على جانب غامض له أهمية
في درسنا اللغوي لدى عالم كبير له قدره ودوره في تاريخنا الحضاري .
والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير والسداد والصواب .

د . طاهر سليمان حمودة

الاسكندرية : رجب ١٤٩٦ هـ

يولييه ١٩٧٦ م

الباب الأول

عصره وحياته وثقافته
ومنهجه الفكرى

يشهر ابن القيم بكونه فقيها أصوليا مجتهدا وهو صفاته التي يبحث بها في معظم تراجمه ، وقد نتج عن ذلك ضمور شهرته نصريا لغويا صاحب موهبة متدبرة في دراسة اللغة ، وإن كانت بعض التراجم لا تنقل عنه بأنه نحوي (١) ، على حين تجمع كلها على تفوقه وبهره في جميع علوم الدين واللغة .

وابن القيم هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد بن حمير الرضوي الدمشقي ، ويشهر يا ابن القيم أو ابن قيم الجوزية ، والجوزية اسم مدرسة يدمشق كان أبوه قيا عليها (٢) .

هاش ابن القيم في الفترة ما بين عام ٦٩١ هـ - ٧٥١ هـ التي توافقت (١٢٩٢ - ١٣٥١ م) ، أي أن ذهرة حياته كانت في النصف الأول من القرن الثامن الهجري .

ويبدو أنه قضى معظم حياته بالشام ، وقد ارتحل عنها الحج مرات كثيرة ، وجاور بمكة فترة من الزمن (٣) ، كما انتقل إلى القاهرة في بعض الأحيان (٤) ، والمحقق أنه مات ودفن بدمشق .

وقد كانت الشام في ذلك العصر المعروف بعصر سلاطين المماليك (٦٥٦ هـ - ٩٢٣ هـ) تابعة لمصر وكان يحكمها نائب من قبل السلطان بالقاهرة يعرف بنائب الشام ، وقد امتد ذلك العصر قرابة ثلاثة قرون تهتدى بسقوط

(١) ابن المني : ذخرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٢) دائرة المعارف الإسلامية «مرجة ابن القيم»

(٣) ابن القيم : هديتنا الذهبية ج ٦ ص ١٦٩

(٤) ابن حجر العسقلاني : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ج ٤ ص ٧١

يذكر ابن حجر أنه «كان له حظ عند الأمراء المصريين»

يفتداه على أيدي التتار ، وانتصار المالك عليهم في « عين جالوت » ، وديسان ،
وتنتهي بدخول السلطان سليم إلى الشام ومصر عامي ٩٢٢ و٩٢٣ هـ .
تميز العصر بانتقال مركز الثقل في العالم الإسلامي عسكريا وثقافيا
وسنارييا إلى القطرين (مصر والشام) ، واحتلت القاهرة منزلة بغداد على عهد
العباسيين .

الخصائص العلمية للعصر :

تميز العصر بكثرة مؤلفاته التي انسم كثير منها بالموسوعية ، ذلك بأن
العلماء كانوا يحسون بعد الحروب التي حل ببغداد أن عليهم واجب إحياء
علوم الدين واللغة ، ومحاولة سد ما حدث بهما من نقص ، وقد أنتج العصر
آلاف الكتب والرسائل ، وعرف كثير من رجاله بكثرة التأليف فأين يشية -
مثلا - وهو أستاذ ابن القيم أُرِيت مؤلفاته على خمسة مائة ، وابن حجر العسقلاني
وهو من علماء القرن الثامن الهجري زادت مؤلفاته على مائة وخمسين فيها مؤلفات
مطولة كشرح المشهور على البخاري والمعروف باسم « فتح الباري » ، ولو لم يؤلف
غيره لكفاه .

وكثرة التأليف لم تكن ناجمة من رغبة في إحياء ما درس ببغداد فعنبت ،
بل كانت لها عوامل كثيرة منها تنجح كثير من العلوم ، واسترقاق بعضها من كثرة
ما ألف فيه ووضع من متون وشرح .

وقد كانت ظاهرة « المتون والشرح » غالبية واحدة ، وكثرة المنظومات
التعليمية ، وأشهر منها ألفية الخافض العراقي في علوم الحديث والألفية ابن مالك
في النحو وغير ذلك ، كما كانت هناك موسوعات تنظم في بعض العلوم .

لقد اشتمل التأليف لذلك العصر على جميع الأشكال الممكنة ما بين متن قشرى وشرح له وحاشية على الشرح ، ومنظومة شعرية وشرح لها وموضح بالإضافة إلى الكتب التى توضع ميسوعة فلا تحتاج إلى شروح أو لا تشرح لقلة عناية الدارسين بها .. إلى آخر هذه الأشكال التصنيفية.

ولعل طابع الزخرفة والتشويق الذى ظهر فى فنون العصر وطلب عليها ، وأثر فى الشعر والنثر فصبغه بصنعة لغوية متكلفة فى الغالب ، هذا الطابع ظهر أثره فى المؤلفات العلمية وفى طريقة وضعها وتصنيفها ، بحيث نجد اهتمام المؤلف الأول منصرفا إلى التنظيم والتجويد فى مصنفه ، وهو يحاول جاهدا أن يشترك فى التشويق والفعل ما لم يسبق إليه ، لأن الإشكال فى جوهر العلم غدا صعبا بعد أن كثرت المؤلفات وكثرت التناقل وطلب طابع التقليد وقتلت كثير من الموضوعات بمنا .

معاهد التدريس :

تجد العصر بكثرة معاهد التدريس ، فهناك المساجد التى درج كبار العلماء على أن يلتقوا فى حلقاتها ودروسهم المتخصصة ، بالإضافة إلى المدارس التى كانت تطلق بالمساجد فى أحيان مستتيرة ، وكانت لها أوقاف ينفق منها على محاربتها وشيوخها وطلبتها ، كذلك وجدت الزاوية والخزانة التى قد يقيم فيها جماعات من الصوفية الذين يتعلمون للمعبادة والعلم وتجرب طيهم الأرزاق من أوقافها ، وقد اشتهر منها بالقاهرة - على سبيل المثال لا الحصر - مدرسة السلطان حسن ، التى أشاد المؤرخون وقرحالة الأجانب بعظمته ، ولا تزال رسومها شاهدة على ذلك ، والمحافظات البيروية والمحافظات الشيعونية .

وقد حظيت المدن الكبرى غير القاهرة بهذه المؤسسات العلمية من مدارس

وخوافق فضلا عن المساجد ، ولكن النشاط العلمي بالقاهرة كان - بطبيعة الحال - أكثر ازدهارا وحيوية .

وكان يمين لكل مدرسة أو خاتمة شيخ يقرره السلطان بالقاهرة أو من ينوب عنه في المدن الأخرى ، ويكون الشيخ مشرفا على أوقافها وأوجه نشاطها ويراقب النواحي العلمية والإدارية والمالية ، والمدرسة الجوزية بدمشق تعد من أعلام المدارس التي تحدث عنها وقد كان القيم عليها أبو بكر بن أيوب والد عالمنا الذي تحدث عنه وقد غلب عليه نعته الوظيفي فعرف بالقيم ومن ثم عرف ولده بالقيم .

وصف ابن خلدون (٨٠٨ هـ) حالة العلم والتعليم بالقاهرة التي كانت تعد حاضرة القطرين مصر والشام فيقول : وهو مؤرخ عاصر هذه الحقبة وشهد معالمها : « ونحن لهذا العصر نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن ههنا مستبحر وحضارتها منتعكة منذ آلاف السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع والفنون ، ومن جعلتها تعليم العلم ، وأكد ذلك فيها و غظه مازرع هذه العصور منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام صلاح الدين بن أيوب وهم جبراً ، وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يحضون عادية سلطانهم على من يختلفونه من ذريتهم لما له عليهم من الرق أو الولاء ، ولما يخشى من معاصي الملك ونكباته ، فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط (١) ، ووقفوا عليها الأوقاف المخلعة يحيطون فيها شركاً لولدهم ينظر عليها أو نصيب منها ، مع ما فهم غالباً من المنوح إلى الخير . والتباس الأجور في المقاصد والأفعال ،

(١) الربط : جمع « ربط » ورباط المكان الذي كان ينشئ للقراء المنقرئين أو الصوفية ويجمع كما يقال على « ربط » بضمين .

فكثرت الأوقاف لذلك ، وعظمت الفسلات والفوائد ، وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرائهم منها . وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ، وفتحت بها أسواق العلوم ، وزخرت بحارها ، (١) .

هذا النشاط العلمي الذي شهدته القاهرة كانت له أسداء في جميع العالم الإسلامي ، فابن خلدون يسمع عن القاهرة ويكتب عنها قبل أن يحضر إليها فإذا ما حضر لم يغير ما كتب شيئا . ومدن مصر والشام على وجه الخصوص كانت تنعم لذلك العهد بنشاط علمي وافر ، ولعل دمشق كانت أوفر المدن حظا بعد القاهرة من النشاط العلمي .

دمشق في عصر ابن القيم :

يبدو أن دمشق كانت على درجة عالية من الازدهار العمراني في القرن السابع الهجري وما بعده وقد وصفها ياقوت بإعجاب قائلا : « ومن خصائص دمشق التي لم أر في بلد آخر مثلها كثرة الأنهار بها ، وجرى الماء في قنواتها فقل أن تمر بمحاط إلا والماء يخرج منه في أنبوب إلى حوض يشرب منه ، ويستقى الرارد والمصادر ، وما رأيت بها مسجدا ولا منبرة ولا عاتقاها إلا والماء يجري في بركة في صحن هذا المكان ، ويسح في حذسته » (٢) .

ويجنى ياقوت في وصف ما بلغته المدينة من حضارة وازدهار وكثرة سكان ، كما يذكر أن بها جبل قاسيون الذي يأوي إليه كثير من العباد ، يضاف إلى ذلك وفرة غلاتها وفواكهها حتى يقول : « وجسلة الأمر أنه لم توصف

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ٤٠٠ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان المجلد الثاني ص ٥٩٠ (طليزج) .

الجنة بشئ إلا وفي دمشق ملكه ، ومن الحال أن يطلب بها شئ من جليل أعراس الدنيا ودقيقتها إلا وهو فيها أريد من جميع البلاد (١) .

ولاشك أن الازدهار العمراني الذي تمتع به المدينة كان مقترفاً بنشاط علمي واسع كانت معاهده المدارس والمساجد والخواقي الكثيرة التي صرفتها المدينة .

ويبدو أنه لا مبالغة فيما ذكره القلقشندي (٨٢١ هـ) عن كثرة المدارس بمدن مصر والشام إذ يذكر أن السلاطين قد أنعموا منها ، ما ملأ الأخطاط وشحنها (٢) ، ويؤيد ما ذكره عنها ياقوت حين يصفها هو بأنها مدينة حسنة الترتيب ، جليلة الأبنية ، ذات حواجر بنيت من جبالها الأربع ، وغوطتها أحد مستزومات الدنيا العجيبة المفضلة على سائر مستزومات الأرض ، وكذلك الربوة وهي كهف في قم واديها الغربي ، عنده تنقسم مياهها ... وبها الجوامع والمدارس والخواقي والربط والزوايا والأسواق المرتبة ، والديار الجليلة المذهبة السقف ، المفروشة بالرخام المنوع ، ذات البرك والماء الجاري ، وربما جرى الماء في الدار الواحدة في أماكن منها ، والماء يحكم عليها من جميع نواحيها بإتقان حكم ... ودورها أصغر مقادير من دور مصر لكنها أكثر زخرفة منها ، وإن كان الرخام بها أقل وإنما هو أحسن أنواعه (٣) . ولم يقتصر بناء المساجد والمدارس على قلب مدينة دمشق بل تجاوزها إلى

(١) ياقوت : معجم البلدان المجلد الثاني ص ٥٩٠

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ (ط : المطبعة الأميرية

١٩١٢ - ١٩١٩)

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ٩٧ ، ٩٣

ضاحيتها القرية الميماة بالصالحية ، وهى مدينة على سفح الجبل بإزاء المدينة (أى دمشق) فى طول مدى يشرف على دمشق وغوطتها ، ذات بيوت ومدارس وربط واسواق وبيوت جليلة ، وبأعالها مع ذيل الجبل مقابر دمشق العامة ، (١).

وقد قسمت بلاد الشام - لذلك العهد - من الناحية الإدارية إلى نيايات ست هى دمشق وحلب وطرابلس وحماة وصفد والكرك ، وهذا التقسيم كان يراعى الطبيعة الجغرافية ، وكانت هذه النيايات خاضعة للحكومة المركزية فى القاهرة ، وكان لكل منها ما يشبه الاستقلال الذاتى فى النواحي المالية والإدارية . (٢)

وكانت نياية دمشق أكبر نيايات الشام بحيث إذا أطلق اسم نياية الشام كان المقصود دمشق ، وقد وسفت بأنها أجل نيايات المملكة الشامية وأرفعها فى الرتبة ، ونائبها يضاهى النائب الكائن بالحضرة السلطانية فى الرتبة والألقاب والمكانة ... وهو قائم فى دمشق مقام السلطان فى أكثر الأمور المتعلقة بنيايته . (٣)

وكان يتبع نياية دمشق عدة نيايات صغرى وولايات تشمل المدن والقرى والأعمال المحيطة بالمدينة وكان أهمها القدس ومريخند وعجلون وبعبك وحمص

(١) الفلشنفى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٩٤ ، ٩٥

(٢) دكتور سيد طاشور : العصر النابليكى فى مصر والشام ص ١٩٧ ، ١٩٨ (الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٦٥)

(٣) الفلشنفى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٨٤

ومصيف والزحمة ويروت وغزة والزمنة ويمسان وميسدا وطرما
وغرها. (١)

وكانت هناك دواوين في كل ناحية من ليايات الشام وأهمها ديوان الإنشاء
وديوان النظار وديوان الجيش ، واختص ديوان الإنشاء بجميع المراسلات
التي ترد إلى النائب أو تصدر عنه ، ويسمى رئيسه بكاتب السر ، وكان السلاطين
بالقاهرة يتخذون من كاتب السر بدمشق عيناهم على النائب يعظّمهم على أحواله
وأسراره حتى يضمنوا ولاءه وعدم خروجه عليهم. (٢)

ولحماية السلاطين بربط الشام بمصر مخافة خروج نائب الشام عن طاعتهم
كانت في أحيان غير قليلة رتبوا لذلك د خيل البريد بسبب سرعة أخبار
البلاد الشامية (٣) ، وكان أول من رتبها الظاهر بيبرس عام ٥٦٦٩ هـ فكانت
أخبار البلاد الشامية ترد عليه في الجمعة مرتين ، وقبل إنه أُنفق على ذلك جملة
مال حتى تم له ترتيب ذلك ، وكان خيل البريد عسكرة عن مراكز بين القاهرة
ودمشق وفيها عدة خيول جيدة ، وعندها رجال يعرفون بالسواقين ، ولا يقدر
أحد أن يركب من خيل البريد إلا بمرسوم سلطان وكان عند كل مركز ما يحتاج
إليه المسافرون من زاد وطف وغير ذلك ، وهذا كله لاجل سرعة مجيء أخبار
البلاد الشامية وغيرها من البلاد..... واستمر هذا الأمر باقيا بعد الملك الظاهر بيبرس
مدة طويلة ثم تلاشى أمره قليلا قليلا حتى هطل في دولة الملك الناصر فرج بن برقوق عندما
قدم تيمورلنك إلى الشام وخرب البلاد الشامية وذلك في سنة ثلاث وثمانمائة. (٤)

(١) التفتندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٩٧-١١٦ (حيث يذكر جميع نواحي دمشق
وأعمالها وما يدخل تحت حكم الولايات)

(٢) د. سعيد طغور : العصر المملوكي ص ٢٠٣

(٣) ابن لماس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٠٨

(٤) ابن لماس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٠٨

وكانت هناك وظائف كثيرة بكل نيابة وكانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين : وظائف يختص بها أرباب السيف وتمثل في التسيارات والولايات وأمرام الجند والجند ، وأخرى تكون من نصيب أرباب القلم الذين يكونون غالباً من العلماء والفقهاء .

وأهم وظائف أرباب القلم تتمثل في القضاة الذين كانوا يمثلون المذاهب الستة الأربعة ، وكان لكل طائفة منهم رئيس يعرف بقاضى القضاة وكان يدمشق أربعة قضاة من المذاهب الأربعة . . . وأعلام الشافعى وهو المتحدث على المواضع الحكومية والأوقاف وأكثر الوظائف ، ويختص بتولية النوات في النواحي والأعمال بجميع أعمال دمشق حتى غيرة ، ويلي في الرتبة الخنقى ثم المسالكى ثم الخنبل ، (١) .

نظام الدراسة

كانت وظائف التدريس بالمدارس جلية القدر ، وكان السلطان هو الذى يقرر صاحبها في وظيفته ويخضع عليه (٢) ، وكان نائب السلطنة بالشام يقوم بمقام السلطان في ذلك ، وهذه الوظائف بالطبع تكون بقدر من يتولاها ولذا وصفت من معاصريها بأنها تختلف باختلاف حال من يتولاها في الرفعة وغيرها ، (٣) . وإلى جانب المدارس توجد المكاتب الملحقة بها أو غير الملحقة وتعنى بتعليم الصغار مبادئ هذه الآراء والكتابة وتحفيظ القرآن وطرفاً من العلوم الأولية ،

(١) التلغيشندى : صبح الأسمى ج ٤ ص ١٩٧

(٢) التلغيشندى : صبح الأسمى ج ٤ ص ١٩٧

(٣) التلغيشندى : صبح الأسمى ج ٤ ص ١٩٧

وكانت هذه المكاتب تخدم للاتصال بالمدارس الكبيرة .

وكانت المدارس تختلف في درجاتها من قبل من يتولون مشيختها والتدريس بها من الأعلام المشهورين أو من دونهم ، بالإضافة إلى مقدار ما رصد لها من أوقاف وأرزاق يتفق منه -على الثائمين بالتدريس والمعيدين والطلبة المقطعين للدرس فضلا عن النفقات الأخرى التي تحتاجها مرافق المدرسة والمكتب الملحقة بها .

والدراسة بهذه المدارس أشبه ما تكون بالدراسة الجامعية النظرية -من حيث طريقة التدريس ومستوى الدراسة ونظم التلقى ، بل إنها تمتاز عن النظم الحديثة بأن طلابها كانوا لا يحدون من العقبات والعوائق ما يحول بينهم وبين تحصيل العلوم وإنما كانوا يحدون ألواما من التيسير والمساعدة .

وقد روض في تصميم المدارس الأغراض التعليمية وغدد المذاهب ومساكن الطلبة والمعيدين فضلا عن خزائن الكتب والمصاحف ، ولم يكن إنشاء المدرسة مستقلا - في كثير من الأحيان . بل كان يلحق به قبة يبيتها مشيخة المدرسة لتكون مشى له يذوق فيه بعد موته طلبة الرحمة وإخلاصا في المقاصد ، وكان بالمدرسة مسجد وله عدد من المؤذنين ، وكان يؤم المصلين بها أحد الثائمين بالتدريس أو المعيين .^(١)

أما فيما يخص بالتحقق فكان الطالب يحضر دورس أحد المدرسين حتى يأخذ عنه كفايته ثم ينتقل إلى الآخر ، وكلما كان صدد الشيوخ الذين لقيهم الطالب

(١) استخلصت ذلك من مصادر متعددة ويمكن مراجعة بقائع انزهوور لابن لباس ج ١ ص ٢٠٤ ولأماكن أخرى متفرقة ، والانتصار لواسطة عقد الأمصار لابن دقاق في الحديث عن المدرسة الطبرسية ج ٤ ص ٩٦

وشهدوا له أكثر كان ذلك أدعى لفضله وعلو قدره ، وكذلك الحال بالنسبة لشهرة الشيوخ الذين يتلقى عنهم الطالب ويشهدون له فتقدر الشهادة قدر الشهود .

وقد وصل بعض من يتلقى عنهم بعض الطلاب عليه إلى منتهى مشات ونجد أمثلة غير قليلة لذلك في تراجم علماء ذلك العصر . . . وكثيرا ما تطلبت هذه الطريقة من طالب العلم أن يرسل إلى مختلف المدن ليلقى مشاهير العلماء ويأخذ عنهم ، فإذا ما أتم الطالب دراسته وتأهل للفتيا والتدريس أجازته شيخه وكتب له وثيقة بالاجازة يذكر فيها اسم الطالب واسم شيخه ومذهبه وتاريخ الاجازة وغير ذلك .

ولا شك أن لهذه الطريقة من ايام متعددة تتمثل في حرص الطالب على حضور دروس أكبر عدد من الشيوخ لاسيما ذوى الأصالة والشهرة منهم ، أضف إلى ذلك عنايته بالحصيل وأدق نفسه بالجد حتى يشهد له شيوخه بالحصول على الاجازة يستلزم من الطالب إتقان مادرسه على الشيخ واستيعابه وفهمه أو حفظه في بعض الأحيان ، فإذا ما قام بذلك استرحب أن يمنح إجازة بتدريس كتاب ما ، أو علم من العلوم ، أو الافتاء في مذهب من المذاهب الفقهية في جميع فروع الفقه أو في بعضها دون بعض . ولقد كانت هذه التقاليد مربية متعارفا عليها لذلك العصر .

وقد عرفت هذه المدارس - في مصر والشام - نظام المحاضرات ، ولم يكن حضور الدروس - في أحيان كثيرة - مقصورا على الطلبة المتفرغين بل كان عاما لمن يتقن العلم ، لاسيما دروس مشاهير العلماء ، وقد عرفت المحاضرات باسم المجالس ، وهى طريقة قديمة في التعليم يقوم فيها المدرس بإملاء مجالسه

على طلبته ، وقد ذكر السيوطي عن الحافظ العراقي أن الله تعالى أحياه سنة
الاملاء فأمل أكثر من أربعائة مجلس (١) ، وأن الحافظ ابن حجر أمل أكثر من
ألف مجلس (٢) ، وكان الحافظ ابن حجر مثلاً بمصر . يجتمع حوله آلاف من
المستمعين لدرسة والمستمعين .

وقد كانت المساجد وخوارج الصوفية - كما قدمنا - تعد من معاهد التعليم
وكانت تجري عليها الأرزاق من الأوقاف المرسودة لها ، بيد أن وظائفها التعليمية لم
تكن رئيسية ، أما المدارس فوظائفها الرئيسية تدريس العلوم وإيواء الطلبة
والمبشرين .

وكان لكل خاتمه شيخ يعين من قبل السلطان أو قائمه ، وبها جماعة من
الصوفية ، وكان أكبر شيوخ المتصوفة يلقب بشيخ الشيوخ ، وفي العادة يكون
شيخاً لا كبر الخوارج ، وقد عرفت هذه الوظيفة بدمشق كما عرفت نظيرتها في
مصر وموضوعها هو التحدث على جميع الخوارج والفقراء بدمشق وأعمالها
والعادة أن يكون متولياً شيخ الخاتمة الشميصانية بدمشق ، (٣)

مدارس دمشق :

وبصن أن نذكر هنا إلى بعض المدارس التي عرفت بدمشق على عهد
ابن القيم لاسيما الصنوية التي درس بها ، والجوزية التي كان أبوه قيما عليها
والتي أم هو الصلاة بها .

(١) السيوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ج ١ ص ٢٠٤

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٠٦

(٣) التفتتني : صبح الأمان ج ٤ ص ١٩٣

أ — المدرسة الظاهرية : (١)

بناها الظاهر ويدرس عام ٦٧٠ هـ ، وكان بها فقراء الحنفية والشافعية ، وأول من درس بها الشيخ صدر الدين سليمان من الحنفية ، وكان معروفاً بجرأته ونزاهته وكان لا يخاص أحدًا في الحق ، وقد أبى أن يفتى السلطان بما يموه ووقف منه موقفاً شجاعاً ؛ وقد مكثت هذه المدرسة تؤدي رسالتها فترة طويلة .

ب — المدرسة العادلية : (٢)

وهي بداخل دمشق تجاه باب الظاهرية ، وكان يفصل بينهما الطريق ، بديء في إنشائها في عهد نور الدين محمود بن زنكي ، وبني بعضها في عهد الملك العادل وإليه تنسب ، وقد أنماها ابنه الملك المعظم ، ورصد لها أوقافاً كثيرة ، وكان يلى التدريس بها مشاهير العلماء المعظم من ولي تدريس الفقهاء كالقضاة ، وقضاة القضاة ، وعن درس بها على عهد ابن القيم قاضى القضاة تقي الدين السبكي ثم ولده قاضى القضاة أحمد ثم درس بها أخوه قاضى القضاة تاج الدين عبد الوهاب ثم قاضى القضاة بهاء الدين أبو البقاء السبكي .

ج — المدرسة الجوزية : (٣)

بناها عي الدين بن الحافظ أبي الفرع بن الجوزي بسوق القمح بدمشق ، ويبدو أنها كانت حاضرة تؤدي دورها على عهد ابن القيم الذي كان والده

(١) التميمي : الفارس في تاريخ الفارس ج ١ ص ٢٥٩

(٢) التميمي : الفارس في تاريخ الفارس ج ١ ص ٢٥٩

(٣) راجع هامش كتاب روعة الحيين لابن القيم الذي نشره الأستاذ أحمد صيد

فيها عليها وكان هو يلى إمامة الصلاة بها ، وقد آل أمر هذه المدرسة أخيرا إلى أن صارت محكمه عام ١٢٢٧هـ ، أى أن رسوما كانت باقية إلى وقت قريب ثم حولت إلى مدرسة لتعليم الأطفال ، ثم احترقت فى الثورة السورية .

د - المدرسة الصدرية : (١)

كانت مدرسة بدمشق يدرب يقال له درب الرمحان ، وقد بحيث آثارها الآن تماما وهى تنسب إلى منشئها الذى وقف عليها ما يفى بحاجتها وهو مصدر الدين أسعد بن المنجاة بن بركات بن مؤمل التنوخى المرقى الدمشقى الحنبلى .

الحياة السياسية :

بعد أن بينا صورة الحياة الحضرية والثقافية بدمشق فى عصر ابن القيم ، وكشفنا عن أهم وخصائص الحركة العلمية لذلك العهد بصفة عامة نرى إكالا لتصوير البيئة أن تناول - فى سرعة ولتغضاب - بعض ملامح الحياة السياسية المعاصرة له ، فالرجل باعتباره فقيها مجتهدا مشهورا لابد أن تؤثر فيه نظم الحياة التى يعيشها ، وأن يصدر عنه ما يكون انعكاسا لبعض ملامحها ؛ ولا بد أن يكون له موقف مؤيد أو معارض بالنسبة للمجتمع الذى يعيش فيه والذى تحكمه أطر سياسية واجتماعية وثقافية معينة .

أما عن شكل الدولة فقد كان أمراء المماليك حكام البلاد ، وكان هناك الخليفة العباسى بالتساهل ، وكانت الخلافة متوارثة فيهم منذ أن انتقلوا من بغداد ولقد أهدم المماليك منصب الخلافة بالقاهرة ليكونوا مظهرًا من مظاهر شرعية حكمهم ، وكان منصب الخلافة شكليا إلى حد كبير ، فالخليفة ليس له سل

(١) هامش كتاب روضة الخبير ص ١٦٦

ولا عقد بجانب السلطان الذى يكون دائما من المماليك ، واقتصر دور الخليفة على تولية كل سلطان جديد مراعاة للشرعية شكلا لأن المفروض أن يستمد الولاية جميعا سلطتهم من الخليفة الذى يمثل قمة الحكم فى النظام الإسلامى .

كان مقر السلطان بالقاهرة ، وكانت بلاد الشام - كما ذكرنا - مقسمة إلى ليايات ست لكل منها نائب يعينه السلطان ، وكان أكبر هؤلاء هو نائب دمشق ، وكان يطلق عليه - فى كثير من الأحيان - نائب الشام .

وقد كان التنافس بين أمراء المماليك على السلطة واضحا طيلة هذه الفترة ، ولذلك تميز العصر بعدم الاستقرار السياسى ، بيد أن الفترة التى كانت فيها حياة ابن القيم تميزت بدوح الاستقرار النسبى لأن معظمها كان فى حكم الناصر محمد بن قلاوون ، وهو من أشهر سلاطين المماليك وأكثرهم قوة وآثارا وأطولهم فى مدة الحكم .

شهدت حياة ابن القيم من سلاطين المماليك الملك الأشرف بن قلاوون الذى قتل عام ٦٩٣ هـ ، ثم تولى السلطنة بعده أخوه الملك الناصر محمد بن قلاوون وكان له من العمر تسع سنين ، ولكن أحد مماليكه ثار عليه وخلعه وتولى مكانه وهو السلطان « كتبغا » الذى تولى عام ٦٩٤ هـ ، وتولى بعده حسام الدين لاجين عام ٦٩٦ هـ بعد أن خلع سلفه (١) .

وفى عام ٦٩٨ هـ عاد الناصر محمد بن قلاوون إلى مصر من منفاه بناء على رغبة أمراء المماليك الذين اجتمعوا على توليته ، وكان بالكرك فعاد ومولى السلطنة للمرة الثانية (٢) .

(١) ابن المياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٦

(٢) ابن المياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

وفي عهد الناصر محمد (عام ٦٩٩ هـ) حدث هجوم غازان ملك التتار حفيد هولاكو الذي زحف إلى الفرات في جموع كثيفة ، فخرج إلى قتاله الناصر محمد وحدثت بين الفريقين معركة انتصر فيها التتار ، وهزم السلطان وجنوده ، ولكنه استطاع الهروب والعودة إلى مصر ، وجدير بالذكر أن غازان زحف على شياخ الشام ونهب ما فيها وسلب أهلها فقتلوا أهل الشام مع جماعة من العلماء الذين كانوا يهدمون على أن يخرجوا في طلب الأمان من ملك التتار ، وكانت من بين هؤلاء العلماء تقي الدين بن تيمية الحراني شيخ ابن القيم (١) .

وقد استجمع الناصر قوته فجمع عددا كبيرا من معاليك مصر والشام ومن العربان وغيرهم وعاود مهاجمة غازان وحدثت معركة كبيرة بين الفريقين في مرج راهط ، وأسفرت عن انتصار كبير للناصر وجنوده (٢) .

بين أن الأمور لم تستقر للناصر فقد انفرد دونه بالسلطة نائباه سلاسل وبيبرس الجاشنكير حتى اضطروا إلى أن يخلع نفسه من السلطنة مرة ثانية بعد عشر سنين من ولايته (٣) . وتولى بعده بيبرس الجاشنكير (عام ٧٠٨ هـ) ، وقد حاول بيبرس أن يضيق على الناصر محمد بعد خلعها فإذ كان من الأخير إلا أن دعا لواب الشام بعد أن رحل إليها لمساعدته وذكرهم بصنيع أبيه وماله عليهم من حق المقت والقرية ، فتحمس له النواب واجتمعوا حوله وجمعوا معاليكهم وسائر جندهم وفي نفس الوقت كان كثير من معاليك مصر يقدون إليه لمساعدته ، ولما رأى بيبرس كثرة أسرار الناصر محمد لم يجد بدا من خلع نفسه ، فتم بذلك

(١) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

(٢) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

(٣) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤٦

الناصر محمد تسلم مقاليد الحكم للمرة الثالثة عام ٨٧٠٩ هـ ، واستتب له الأمر وامتدت فترة حكمه حتى عام ٧٤١ هـ تاريخ وفاته .
وقد تميزت هذه الفترة بشيء من الاستقرار النسبي في ذلك العصر الذي حفل بكثير من المغامرات السياسية التي قام بها أمراء المماليك الطامعون في السلطة .

وبعد وفاة الناصر محمد تولى أبناؤه من بعده واحدا بعد الآخر وسط مؤامرات قام بها أمراء المماليك كانت تنتهي بقتل السلطان أو خلع وتولية أخيه مكانه وهو ما يعطى صورة لعدم الاستقرار السياسي إذ كان بعض هؤلاء السلاطين لا يبقى في حكمه بضعة أشهر . وآخر السلاطين الذين شهدتهم حياة ابن القيم هو السلطان حسن الذي تولى عام ٧٤٨ هـ .

أما نيابة الشام فقد كان لأهلها معين - كما ذكرنا - من قبل السلطان ، ويقال إن أحد هؤلاء الثواب وهو « قنقش » ، هرب مع جماعة من المماليك خوفا من السلطان لأجبن وذمبوا إلى غازان ملك التتار وحرصوه على غزو الشام ، وكان هروبه عام ٦٩٧ هـ (١) .

وقد تولى بعده مملوك يعرف باسم « أقوش الأفرم » خلع السلطان عام ٧١١ هـ وولى مكانه « كراى » المنصورى فترة قصيرة ثم قبض على « كراى » وأعاد (أقوش) إلى نيابة الشام (٢) .

يبد أن أكثر ثواب الشام شهرة هو (تفكر الحسامى) الذى عينه الناصر محمد عام ٧١١ هـ (٣) ، وقد كان هذا النائب مقربا من السلطان ، وتزوج

(١) ابن لباس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧

(٢) ابن لباس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٢

(٣) ابن لباس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٢

السلطان بابهته ، وامتدت نيابته ثمانية وعشرين عاما حتى خلع السلطان عام ٨٧٤٠
بعد أن ساءت العلاقات بينها .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الحكام جميعا كانوا يمثلون طبقة أوستراتية
مشيدة عن سائر طبقات الشعب ، فكان الأمراء يعيشون في نعيم وترف
ياذبح يدل عليه ما يحصيه المؤرخون لهم من الأملاك والمقتنيات فقد بلغت أموال
تتكر حين صادرها السلطان (من الذهب الدين ثمانية ألف دينار وستون ألف
دينار ، ومن الفضة النقدية ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم ، ووجد له
من الفصوص الباقوت والبخس والقواكبار ثلاثة صناديق ، ووجد عنده
من الطراز الزركش والحوائص الذهب والخلع الأطلس مائة وخمسون
هقجة الخ) (١) .

ومما يمكن المبالغة في التقدير فإن ذلك يعكس صورة الثراء الفاحش الذي
عاش فيه الحكام وهو ثراء مقترن بالظلم واستغلال السلطة وبالرغم من ذلك
يصفه ابن إياس بأنه (كان شديد الرأي حسن السياسة دينا خيرا كثير البر
والخير وله معروف وأثار للخير بمصر والشام ، وكان طاهرا الذليل عفيفا عن
الزنا واللوأط .. وكانت أهل دمشق عنه راضية في مدة ولايته) (٢) .

وهل مدى خمس سنوات تقريبا بعد ذلك تولى نيابة الشام خمسة من

(١) أحصى ابن إياس مقتنيات هذا الملوك والأملاك وخيماه ونصر ما كانت تفره
هذه الخياع في السنة مائة ألف دينار ، هذا غير الأموال التي ذكرها .

انظر ابن إياس بدائع الزهور ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٢

(٢) ابن إياس ج ١ ص ١٧٢

الولاية كان مصيرهم المظلم السريع وكان مصير اثنين منهم القتل (١). وعلقت رأس أحدهم على باب زويلة بالقاهرة وصودرت أمواله وكان على جانب كبير من الثراء (٢).

ويعين السلطان نابيا على الشام (عام ٧٤٧ هـ) يدعى (أرغون) لكنه يتعرض للقتل على يد نائب طرابلس الذي هاجمه مدعيا أنه ينفذ أمر السلطان ، ولكن السلطان ينتقم من نائب طرابلس ويأمر بشفقه بعد القبض عليه .

هذا العرض يعطى صورة الحياة السياسية غير المستقرة ولهذا الفئة المتهمزة من الحكام الذين تسلطوا على مقدرات الناس ، وكافوا يعيشون حياة مرفقة باذخعة .

أما العوامل الخارجية المؤثرة في الحياة السياسية فتتمثل في أمرين رئيسيين: أولهما: الحروب الصليبية التي انتهت عام ٦٩٠ هـ ، لكن آثارها في إذكاء الروح الدينية وتلشيط همم المسلمين كان قويا وفعالا ، وكانت سببا في أن يعكف المسلمون على دراسة دينهم مدافعين عنه داعين إليه مهاجمين خصومه من أصحاب الأديان الأخرى وهو ما نجد أمثلة له عند ابن تيمية وابن القيم في موقفهما من اليهود والنصارى .

والأمر الثاني يتصل بالحروب ضد التتار الذين استعطوا بغداد عام ٦٥٦ هـ بعد أن اكتسحوا شرق العالم الإسلامي وهم كفار وثنيون ، وقد صدمهم المماليك في معركةين قاسيتين بالغام هما (عين جالوت) و(بيسان) ، لكن هؤلاء التتار

(٢) ابن أبيس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٨٠ - ١٨٣

(٢) ابن أبيس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٨٨

أخذوا يعادونوون الوحف بعد ذلك بالرغم من أنهم دخلوا في الإسلام، وقد دعا ذلك سلاطين الممالك إلى استنفار الحمم لمقاومتهم ، وقد هزم الممالك أمام التار في موقعة الخزندار وفي موقعة حمص ، وخرج العلماء ومنهم ابن تيمية يطلبون الأمان من غازان قائدهم ، لكن السلطان الناصر جمع عده ورجاله والتقى بهم في المرج ، وكان بالجيش ابن تيمية يحرض المقاتلين ويرغبهم في الجهاد ، وقد هزم التار هزيمة منكرة ، ولم تقم لغازان بعدها قائمة ؛ وقد حضر الموقعة الناصر محمد والخليفة وبعض الفقهاء ، وكانوا يسرون بين الجنود يحشونهم حل الجهاد .

هذه الحروب أثرت في الحياة العامة ، فالناس بعد الانتصار يعتدون بأنفسهم ، ويظهرون إلى مزيد من الحرية السياسية وحرية الفكر ، وتظهر الحرية السياسية في طبيعة علاقة الحكام بالحكمومين ، فالمحكمومون لا يستسلمون دائما لما عليه الحكام ، بل يناقشونهم ويراجعونهم ، والمعبرون عن رغبات الشعب لذلك العهد هم الفقهاء بما هم حملة شرع الله الذي هو ميزان عادل لجميع أنواع العلاقات ، وكثيرا ما كان الفقهاء يمنعون عن إفتاء الحكام بما يرغبون فيه ، عندما يرون ذلك مخالفا للشرع أو المصلحة العامة التي هي من الشرع بسبب .

والحرية الفكرية ظهر أثرها في بعض الأبحاث العلمية - وإن كان ذلك قليلا نسبيا - عند بعض العلماء الذين هاجموا التقليد ودعوا إلى الاجتهاد ، وانتقدوا التصبب للمذهب من المذاهب الفقية دون تبصر أوروية أو مناقشة موضوعية للمذاهب الأخرى ودون الاستناد إلى الأدلة المعتبرة .

ولعل خير من يمثل حرية الفكر في دراسته - لذلك العهد - ابن تيمية وتلميذه

ابن القيم اللذان كلفتهما هذه الحرية بدوعيا سياسيا والفكرى كثيرا من العناء
في حياتهما ، فعرض ابن تيمية للطرد من وظيفته حين امتنع عن إفتاء السلطان
بما يهواه ، وعرض للحبس أكثر من مرة بسبب آرائه المخالفة لآراء فقهاء
هصره ، كما حبس مع تلميذه في حبسه الأخير ، وعرض ابن القيم من بعده
بسبب هذه الآراء لضروب كثيرة من العنف والتنقيب .

حياة ابن القيم وثقافته

نجمع كتب التراجم على أن مولد ابن القيم كان في السابع من صفر عام ٦٩١ هـ (١)، الموافق عام ١٢٩٢ م، ويكنى بأبي عبد الله ويلقب بشمس الدين واسمه عند واسم أبيه أبو بكر، وهو الذي كان قياً على المدرسة الجوزية، وكان أبوه قياً أخذ عنه أنه علم القرائن (٢).

شيوخه

نشأ ابن القيم بمشقة وهي على النهر الحفاري والفقاني الذي حددنا معاله وبها العديد من المدارس من بينها الصدرية والجوزية اللتان كان له صلة بهما . وما كان أبوه قياً حنبلياً بارعاً في القرائن أخذ عنه ابنه هذا الفرع من فروع الفقه ، وذلك - بطبيعة الحال وكما هي العادة - بعد حفظ القرآن ومعرفة القراءة وتكثيفه وطرف من العلوم الأولية .

وقد درس أيضاً على أبي إسحق الحلبلي ، وأبي بكر بن عبد الدائم ، وانظم ، وابن الشبراوي . وإسماعيل بن مكتوم والطبقة ، وقرأ لعرية على ابن أبي الفتح والمجد القولي ، وقرأ تعلقه على المجد الحرفي (ابن تيمية) (٣) ، كما سمع من الشهاب النابلسي (٤) ، وقرأ الأصول على الصفي الحنفدي .

(١) الخط : الدور السكينة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ج ٤ ص ٢١ ، جذرات الذهب لابن السباعي ج ١ ص ١٦٨ ، البعر الطالع يمسح من بعد القرن السابع للشوكاني ج ٢ ص ١٤٢ ، دائرة المعارف الإسلامية (ابن قيم الجوزية) .

(٢) الدور السكينة لابن حجر ج ٤ ص ٢١ ، البعر الطالع للشوكاني ج ٢ ص ١٤٢ (٣) مصادر السابقة

(٤) ابن حجر : القدر السكينة ج ٤ ص ٢١

وابن تيمية (١)؛ ومن بين شيوخه أبو محمد بن تيمية شقيق أبي العباس وقد أشار إليه في كتبه وفتاياه بقوله (شيخنا) (٢).

يبدو أن أكثر شيوخ ابن القيم أمرا فيه هو تقي الدين أبو العباس بن تيمية وقد لازمه تلميذه أطول مدة ممكنة، وتعلق به حتى وصف بأنه قد (غلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل يقتصر له في جميع ذلك وهو الذي مذهب كنيته ونشر عليه. واحتل مع ابن تيمية بالقلعة (بدمشق) بعد أن أمين وطيف به على جمل مضروبا بالقدرة فلما مات أفرج عنه، وامتنع مرة أخرى بسبب فتاوى ابن تيمية. وكانت مدة ملازمته لابن تيمية منذ عاد من مصر سنة ٧١٢ هـ إلى أن مات (٢٤) أي أن هذه الملازمة استمرت إلى عام ٧٢٨ هـ أي نحو ستة عشر عاما.

وسنقتصر من شيوخه في حديثنا على ابن تيمية نظرا لأثره الكبير في تفكير تلميذه ومنهجه وحياته وثقافته.

ابن تيمية: (١)

يعد ابن تيمية أشهر فقهاء الحنابلة في القرنين السابع والثامن الهجريين، وهو من أشهر مفكرى الإسلام قاطبة، وأغزرهم إنتاجا، وهو متكلم فقيه حربي وله بصيرة القرية من دمشق في الأواخر من ربيع الأول عام ٦٩١ هـ؛ وقد فر أبوه

(١) ابن العباد: شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٢) انظر: اعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ١١٤

(٣) ابن حجر: الدور الكامنة ج ٤ ص ٢٩

(٤) رجعت في الترجمة له إلى: الشوكاني: اللب في المطالع ج ٨ ص ٦٣-٧٤، وكذلك دائرة المعارف الإسلامية، وكذلك شذرات الذهب لابن العباد.

من جوار التمار ولجأ بأسرته إلى دمشق في أواسط عام ٦٦٧ هـ ، واسمه أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم بن تيمية الحراني القنبري الحنبلي ويلقب بـ تقي الدين ويكنى بأبي العباس .

وكان انتقال أبيه إلى دمشق مفيداً له فقد عكف منذ حداثة على الدرس والتحصيل فسمع عن مجموعة من أعيان عصره منهم والده الذي كان فقيهاً حنبلياً ومنهم زين الدين أحمد بن عبد الدايم المقدسي ونجم الدين بن صاكر، وزينب بنت مكي وغيرهم .

وقد أتم دراسته ولما يبلغ العشرين، ولما توفي أبوه علم ٦٨١ هـ، أخذ يدرس الفقه الحنبلي مكانه ، وكان يفسر القرآن من حفظه على كرسى بالمسجد يوم الجمعة من كل أسبوع ، وقد برع في علوم القرآن والفقه والحديث والكلام وغير ذلك وكان يمتنع بذلك مقرط وذاكرة قوية مكنه من الحفظ وسرعة الاستحضار والتوسع في المنقول والمقول ، والاطلاع على مذاهب السلف والخلف ، وكان يدافع عن سنن السلف الصالحين من المسلمين بأدلة لم يسبق إليها من القرآن والحديث ، ولكن حرمة في الجدل والمناظرة جابهت عليه عداوة الكثيرين من فقهاء المذاهب الأخرى ، وقد تحدث عنه الشوكاني وعن براعة في الجدل بإعجاب فقال : « أنا لا أعلم بعد ابن حزم مثله ، وما أظنه سمع الزمان ما بين عصر الرجلين من شابهها أو يقاربها ، » (١) ، كما أثنى عليه الذهبي وأشاد بطلعه وخلقه وذكائه وبراعته في الجدل وتمسكه بالسنة ، بالاضافة إلى ما تمحلى به من شجاعة ونزف عن الدلايا ، وقول الحق بصراحة لا تأخذه فيه لومة لائم حتى قال : « ومن

(١) التوكني : البدر الطالع ج ١ ص ٦٤ .

خالطه وعرفه قد ينسب إلى التقدير فيه ، ومن نابذه وخالفه قد ينسب إلى القتال فيه (١).

ويدرك صدق ما ذُعب إليه الذمى من يتقرى حياة ابن تيمية فيرى ما لقيه من اضطهاد ، وما عرف عنه من عروف عرض الحياة وزخرفها ، وقد كانت هذه الأخلاق سببا في إعجاب تلاميذه به ، وكان ابن القيم من أشدّهم إعجابا به ، وملازمة له ، وتأثرا به في علمه وخلقه على السواء ، فقد كان - بالنسبة له - قدوة صالحة حسنة ، والمتتبع لسيرة الرجلين يدرك مدى التشابه بينهما .

وقد جلبت عليه قوة عارضيه في الجدل وحدته في المناقشة والجدل عدادة كثير من فقهاء عصره ، وقد اتهم بميله للمذهب المجسمة ، وكلفه الاتهام وظيفة التدريس التي كان يتمتع بها ، وبالرغم من ذلك اشترك في الحوض على جهاد التتار وصحب الجيش الناهب إلى القتال ، وكان له ولاغيه دور هام ، وقد حارب ابن تيمية كثيرا من الفرق الاسلامية الخارجية كالاسماعيلية والنصيرية والحاكية ، وكان في ذلك منافعاً عن عقائد أهل السنة .

واتهم ابن تيمية (عام ٧٠٥ هـ) وهو بالقاهرة بمشاهدة مذهب التجسيم واعتقل بقلعة الجبل ومعه أخواه ، وبقي فيها عاما ونصف عام ، وفي عام ٧٠٨ هـ أوقف في مسألة كتبها في الرد على مذهب الاتحادية ، بيد أن الحجة القوية التي جاء بها جردت خصومه من أسلحتهم ، وانتصر عليهم انتصارا عظيما .

ومكث بالقاهرة حتى عام ٧١٢ هـ معتقل حينما وفرج عنه حيناً آخر ، وهو مع ذلك لا يتخل عن آرائه وعن مهاجمته لأصحاب البدع . وفي عام ١٢ هـ كلف

صحية الجيش الله صد بلاد الشام، وقد عاد إلى دمشق ثمانية بعد أن غاب عنها أكثر من سبع سنوات، بيد أنه - بالرغم من اعتزاله أعمال الدريس - أمر من قبل السلطان بالبقاء في مسألة الطلاق (١)، وأوثر خصومه صدر الحاكم فسجنه بقلعة دمشق (عام ٧٢٠ هـ) وأخرج عنه بعد خمسة أشهر وثمانية عشر يوما بأمر السلطان، لكنه كان مستمسكا بالحق مصر مجابهة لا يخشى أحدا، وقد ظفر أعداؤه بفتواه التي حرم فيها شد الرجال إلى قبور الأنبياء والصالحين التي أصدرها عام ٧١٠ هـ، وقد انتصر له فيها ابن القيم في كتبه، وقد نتج عن ذلك اعتقاله بأمر من السلطان عام ٧٢٦ هـ بقلعة دمشق، وفي عهده ظل عاكفا على التأليف وتفسير القرآن وتدوين الرد على المخالفين، وقد جرد من كتبه وأوراقه بكيدة أعدائه وكان هذا الحادث صدمة قوية له، ومال به أن واقته المنية في ذى القعدة من عام ٧٢٨ هـ بحبسه، واحتفل أهل دمشق بجهازته احتفالا رائعا لحسن اعتقاده فيه، وقد شهد بجهازته عدد كبير قدر بمائتي ألف رجل وخمسة عشر ألف امرأة.

وابن تيمية فقيه حنبلي، لكنه كان يعد مجتهدا في المذهب أى مجتهدا منتقيا، ويرى بعض دارسيه أنه مجتهد مطلق غير مقيد بمذهب، وهناك بعض المسائل لا يتولد فيها المذهب الحنبلي، وشأنه - كشأن الحنابلة - أن يعتمد على النصوح

(١) خالف ابن تيمية الفقهاء في دين الطلاق، وذهب إلى أنها لا يلزم منها حكم الطلاق، وذهب إلى أنها لا يلزم منها حكم الطلاق، وأبطل الطلاق المطلق بشرط، وكتب في ذلك كثيرا من المناوئ فتألب عليه خصومه من فقهاء المذاهب وشكوه إلى السلطان، وقد كتب في الرد عليهم بأسهل وأبطل حججهم، وانتصر له تلميذه ابن القيم في مواضع كثيرة من كتبه وأشار إلى هذه المسألة انظر إلهام الأوقاف لابن القيم ج ٤ ص ١١٤-١١٦

أكثر الاعتماد وألا يلجأ إلى القياس إلا نادراً ، ولذلك فهم يعتمدون على الحديث أكثر من غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى ، وابن تيمية يصرح في جل مؤلفاته بأنه يتبع القرآن والحديث بحرفيتها .

ولسنا هنا صدد الحكم لابن تيمية أو عليه فالخلاف فيه ظهر في حياته ولا يزال باقياً إلى اليوم بسبب مواقفه من الصوفية وهجومه عليهم وقده لآراء بعض الصحابة ، وحنوسه إلى المخالفة في محاربة البدع ، ويد أن أنصاره أكثر من خصومه وأرسخ قداماً في العلم ومن بينهم تلميذه ابن القيم والذهبي وابن قدامة وابن الوردي .

وجدير بالذكر أن المواقف التي عرضت الشيخ للاضطهاد والسجن في حياته عرضت تلميذه الوفي ابن القيم للاضطهاد والإذاعات في حياة شيخه وبعده وفاته .
المذهب الحنبلي :

ونرى إكمالاً لحديثنا أن نتناول المذهب الحنبلي الذي اتبعه ابن القيم وأبوه من قبله ، ويهمننا الإشارة إلى الخصائص المنهجية في الاستنباط التي يتميز بها المذهب ، وكيف يعتمد فقهاؤه على المصادر التي يستنبطون منها الأحكام ، وموقفهم من لغة هذه المصادر التي هي في الغالب القرآن والسنة .

وإمام المذهب هو أحمد بن حنبل الذي ولد ببغداد عام ١٦٤ هـ ، ودرس العلم بها بحاج العراق وهلال الشام والحجاز واليمن ومصر وغيرها طلباً للعلم ، وكانت عنايته منصرفة إلى الحديث ، ومستند مشهور معروف ، وبسبب العناية الغالبة عليه بالحديث لم يهده بعض الفقهاء كالطبري من الفقهاء ، وهذا هو سبب

محمامل الحنابلة على الطبري (١) .

ولسنا مع القائلين بأن الإمام لم يلتزم مذهبا عاما به في الفقه وأن ما قام به هو المسائل الفقهية التي أقرت عنه ، ذلك بأن فتاواه الفقهية التي جمعها ابن القيم بلغت أكثر من ثلاثين مجلداً ، وعلى أساس من مواقف ابن حنبل وأنظاره الفقهية استطاع تلاميذه استنباط التصاليم والأصول الخاصة بمنهج الاستنباط في مذهبهم ، وقد أجمع أهل السنة على أن المذهب الحنبل أحد المذاهب الفقهية المعترف بها .

وقد حدد ابن القيم أصول المذهب الحنبل في الاستنباط حين ذكر أن فتاوى الإمام الفقهية مبنية على خمسة أصول (٢) . أحدها التصور والمقصود بها نصوص الكتاب والسنة ، والمذهب الحنبل يعتمد اعتماداً كبيراً على النصوص على حساب الأصول الأخرى فهم يقدمون الحديث الضعيف على الرأي أى على القياس ، ولذا فإن ابن حنبل لم يلتفت إلى خلاف عمر رضى الله عنه في التيمم للجنب إذ اعتمد ابن حنبل على حديث عمار بن ياسر ، وكذلك اعتمد ابن حنبل على حديث عائشة رضى الله عنها فأوجب الغسل عند الإكسال ولم يلتفت إلى خلاف على وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب رضى الله عنهم .

والذى تلفت إليه أن مذهب الحنابلة يقدم الحديث في الاستنباط ويوسع في الاعتماد عليه وذلك لعناية ابن حنبل القديمة بالأحاديث وجمعها ودرايته بمراتبها وم لعنايته بالاستنباط من النصوص وابتعادهم ما أمكن عن القياس .

(١) ترجمة الامام أحمد بن حنبل من دائرة المعارف الاسلامية .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين من وب المجلد ١ ص ٢٩ - ٣٣ .

إلى توسيع الدلالات اللغوية للالفاظ (١) ، محاولين استهلاك ساعات النص التشريعي بحيث يشمل بحكمه أكبر عدد من الأنواع فيمكن بذلك أن تفي الأحكام المستتلفة من النصوص بالحاجات المتجددة المتنوعة دون حاجة إلى استخدام القياس .

والحديث عندهم مقدم على الإجماع لأن الإجماع كما قالوا مبني على عدم العلم بالمخالف ، وربما وجد المخالف ولم يلمه الفقيه .

والأصل الثاني ما أفتى به الصحابة ففتوى الصحابي حجة عند ابن حنبل إذا لم يعرف له مخالف من الصحابة ، فيها فضلا عما يشترط أساسا فيها وهو ألا تكون مخالفة للنصوص السابقة .

والأصل الثالث الاختيار من فتاوى الصحابة إذا اختلفوا ويكون الترتيب بحسب أقرب الفتاوى إلى الكتاب والسنة ، فإذا لم يتبين ذلك فيها حكمي الخلاف ولم يحزم برأي ، والأصل الرابع الأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو مقدم عنده على القياس فإذا لم يوجد ما يدفعه من أثر أو قول صاحب أو إجماع كان العمل به أول من القياس ، والأصل الخامس ، القياس عند الضرورة وذلك إذا لم يوجد في المسألة نص ولا قول صاحب ولا أثر مرسل أو ضعيف .

وكان الإمام ه شديد الكرامة والمنع للافتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف كما قال لبعض أصحابه : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام (٢) . كأنه

(١) سنن أبي داود في حديثنا من «دراسة الممنى» الفصل الثاني من الباب الثاني .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٢

كان د يسوخ استفتاء قهواء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم ويمنع من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبنى مذهبه عليه « (١) .

الاعتقاد على النص وتقديم الحديث والاعتداد به وتأخير القياس وعدم الاستنباط بطريقه إلا عند الضرورة هي أهم الخصائص التي تميز بها المذهب الحنبلي ، وسنجد أثر ذلك عند ابن القيم وهو أحد مجتهدى المذهب ، وسنرى أثر هذا المنهج في دراسته لغة (٢) .

وأبجاع المذهب الحنبلي - الذين لا يمثلهم الآن إلا لفر قليل - كانوا إلى القرن الثامن الهجري منتشرين في بلاد الإسلام ، وقد كانت لهم بغداد و صولة وكررة حتى كانوا يتواقفون مع الشيعة في لواحيها ، وعظمت الفتنة في بغداد من أجل ذلك ، ثم انقطع هذا عند استيلاء التتار عليها ولم يراجع ، وصارت كثرتهم بالنام ، (٣) .

فالحاتبة في عهد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كانوا كثيرين بالهام ، وكان أعيانهم أيضا من الكثرة بمكان ، وقد ظلمه المذاهب الأربعة بمثلها قضاء رسميون - كما بينا من قبل - في جميع الأمصار الإسلامية إلى قيام الدولة العثمانية التي فضلت في ظلها المذهب الحنبلي .

ثقافة ابن القيم

كان ابن القيم فقيها حنبليا ينتصر لمذهب الفقهي ، وهو الذي جمع فتاوى

(١) ابن القيم : اعلام لائقين ج ١ ص ٣٣ .

(٢) انظر أثر ذلك على سبيل المثال في الفصل الثاني من الباب الثاني الذي خصصناه لدراسة لغتي وانظر منه موضح « عقود الدلالة » .

(٣) ابن خلدون : المقدمة ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

الإمام أحد فبلغت عنده أكثر من ثلاثين سقرا (١) ، وقد كشفنا عن الخصائص
المذهبية للمذهب وميله إلى الاعتدال على النصوص ما أمكن واحتفاله بها ولهذا
المنهج أثره في تناولهم اللغة كما سنبينه فيما بعد .

وإن القيم تليد ابن تيمية الذى قدمنا صورة من حياته المليئة بالنشاط
العلمى والحركة غير العادية والمليئة بالحنن والمواقف القوية في أوقات الشدة
التي تكشف عن معدن صاحبها الأصيل ، وهو حب لشيخه معجب بمواقفه مدافع
عن آرائه في أغلب الأحيان ، وقد شاركه بنفسه مرآة حياته وطراها .

أتم ابن القيم دراسته في وقت مبكر ، وتمتق في المذهب الحنبلى ، وبرع وأق
في حياة شيخه ابن تيمية ، وبلغ مبلغا كبيرا في حياة كثير من شيوخه وقد وصفه
تلميذه ابن رجب بأنه : كان عارفا بالإنفس لا يمارى فيه وبأصول الدين وإليه
فيه المتقى ، وبالحديث ومعانيه وفقه ودقائق الاستنباط منه لا يلحق في ذلك ،
وبالفقه وأصوله ، والعربية وله فيها اليد الطولى ، ويعلم الكلام وغير ذلك ،
وطالما يعلم السلوك وكلام أهل التصوف وإشاراتهم ، ومتونه وبعض رجاله ..
وما رأيت أوسع منه علما ولا أعرف بمعاني القرآن والحديث والسنة وحقائق
الإيمان منه ، وليس هو بالمعصوم ولكن أم أر في معناه مثله ، (٢) .

تصدر ابن القيم التدريس ونشر العلم فدرس في الصغرى ، وأم بالجوزية مدة
طويلة (٣) ، وكان شديد المحبة للعلم وكتابته ومطالمة ومصنيفه ، واقتناء كتبه

(١) ابن القيم : إلهام للوفيق ج ١ ص ٢٩ .

(٢) ابن القيم : غرر القصب ج ٦ ص ١٦٨ .

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ . الشوكاني : البدر الطالع ج ٢

واقضى من الكتب ما لم يحصل لغيره (١) ، وما لا يحصر حتى كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهرأ طويلا سوى ما اصطفوه لأنفسهم منها (٢) .

وقد أخذ العلم عنه خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات ، وانفعوا به ، وكان الفضلاء يعظمونه ويسلمون له كابن عبد الهادي وغيره (٣) .

آثاره :

والحديث عن آثاره متصل الأسباب بالحديث عن ثقافته ، إذ يمكن من طريق ما خلف منها أن تعرف على عقليته ومنهجه الفكرى ، فالآثار مرآة مساحتها تحفظ صورته رغم تعاقب السنين ، وتبين اتجاهاته وميادين فكره .

ويعد ابن القيم من المكثرين في التأليف ، فكتبه كثيرة ، وجانب غير قليل منها مبسوط ضمن الحجم ، ولكن ابن القيم لا يبلغ مبلغ شيخه ابن تيمية في كثرة التأليف ، فقد بلغ ابن تيمية في ذلك مبلغا كبيرا لا يكاد يصل إلى طبعته في المؤلفين الإسلاميين جميع إلا عدد قليل لا يجاوز أصابع اليد الواحدة .

صنف ابن القيم في الميادين التي بينا دراسته لها ، وكانت غالب عنايته منصرفة إلى الفقه وأصوله والتصوف وما يتصل بالترعيد وعلم الكلام ، كما ألف في السير مصنفات متازا (٤) غلب عليه الطابع الفقهي وسلك فيه منهجا لم يسبق إليه

(١) ابن القيم : ذخرات الذهب ج ٦ ص ١٩٦ .

(٢) النوكاني : البحر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ .

(٣) ابن القيم : ذخرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) هو كتابه « زاد للماد في هدى خير العباد » . لم يحصر فيه على تناول أحداث السيرة وإنما عني بها باعتبارها الجانب العملي من السنة واستنبط من أحداثها كثيرا من الأحكام الفقهية ، فضلا عن الدراسة التاريخية المتأخرة .

ومعظم كتابه ، يدافع الفوائد ، متصل بالدرس القوي .

وقد أورد له ابن حجر على سبيل التمثيل لا الحصر ثلاثة عشر مصنفًا ، وذكر الشوكاني أسماء ستة عشر ، أما ابن الصبا فقد أحصى ثلاثة وأربعين مصنفًا له وصرح بأن له غيرها فكانه - برغم ذلك لم يصورها حصرا شاملا وقد اقتضت دائرة المعارف الإسلامية على ذكر ستة عشر مصنفًا مما طبع من كتبه .

والنظرة العابرة في أسماء مصنفاته تدل على الميادين الكثيرة المتنوعة التي استطاع أن يغطيها ومقدار الجهد التي بذلها .

وسنورد في نهاية البحث بيانا بأسماء كتبه وآثاره استخلصناه من كتب التراجم المختلفة ومقابلتها بعضها ببعض ، فضلا عما نعرفه له ورجعنا إليه في بعضنا خصوصه وأنصاره :

من كان في منزلة ابن القيم فلا بد أن تختلف فيه أقوال معاصريه وخالفيه بسبب الاتجاهات العقائدية والفكرية لهم ، بيد أن اختلاف المترجمين له في شأنه أقل وأيسر من اختلافهم في شأن أستاذه ابن تيمية ، فقد كان أستاذه أكثر قوة وعظما منه ، وكان هو أميل إلى الهدوء ، كما أن سلوك ابن القيم في حياته مسلكا صوفيا خاصا جعله أقل عتقا في مواجهته للتصوفة ، وقد كان شيخه مغاليا في الهجوم عليهم . ومهما يكن من شيء فإن أكثر المترجمين لابن القيم تصدقوا عنه بإعجاب وامتدحوا عليه وخطقه ، منهم تلميذه ابن رجب ومعاصره القاطعي برهان الدين الزرعي الذي قال عنه : « ما تحت أديم السماء أوسع علما منه » (١) كما امتدحه ابن كثير ، أما الذهبي - وهو معاصره له - فقد أخذ عليه أنه ومجيب

(١) ابن العباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

برأيه جرىء على الأمور» (١)، وقد انتصر له الشوكاني بعد حين ورد على الذهبين قائلا : « بل كان متقيدا بالأدلة الصحيحة معجبا بالعمل بها ، غير معول على الرأي ، صادها بالحق ، لا يصاب فيه أحدا ، ونعمت الجراءة » (٢) .

تلاميذه :

أخذ عن ابن القيم خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات ، وأشهر من تتلمذ عليه الحفاظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب صاحب طبقات الحنابلة ، فقد ذكر أنه لازم بحاله قبل موته أكثر من سنة كما سمع عليه قصيدته التولية في السنة ، وأشياء من تصانيفه (٣) ، كما تتلمذ عليه شمس الدين محمد بن عبد القادر النابلسي صاحب مختصر طبقات الحنابلة ، وابن كثير صاحب « البداية والنهاية » ، وقد أتى ابن كثير على شيخه ونقل ذلك عنه أصحاب التراجم ، ومن تلاميذه ابن عبد الهادي الذي وصفه ابن رجب بأنه أحد الفضلاء العلماء الذين كانوا يسلمون له ويأخذون عنه (٤)، كما تتلمذ عليه ابنه عبد الله الذي تولى منصب التتريس بالصدرة بعد موت أبيه (٥) .

خلقه وشخصيته :

في حياة ابن القيم مواقف عظيمة جديرة بالتأمل لما تحمله من دلالات على

(١) ابن حجر : الدور السابعة ج ٤ ص ٢١ .

(٢) الشوكاني : للبر الطالع ج ٢ ص ١٤٢ ، ١٤٤ .

(٣) ابن الماد : هجرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) ابن الماد : هجرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

(٥) ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٤ ص ٢٣٥ .

صفات خاصة للرجل من قوعية خاصة ، هذه المواقف شبيهة بما تعرض له شيخه ابن تيمية ، وبعضها كان مشتركا بينهما ، والأعجب من ذلك أن هذه وتلك شبيهة من بعض الوجوه بما تعرض له أحمد بن حنبل إمام المذهب في محنته المشهورة إذ تعرض للأذى والتعذيب من قبل السلطة الحاكمة وهو يدافع عن عقيدة أهل السنة ، وأظهر من الثبات والشجاعة والصراحة ما سجله له المترجمون مما هو مشهور ، وقد تعرض هذان الفقيهان الحنبليان لحن شبيهة جرت عليهما أذى أرواب السلطة ، وإن كان ابن تيمية أكثر تعرضا للبش والتمثيل من أذى لاله كان حاد الطبع هنيئا في ثورته على البدع لا يميل إلى مهادة خصومه من أصحاب الديانات المخالفة أو الفرق الإسلامية الخارجة كالجمعية والصوفية القائمين بالحلول والاتحاد ، وقد كان ابن تيمية شجاعا جريئا وقد أشرفا من قبل إلى موقفه المشهود في حرب التتار ، وقد قاتل مع الجيش بنفسه وكان معه أخوه وانتهت المعركة بهزيمة التتار .

هذا الموقف الشجاع لابن تيمية يتسق مع مواقفه الأخرى من خصومه في الفكر والاعتقاد ومع مواقفه من أصحاب السلطان إذ كان دائما شجاعا جريئا حادا عنيفا لا يهادن في الحق ، ولا يلين ولو كان السلطان في أدنى الأمور ولذلك تعرض للحبس مرات كثيرة فكان يرضى به ولا يقبل أن يرجع عما يرى أنه الحق .

كان ابن القيم كشيخه داعيا إلى الرجوع إلى ما كان عليه السلف من تحكيم الكتاب والسنة دون تحطيل أو تشبيه ، وقد حارب كشيخه الفرق المختلفة ، كما وقف موقف الخصومة من أصحاب الديانات المخالفة من اليهود والنصارى وغيرهم ، ولكن هناك فرقا بينها يتمثل في هدوء ابن القيم وميله إلى الحجاج

البعيد عن الحدة والعنف فلم يبلغ من العنف والثورة مبلغ شيخه ، ومرد ذلك راجع إلى الاختلاف الفطري بين طبيعة كل منهما ، فأحدهم ثائر عنيف والآخر يميل إلى الهدوء كما أن ابن تيمية هو الذى شهد بداية الصراع وعنفوانه وقوة الخصوم وممانعتهم ، أما ابن القيم فقد شهد الصراع بعد أن أبسلى شيخه في ميدانه بلاء وفر عليه كثيرا من الجهد ، كما أن الصراع نفسه قد فترت حدته ، ومن ثم كان ابن القيم أكثر ميلا إلى الهدوء وأبعد عن العنف في حجاجته ولذلك كان خصومه أقل من خصوم شيخه .

وعلى الرغم من تأثير ابن القيم الشديد بشيخه فإنه كان حسر التفكير مستقل الشخصية بعمل فكره ولا ياتزم رأى غيره ولو كان شيخه وكثيرا ما خالف شيخة في الآراء والفتاوى الفقهية ورجح منها ما أسنده الأدلة وضعف ما ليس له دليل قوى .

تعرض ابن القيم مع شيخه للاذى فأعتقل معه بقلعة دمشق بعد ، أن أهين وطيف به على جمل مضروبا بالدرّة ، (١) ، وكان هذا الاعتقال هو الأخير بالنسبة لابن تيمية ، وقد حبس تلميذه بنفس « القلعة » منفردا عن شيخه ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ ، (٢) .

وقد تعرض ابن القيم للحبس مرة أخرى بسبب إنكاره شد الرجل لزيارة قبر النطيل (٣) ، وهى نفس التهمة التى حبس من أجلها ابن تيمية عام ٧٣٦ هـ بسبب الفتوى التى أفتى بها عام ٧١٠ هـ وأبى الرجوع عنها وأكسر فيها شد

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٢) ابن البناد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٣) الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

للرجال لزيارة قبور الأنبياء والصالحين ، واعتمد على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى هذا » ، وهو لم يحرم زيارة قبر المسلم إلا إذا كانت هذه تقام في يوم معين وتحتاج لرحلة خاصة (١) .

هذه المحن تدلنا على ما تميز به ابن تيمية وتلذه من ثبات على أقوالهما التي يسؤدى إليها الاجتهاد الصحيح وتسندهما الأدلة النقلية والعقلية ، فلقد كان في إمكان كل منهما أن يرجع عن هذه الفتوى - ولو ظاهرياً - إذا كانا ممن يفضل حياة العافية على التمسك بالمبادئ ، ولكن موقفهما ظل صلياً ثابتاً منذ أصدرها ابن تيمية عام ٧١٠ هـ وحسب بسببها عام ٧٢٦ هـ وكذلك ابن القيم حينما حبس بسببها بعد وفاة ابن تيمية .

وتعرض ابن القيم لمن أخرى بسبب فتاواه أو فتاوى شيخه ، وكان يقال من علماء عصره وينالون منه ، (٢) ، وقد أنكر عليه قضاء عصره فتواه بمحووا المسابقة بغير محل وهي التي ومنع فيها رسالة خاصة سماها « بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل » ، وأنكر عليه السبكي ذلك وطلبه فأمسك عن الإفتاء بها (٣) .

(١) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة ابن تيمية

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٣ ص ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ويوضح ذلك أن الشافعية والخنفية وأحمد يرون أنه إذا تسابق شخصان وبدل أحدهما الرهن ، كان السباق جائزاً ، فإن يذل كل منهما رهناً لم يحز السباق إلا إذا أدخل بينهما محلاً ، ذلك أن السباق يهدونه به بخاراً في الحالة الأخيرة ، لأن كلا منهما عرضة لأن يأخذ إذا سبق ويؤخذ منه إذا صار مسبقاً فلم يدخل بينهما ثالثاً لتحليل جاز الرهن وذلك بأن يأخذ الثالث بغير كف للرهين -

وكان يقصد كذلك للاختفاء بمسألة الطلاق و . جرت له بسببها أمور
يعطّل بسببها مسح ابن السبكي وغيره ، (١) ، ويبدو أنها نفس المسألة التي
أودى بسببها ابن تيمية وحسب بسجن قلعة دمشق عام ٧٧٠ هـ أكثر من خمسة
أشهر حتى أفرج عنه بأمر من السلطان ، وهي عادة بالخلف بالطلاق معاقبا
بشيء أو غير معلق وقد خالف فيها ابن تيمية ما درج الفقهاء على أن يفتوا
به (٢) وقد ناصره في نفس الفتوى تلميذه ابن القيم وتعرض مثل شيخه للأذى .

ويمتاز مما قدمنا أن نستخلص ما يدل على خلل الرجل وشخصيته فهو رجل
مضطر في فكره بدم التقليد ، وناقض الأئمة ولا يتعصب لمذهب على حساب
المذاهب الأخرى ، وإنما يسير تبعا للأدلة التي تتضح له غير مكابر أو مغالط
وهو لذلك شديد التمسك بآية الذي أداه إليه اجتصاده لا يعبا في سبيله بأذى
أو سجن أو محن أو محاسبة أو تضيق .

ويتصل بحديثنا عن خلقه ما يمكن أن يذكر عن تدينه ، فالعقيدة أساس لكل
خلقية أخرى ، والإيمان مصدرها وموجهها ، والدين أساس كل الأخلاق
الكريمة إذ به تفرس التقوى في النفوس ، والتقوى أساس الضمير الحى المحاسب

ولا يدفع شيئا فإن سبهما أخذ مادماه ، وإن سبق الحلل مع أحدهما اشترك مع السابق
في مال السبوق ، وإن سبناه أخرزا ما أخرجاه ولم يرم الحلل شيئا ، وقد خالف ابن
القيم في ذلك إذ رأى جواز للسابقة دون حلل ومال إلى عدم جواز الحلل واحتج لقوله
بالأدلة النقلية والعلوية ، وقد حجج خصومه وبين ما يقترب على القول بجواز الحل من مفاسد
تأياها مقامد الشريعة . أنظر ابن القيم : الفروية الشرعية ص ١٩

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة ابن القيم ، إعلام اللوطين لابن القيم في أكثر

من موضوع .

في السر والعلن ، وحين تكلم لقدة الرجال عن العدالة جعلوا مدارها على أمرين هما التقوى والمروءة ، أما التقوى فلا تكون إلا عن تدين صالح وإيمان صادق وأما المروءة فالدين يهذب خلالها ويقومها ويؤكدها وينمي فروعها .

ويضاهي الذين رأوا ابن القيم في الحديث عن صلاح دينه وتقواه إذ يذكرون مظاهر ذلك فيصفه ابن كثير بأنه : كان ملازماً للاشتغال ليلاً ونهاراً ، كثير الصلاة والتلاوة ، حسن الخلق ، كثير التودد لا يحسد ولا يحقد... لا أعرف في زماننا من أهل العلم أكثر عبادة منه ، وكان يطيل الصلاة جداً ويمد ركوعها وسجودها وكان إذا صلى الصبح جلس مكانه يذكر الله حتى يتعالى النهار ويقول : هذه غلوتي لو لم أقدها سقطت قواي ، وكان يقول : بالصبر والفقر نال الإمامة في الدين ، وكان يقول : لا بد لئلا نالك من همة تسيبه وترقيه ، وعلم يصبره ويهديه (١) .

ويصفه تلميذه ابن رجب أيضاً بأنه كان ذا عبادة ومجد وطول صلاة إلى الغاية القصوى ، وتأله ولهج بالذكر وشغف بالعبادة والإجابة والافتقار إلى الله تعالى ، والانكسار له ، والاطراح بين يديه على عبوديته لم أشاهد مثله في ذلك ، ولا رأيت أوسع منه علماً ، ولا أحرف بعاءاً ، القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه ، وليس هو بالمعصوم ولكن لم أر في معناه مثله ، (٢) ، كما ذكر عنه أيضاً أنه كان في مدة حبه مشغولاً بتلاوة القرآن وبالتدبر والتفكير ففتح عليه من ذلك خير كثير ، وحصل له جانب عظيم من الآذواق والمواجيد الصحيحة ، وتسلط بسبب ذلك على الكلام في علوم أهل المعارف ،

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٧١ ، ٧٢

(٢) ابن القيم : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

والخوض في غوامضهم . وتسايفه مثلثة بذلك ، وحجج مرات كثيرة ، وجاور بحكمه ، وكان أهل مكة يذكرون منه من شدة العبيادة وكثرة الطواف أمراً يتعجب منه (١) .

ولا أحسنها بعد هذين الشاهدين اللذين طاصرا بحاجة إلى غيرها ممن يشهدون بعذائته وتقواه وحسن خلقه، ولا نكاد نجد لدى غيرهما قدماً في عدائته حتى من قبل خصومه ، وإن يكن الدهي قد أخذ إعجابه برأيه وجرائته على الأمور فليس في هذا النقد من قدح في العدالة ، وبالرغم من ذلك فقد وجد من يدفع عنه هذه التهمة ويبين أنها إحدى فضائله ومزاياه ، إذ أنه كان متقيداً بالأدلة الصحيحة معجبا بالعمل بها ، غير معول على الرأي ، صادقاً بالحق ، لا يمانح فيه أحد ونعمت الجراءة (٢) .

طلق الرجل كان قائماً من هذه التقوى ، ومبدأ بما تحليه تعاليم الإسلام وما تندب إليه من المكرم والفضائل، وكان فهمه الصحيح للتصوف على أنه علم وعمل معشلاً في مسلك العمل القيوى ، فهو ليس واحداً من الذين يعلدون ويتنفون بعلمهم مرض هذه الحياة وزخرفها قاعين بمصب أو رتبة أو وظيفة ، وليس - أيضاً - واحداً من الناسك الجاهلة الذين يمكن للشيطان أن يلبس عليهم أو يحسددهم عن سقائى الأمور ، وإنما هو رجل قد جمع بين الفضيلتين فضيلة العلم وفضيلة الحسن به ، وهذا هو المسلك الأمثل وهو الذى دعيت إليه الشريعة السمحة .

لقد كان لهذه الخلال التى انصف بها ابن القيم أثرها فى منهجه العلمى من أمانة

(١) ابن العاد : حشرات الذهب ج ٦ ص ١٤٨ ، ١٦٩

(٢) الفوكانى : البحر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤

في العلم والقل ، وإلصاف الخصم ، وتعمق في البحث وإخلاص فيه لوجه الله ، ومتابعة الأدلة بدون تعصب ، وذلك لا يعلمه إلا خلق مبعث بالقوى والورع ، ونفى على مكوم الدين وفنائه .

ولعل مما يدل على تقوى ابن القيم وورعه ومراضعه وانكساره لحساقته هذه الآيات التي قالها والتي تدل على نفس خائفة من الله ، مستعظمة للذنب ، محترقة لشأنها ولما قدمته من أعمال ، وهذا هو مقام الخوف بشأه الذي لا تدرى إلا قلب المؤمن الصادق العارف لربه المراقب له المستيقن من لقاءه وحسابه المتمثل لذلك ، يقول في صفة نفسه (١) :

بنى أبى بكر كثير ذنوبه فليس على من نال من عرضه ثم
بنى أبى بكر غدا متصدراً يعلم علما وهو ليس له علم
بنى أبى بكر جهول بنفسه جهول بأمر الله أنى له العلم
بنى أبى بكر يروم ترقباً إلى جنة المأوى وليس له عزم
بنى أبى بكر لقد خاب صعيه إذا لم يكن في الصالحات له سهم
بنى أبى بكر كما قال ربه هلوح كنود وصفه الجهل والظلم
بنى أبى بكر وأمثاله غدت بفتنهم هذى الخليفة تأثم
وليس له في العلم باع ولا التقى ولا لمرء والدنيا لغيرهم هي الهـم
بنى أبى بكر غدا متمنيا وصال المصطفى والذنوب له هم

منهجه :

نتناول هنا خصائص المنهج وأساسه بصفة عامة أي ما يحد بحثه ودرسه في سائر كتبه على اختلاف منازعها وميادينها ، ليكون ذلك ممهداً لحديثنا في الباب

الثاني عن منهجه في الدرس اللغوي ، فالمنهج الفكري العام للباحث الاصيل ينعكس على جميع ما يكتب على اختلاف أنواع المكتوب .

والصفة التي نعرفها لابن القيم أنه فقيه حنبلي ، ومن هذا المنطلق سنمسك بأول خيوط منهجه ، ثم نتصحب سفاته الأخرى الحلقية والعلمية التي يذناها آنفاً لتعين على بيان خصائص منهجه وحتى لا نقدرنا الأوامر العامة إلى ما يخالف الواقع فهو لم يكن يتعصب لمذهبه الحنبلي بل كان يذم التقليد والتعصب المذهبي ، ويرى أن المنهج الصادق للفقهاء أن يتجنب الأدلة الصريحة لا أن يقلد المذاهب والرجال دون دليل ، وكان مسلكه العمل مصداقاً لقوله النظري ، وقد أجاد الشوكاني حين وصفه بأنه ، ليس له على غير الدليل دعوى في الغالب ، وقد يميل فاحراً إلى المذهب الذي نشأ عليه ، ولكنه لا يتجاسر على الدفع في وجوه الأدلة بالمعامل الباردة كما يفعل غيره من المتأخرين ، بل لا يد له من مستند في ذلك ، وغالب أبحاثه الانصاف والميل مع الدليل حيث مال ، وعدم التعويل على القيل والقال ، (١) .

هذه الصفات تعد معالم على طريق تحديدنا لمنهج ابن القيم الذي نستوضحه من خلال مصنفاته المتنوعة ، فحنبليته تجهذه إلى العناية بالنصوص الشرعية من قرآن وسنة وأقوال صحابة غاية العناية ، فهو يعتمد على النصوص ويوردها في أبحاثه ويعنى باستقصائها وتلقبها ، وهو يخالف بذلك فقهاء عصره الذين استهوتهم الأدلة المنطقية والمناقشات الجدلية فأبعدوا عن النصوص واعتمدوا على الآراء المختلفة مرجعين بينها بمنطوق الفعل ، ولا يعنى ذلك إغفال ابن القيم

(١) الشوكاني : البعر الطالع ج ٧ ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

للادلة العقلية ولا إغفال غيره للنصوص تماما ولكننا نقصد ما يغلب على الطرفين ويميز بين الفريقين .

ومع عنايته بالنصوص الشرعية وبحسبها واستقصائها يجعل الحكم المستنبط خاضعاً لهذه النصوص ، ويرجح بينها إذا تعارضت ويقوى الجانب الذى تؤيده نصوص أكثر أو أقطع فى الدلالة ، ويورد بالإضافة إلى ذلك كثيراً من الأدلة العقلية التى يأتى بها لمساندة الأدلة "عقلية" وتوضيح ما تنفيه النقول الشرعية ، فـ "لـ دليل العقل عنده ليس مستقلاً بذاته بل لا بد من اعتمادة - فى الأغاب - على الدليل النقلى ، أى أن العقل تابع للنص للشرع وليس العكس .

وفى ثنايا المباحث الفقهية لابن القيم يورد آراء الفقهاء السابقين ، ولا يعول على هذه الآراء إلا إذا كانت الأدلة مؤيدة لها ، وهو فى ذلك لا ينحصر لخطبته ولا لشيوخه إلا إذا اقتنع بما قالوا بوجه الأدلة المعبرة أى اقتناعاً تسوق إليه الأدلة لا التقليد .

لقد ذم التقليد فى أكثر من موضع وحمل عليه حملة قاسية فلا بد أن يكون تطبيقه العمل بمصدق لقوله النظرى . وكذلك فعل ، ومثل ما خالف فيه مذهبه - وهو كثير - إجازته شهادة الأصول لفـروح ، وفـروح للأصول ، وقد هاجم موقف الماتيين وبين ضعفه ، والمذهب الحنبلى والشافعى لا يجيزان ذلك (١) .

ملك أم سمات المنهج الذى اتبعه ابن القيم فى بحثه الفقهى ، وفى غيره من صنوف البحث الأخرى تكاد تطرد هذه السمات المميزة ، فإذا كان صدد البحث

الفقيه وجدت نصوص القرآن والسنة منه غناية كافية ، وبعد كتابه « زاد المعاد » خير دليل على استغاله بالسنة وجعلها بما احتره من أعمال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته وأفعاله مناط البحث الفقهي ، وبها يحاول مناقضة الآراء الفقهية المختلفة ويرجح ما كان منها قرب إلى السنة وأكثر اعتقاداً عليها أو أقطع استدلالاً ، وهو بذلك يوفق مع دعوته ودعوة شيوخه في ضرورة الرجوع إلى الإسلام كما كان عند السلف ، والاعتقاد على الكتب والسنة ، ومنحبة الرأي البعيد عنهما في العقائد ، والشرع لغنى مناحى الحياة ومفكلاتها .

ويمكن بنا أن نمثل لما ذكرنا بما يوضح ما جردنا فيه القول ، فهو مثلاً يختار الحكم على الزاني الذي أقر بالزنا بامرأة معينة سماها بـ « الزنا » دون حد القذف وذلك ، إذا أنكرت المرأة وقد اعتد ابن القيم في ذلك على حديث سهل بن سعد (١) أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها ، فبصق رسول الله (ص) إلى المرأة فسألتها عن ذلك فأنتكرت أن تكون زنت فجعله الحد وتركها ، وقد استدل ابن القيم بهذا الحديث على أمرين : أحدهما : وجوب الحد على الرجل المقر وإن كذبت المرأة وهو هنا يخالف أبا حنيفة وأبا يوسف اللذين رأيا أنه لا يحد والثاني : أنه لا يجب عليه حد قذف المرأة التي اتهمها ، وقد أنكر ابن القيم الحديث الذي اعتمد عليه من يرى الجمع بين حدي الزنا والقذف ، وبين أن ذلك الحديث متكرر يطل الاحتجاج به ... وما أورده ابن القيم صدد هذا الموضوع بين كيف يعتمد على السنة وكيف يرجح بين الأحاديث المتعارضة ولا يقبل إلا الأحاديث الصحيحة ، فلا معنى ما ذكره من استغاله بالحديث مساهله في قبوله ولكن معنى العناية به تمحيصاً واستنباطاً منه .

(١) ابن القيم : زاد المعاد في هدى خير العباد

وفي أحكام الأخرى اعتمد على ماورد في السنة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم ، وفادى بعضهم بمال وبعضهم بأمرى من المسلمين ، واسترق بعضهم ، ولم يسترق رجلاً بالغا ، وهذه أحكام لم تنسخ ولذا رأى ابن القيم أن الإمام غير بين هذه الأحكام بحسب المصلحة (١) . فالمصلحة العامة للجماعة هي المرجحة لانتقار حكم من هذه الأحكام التي ثبتت كلها بأدلة مقسوية عن طريق السنة .

ويتضح أثر رعاية ابن القيم بالنصوص الشرعية في طريقة عرضه للابحاث الفقهية حيث يعنى غاية العناية بمشدد النصوص الشرعية المتصلة بالموضوع ويتحرى صحة ماورد منها من السنة ، ويقوم بالزجيج بينها إذا كانت متعارضة ، ويبدو عرضه شيقا قريب المأخذ وثيق الصلة بالموضوع ، وهو يخالف في ذلك كثيرين من فقهاء عصره الذين كانت تستلزم تنفيعات العقلية المنطقية والفروض الذهنية التي قد تبعد عن الواقع فضلا عن بعدهما عن النصوص ، ولذلك كانت تبدو أبحاثهم معقدة وصعبة في جوانب غير قليلة منها .

كان ابن القيم يعنى بإيراد النصوص التي يعتمد عليها ، ولم يكن يعنيه ما اشتهر في عصره . من آراء فقهية ولم يكن يعنى بمخالفتها إذا رأى النصوص تؤدى به إلى ذلك وكذلك المصلحة . ومن ذلك موقفه في مسألة الطلاق التي ضيق عليه بسببها ، وجرت بينه وبين السبكي وغيره من الفقهاء مناقشات طويلة ، ويقال إنها كانت سبباً في حبسه مدة (٢) ، فقد ذهب ابن القيم إلى أن من طلق زوجته ثلاثاً بكلمة واحدة أى بكلمة الثلاث ، أو في مجلس واحد لم يلزمه إلا طلاق واحدة وكان

(١) ابن القيم : زاد المعاد : ج ٣ ص ٢١٥

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١٠

هذا الطلاق رجعياً له مرتان بعده إحداهما رجعية والأخرى بائمة (١) . وقد خالف بذلك الحكم ما اشتهر عند أصحاب المذاهب جميعاً في عصره وما كانوا يفتون به من أن الطلاق بلفظ الثلاث أو أكثر من الثلاث يبين به الرجعة بنية كبرى ، وقد تناول ابن القيم الأدلة التي اعتمد عليها فقهاء المذاهب وفندما وبين فساد استدلالهم، وضعف بعض الأحاديث التي اعتمدوا عليها، واستدلواهم ببعضها ميتوراً بإيراده ناقصاً أو على غير الوجه الذي ورد به في السنة الصحيحة، وقد حمل حلة شديدة بين فيها فساد استدلالهم ، وانضح منها مقدوره العارمة في علم الحديث ، ثم أتبع ذلك بالأدلة الواضحة التي اعتمد عليها من السنة وإجماع الصحابة على صدق أبي بكر رضي الله عنه ، وبين أن ما قام به عمر رضي الله عنه من إلزام الناس ثلاث تعليلات لمن ذكر لفظ الثلاث أو أكثر إنما كان رأياً منه رأى به أن يجعل ذلك عقوبة لمن فعله لما رأى الناس قد تناهبوا فيه وهذا وسائغ للامة أن يلزموا الناس ما ضيقوا به على أنفسهم ، ولم يقبلوا فيعرضة الله عز وجل وتوسيله (٢) .

ويذهب ابن القيم إلى أن ، الله لم يجعل للامة طلاقاً بائناً قط إلا في موضعين أحدهما طلاق غير المدخول بها والثاني الطلقة الثالثة، وما عداها من الطلاق فقد جعل للزوج فيه الرجعة (٣) .

وقد بين أن ما عرف على صدر عمر رضي الله عنه كان خاصاً بالطلقة غير المدخول بها ، وأورد لذلك حديثاً عن ابن عباس باسناد صحيح ، وعقب عليه راداً على خصومه بما يوضح منهجه الذي يتبع فيه الأدلة الصحيحة إذ يقول : وهو لا يحتل

(١) تفصيل هذه المسألة في كتاب ابن القيم : زاد للماد ج ٤ ص ٥١-٦٤

(٢) زاد للماد ج ٤ ص ٦٢

(٣) زاد للماد ج ٤ ص ٥٤

ما ذكرتم من التأويل بوجه ما ، ولكن هذا كله عمل من جعل الأدلة تبعاً للمذهب
فما عتقد ثم استدل ، وأما من جعل المذهب تبعاً للدليل واستدل ثم اعتقد لم يمكنه
هذا العمل ، (١) .

كان موقف ابن القيم بالإضافة إلى اتجاؤه للسنة الصحيحة واعتباره على النصوص
الشرعية أكثر مراعاة للمصلحة . وقد أخذت التقنيات الحديثة بهذا الاتجاه لما
فيه من نيسر ومراعاة للمصلحة .

هذا المنهج الذي اتبعه ابن القيم والذي مثلنا له بأمثلة فقهية منجى مطرد في سائر
فروع البحث الأخرى بنفس المميزات والخصائص ، وسنرى أنه في البحث اللغوي
يسهر على نفس هذا المنهج مع اختلاف تقتضيه طبيعة كل ميدان ، فأدلة الفقه تتمثل
في النص الشرعي ككتاباً أو سنة يقابلها في البحث اللغوي ما صح من مادة
لغوية معتمدة في الاحتجاج قرآناً أو شعراً أو نثراً صدر عن العرب وفق
حدود زمانية ومكانية معروفة ، إلى غير ذلك مما تقتضيه طبيعة البحث في كل
ميدان ، وما سنشعر إليه في موضعه ، لكن روح المنهج في إيراد الأدلة واستلزامها
مباشرة ، والترجيح بينها ، والاعتداد على النص والتحرر من التقليد ، إلى غير
ذلك من خصائص منهجه المميزة له سنجدها مطردة في بحثه اللغوي كما هي مطردة
متبعة في بحوثه القيدية والنقدية والصوفية وغير ذلك من أنواع البحث التي تناولها
والتي نلاحظ فيها روح المنهج واضحة ، ولا يفتأ ابن القيم يدعو إلى العناية
بالنصوص وينهى على فقهاء عصره الذين « قنعوا بتقليد من اختصر لهم بعض
المختصرات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم » (٢) .

(١) زاد المادج ٤ ص ٦١

(٢) إعلام الموقعين ج ٤ ص ١٧٠ ، وفي هذا الموضع هاجم ابن القيم الفقهاء الذين
أهملوا النصوص ههنا عنها .

أسلوبه :

ونفاذ وإكالا لحديثا من منهجه لارتباط الأسلوب بمنهج صاحبه ، فهو طريقة صاحبه في التعبير والتفكير ، وله دلالة على بعض خصائص المنهج ، والخصائص المنهجية أثر في الأسلوب ، فبسبب ذمه للتقليد ، واعتماده على الأدلة مباشرة ودفاعه عن آرائه مخالفاً بذلك معاصريه كان محتاجاً إلى بيان قوى وأساليب مقنع واضح يبين به رأيه ، ويأفح به عن فكرته ، ويدحض آراء خصومه ، وهذه السمة وهي وضوح العبارة وتأكيدها أهم ما يميز أسلوبه ، وقد دفعته رغبة في الإيضاح إلى الإسهاب والاطناب ، والعزوف غالباً عن الإيجاز وعن الموم أو لبهم من العبارات وإذا وصفه ابن حجر في مصنفاته بأنه « طويل النفس فيها ، يتعانى الإيضاح جهده فيسهب جدا » ، ومعظمها من كلام شيعيته يتصرف في ذلك ، وله في ذلك ملكة قوية ، ولا يزال يذندن حول مفرداته وينصرها ويحتج لها ، (١) ، وأضاف إليه الشوكاني أن « له من حسن التصرف مع المدونة الرائدة وحسن السياق ما لا يقدر عليه غالب المصنفين بحيث تعدق الأفهام كلامه ، وتميل إليه الأذهان ، وتحبب القلوب » ، (٢) .

وإذا كان عصر ابن القيم قد حنى بالمحسنات اللفظية وجعل لها اعتباراً كبيراً فقد ظهر أثر ذلك في أسلوبه فقيه السجع والتقسيم و« امر المحسنات » ، لكن ذلك بقدر ، كما أنه لا يكون منه في كل حال ، وإنما في مقام مخصوص ، وهو بصورة واضحة لا يلجأ إلى الأسلوب الخافل بالمحسنات إلا في مقدمات كتبه أو مقدمات بعض أبحاثه ، وتبدو هذه المحسنات في معظمها غير متكلفة أو مهيبة ، وقد تكسب بياحه جمالا ، وإذا مثلنا لذلك مقدمة كتابه « زاد المعاد » وجدنا المقدمة جميلة رشيقة مناسبة للمقام الذي وضعت فيه ، ففي لفظها عناية بالمعنى لا بمثل

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ، ص ٢٢

(٢) الشوكاني : لبدر الطالع ج ٢ ص ١٤٤

من العناية باللفظ واختياره قراء محمد الله تعالى وبني عليه قائلا: «مالك يوم الدين الذي لا فوز إلا في طاعته ، ولا عز إلا في التذلل لعظمته ، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته ، ولا هدى إلا في الاستدلال بنوره ، ولا حياة إلا في رضاه . ولا نعيم إلا في قربه ، ولا سلاح للقلب ولا فلاح إلا في الإخلاص له وتوحيد حبه ، الذي إذا أطيع شكر ، وإذا عصي تاب وغفر ، وإذا دعي أجاب ، وإذا عمل أتاب ، والحمد لله الذي شهد له بالربوبية جميع مخلوقاته ، وأقرت له بالآلوهية جمیع مصنوعاته .» الخ ، (١) .

عل أن ابن القيم يتحرر في أسلوبه تماما من قيود الصناعة اللفظية حين يناقش المسائل العلمية ، أو يتناول لب الموضوع ، وتبسيط اللملة في أسلوبه العلمي ، ويطلب عليها أن تكون قصيرة قوية في مقام الإقناع حين يناقش عن وجهة نظره التي يخالف بها بعض معاصريه .

ويبدو في أسلوبه أثر ثقافته الواسعة ، وتدل اقتباساته على عفو غايته للكثرة فهو يقتبس من القرآن الكريم ومن الشعر والأمثال السائرة والأقوال المأثورة دون أن يشعر القارئ باحتماراب في الأسلوب أو قلق في العبارة ، ومن أمثلة اقتباسه من القرآن الكريم قوله في معرض الحديث عن الذين تلقوا العلم عن رسول الله (ص) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم : « ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرشيد ، وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد ، وكانوا بالنسبة إلى من قبلهم كما قال أصدق القائلين : ثمة من الأولين وقليل من الآخرين ، (٢) فقد تضمنت عبارته آيتين كريمين اقتبس الأولى وتمثل بالثانية ،

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج ١ ص ٣

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٦ ، ومقدمة السككية حادثة بالانقباس من القرآن الكريم ، وفي معرض ذكر الفقهاء المتأخرين من اصحاب المذاهب الذين يسمون =

والاقتباس من القرآن كان معروفا شاعرا في أساليب كثير من الفصحاء اجتهاد
بالرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته والتابعين إلى أن صار سمة واضحة عند
كثير من المؤلفين في عصر ابن القيم وبعده ، ويشتمل في استعمال آيات القرآن
أو أجزاء منها في غير السياق الذي وردت به في القرآن تكريم أو بغير المعنى (١).

ويستشهد ابن القيم بالشعر في كلامه كثيرا ، ويدور موقفا في استشهاده ،
وقد ياتئبه أحيانا ، ومن أمثلة اقتباسه الشعرى قوله في وصف الرجيل الأول
الذي حل عن الصحابة علوم الدين : « يسهرون مع الحق أين سارت ركائبه ،
ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربة ، إذا بدا لهم الدليل بأخذته
طاروا إليه زرافات ووحدا ، وإذا دعاهم الرسول إلى أمر اتدبروا إليه
ولا يسألونه عما قال برهانا » (٢) فهذه العبارة فضلا عما فيها من عنابة بالمحسنات
اللفظية والاستعارات فيها اقتباس من الشعر من قول الحماسي :

قوم إذا الشر أبدى لاجذبه لهم طاروا إليه زرافات ووحدا
لا يسألون أخاهم حين يندبهم في النائيات على ما قال برهانا

ومن أمثلة استشهاده بالشعر ووضعه في مناسبات من عباراته « وافقه
وتليق به قوله في الحديث عن فضائل مكة : « والاختصاص في الجذاب الآفدة

استدلوا بهم يقول ج ١ ص ٧ : « ثم خلف من يهدم خلفو فرقوا بينهم وكانوا أشياكل
حرب بما لديهم فرحوا ، وكفطوا أمرهم بينهم زبرا وكل إلى دهم راجعون ، جعلوا
التصيب همذا به ديانتم التي بها يدينون ... الخ »

(١) أورد السيوطي مبحثا رائعا عن الاقتباس مما « رفع اللباس وكشف الاقتباس
في ضرب لثل من القرآن والاقتباس » وهو يكتابه : الحاوي لفتاوى ج ١ ص ٣٩٩
ومابعدھا .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٦٧

وهوى القلوب ، وانعطافها ومحبتها لهذا البلد الأمين ، فجد به القلوب أعظم من
جذب المغناطيس لأحديد فهو الأول بقول القائل :

محاسنه هيولى كل حسن ومغناطيس أفئدة الرجال

ولهذا أخبر سبحانه أنه مثابة للناس ، أى يشوبون إليه على تعاقب الأهوام
من جميع الأقطار ، ولا يقننون منه وطراً ، بل كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا
إليه اشتياقا

لا يرجع الطرف عنها حين ينظرها حتى يعود إليها الطرف مشتاقا
فله كم لها من قنيل وسلب وجريج ، وكم أفق في حبهما من الأموال
والأرواح ، ورضى المحب بفارقة فلذ الأكراد والأهل والأحباب والأوطان
مقدما بين يديه أنواع المخاوف والمتالف والمطاطب والمشاق. وهو يستلذ ذلك
كله ويستطيبه ، ويراه لو ظهر سلطان المحبة في قلبه أطيب من نعم المتحلية وترفعهم
ولذا هم :

وليس محبا من بعد شقاه عذابا إذا ما كان يرضى حبيبه

وهذا كله سر اضافته إليه سبحانه وتعالى بقوله : وطهر يميني . (١)

وعندما ينكر ابن القيم على المقلدين أخذهم بآراء أئمتهم وتركم ما جاء في
صريح الكتاب والسنة وبدخس موقفهم وحججهم في ذلك لا يفوته أن يشمل
بالشعر لأن المقام مقام جدال وإقناع فيقول غناطينم : « فوالله لو كشف الغطاء
لسمك ، وحقت الحقائق لرأيتم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة كما قال الأول :

ادلوا بحجة من قبائل هاشم وتزل بالبيداء أبعد منزل

وكما قال الثاني :

سارت مشرقة وسرت مغربا شتان بين مشرق ومغرب

وكما قال الثالث :

أيها المنكح الثريا سبيلا همرك الله كيف يلتقيان
هي شامية إذا ما استقلت وسيل إذا استقل يمانى (١)

فهو يريد أن يبين مدى الاختلاف بين موقف المقلدين ومنهجهم وبين موقف الصحابة ومنهجهم .

وبالجملة تبدو عبارة ابن القيم حجة قوية تمتاز بالوضوح والبعد عن الغرابة ويتميز بطول النفس والمقدرة الفائقة في الحجاج والرد والإقناع ، وإذا تناول مسألة يخالف فيها غيره بدأ بعرض وجهة نظر الخصم ومنهجهم وأدلتهم ثم كر عليها بالتفنيد والإبطال مسألة مسألة وحجة تلوح دون ملل أو سامة بصورة تكشف عن قدرته العلمية الفائقة وطول نفسه وبراعته في الجدل ؛ وكثير من الموضوعات التي كتبها سار فيها على هذا المنهج وخير الأمثلة لذلك ما أورده بصدد الحديث عن التقليد والمقلدين ورده العنيف عليهم وعلى تعصبهم لمذاهبهم (٢) ، ودعوته إلى اتباع الدليل من القرآن والسنة وأقوال الصحابة سيما كان دون تعصب لمذهب أو لإمام ، وكذلك ما أورده في الحديث عن الحيل وبطلانها ورده على المحتجين لها (٣) ، وغير ذلك من الموضوعات التي كانت تمثل دعواته التي يدعو إليها .

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٤٧ ، ٢٤٨

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٢ ص ١٦٨-١٦٩

(٣) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٧١-١٨٥

وتميل جملة - لاسيا في مقام الجدل والافتناع - إلى التقصر ، وتكون بذلك أوقع في النفس وأبلغ ، وفي غير هذا المقام تتردد بين الطول والتقصير وإن كان استعمال الجملة القصيرة أو المتوسطة هو الغالب على أسلوبه ، ولا يفتأ القارىء يرى له تعبيرات أدبية مجازية تكسب أسلوبه جمالا دون تكلف أو تصنع مبالغ فيه .

وفاته :

بعد حياة حافلة بالجد والنشاط العلى الواسع وافته المنية في الثالث عشر من رجب عام ٧٨١هـ (الموافق ١٢٥٠م وليس ١٢٥٦م) كما ذكرت دائرة المعارف الإسلامية وهما ، فقد ذكرت التاريخ المجرى الصحيح لعامى الميلاد والوفاة .

وكانت وفاته وقت العشاء ، وبذلك يكون قد عاش ستين عاما هجرية وشهرا وبضعة أيام ، وقد ذكروا أن جنازة كالت حافلة جدا ، (١) ، وهذا الاحتمال بالجنازة يدل على حسن اعتقاد العامة فيهم ورحيم له ، وهو يذكرنا بجنازة شيخه ابن تيمية وإمام المذهب ابن حنبل الذى أثر عنه قوله لحصومه : بينما وبينكم أتباع الجنائز فكانت هذه الجنائز غير المادية دليلا للناس على إخلاص هؤلاء الأئمة لأمتهم ونصحهم لها ، لاسيا أنهم ليسوا من أرباب الدنيا أو أصحاب السلطان الذين قد يكثر أتباع جنازهم بطريقة أو بأخرى ، وإنما هؤلاء كانوا يشيعون بقلوب تحبهم ونفوس تعطيهم وتجلهم ، فلم سلطان على قلوب الناس أغلب وأبقى من سلطان الملوك والأمراء .

وقد صلى عليه من القدر بالجامع الاموى عقيب صلاة الظهر ثم بجامع جراح ودفن بمقبرة الباب الصغير ، (٢) .

(١) ابن حجر : المعبر للكامنة ج ٤ ص ٢٢

(٢) ابن العباد : هنرات الذهب ج ٦ ص ١٧٠

وقد ذكرت تراجمه أنه كان قد رأى قبل موته في منامه شيخه تقي الدين ابن تيمية وسأله عن منزله فأشار إلى علوها فوق بعض الأكا. ابن ثم قال له : وأنت كدت تلتحق بنا ولكن أنت الآن في طبقه ابن خزيمة (١) .

والاحتفال بمنائز هؤلاء الأئمة يدل على ما كان لهم في نفوس الناس من سلطان قوى وأمر بالغ ، ويدل على ما كانوا عليه من إخلاص في دعوتهم وأنهم كانوا مثالية للناس ، وأن ما ذكر عنهم من خير في سيرهم وتراجمهم كان معروفا للناس في حياتهم .

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٣ ، ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٢٠ ، الشوكاني : البحر الطالم ج ٢ ص ١٤٥ .

الباب الثاني

جهوده في الدرس اللغوي

بينا أن شهرة ابن القيم الأصولية غلبت شهرته اللغوية ، والسبب في نظرنا أنه لم يخلف كتاباً في الدرس اللغوي على النظام المصهور في بيئة اللغويين ، وإنما تمثله اللغة وتصوره لها وجموده فيها يمكن مرسمه من ثانيا مؤلفاته الكثيرة ، أضف إلى ذلك أنه في تناوله لبعض القضايا اللغوية كان له مذهب مغاير ومثب عن مذهب النحاة واللغويين وأسلوب آخر ، وهذا - في نظرنا - أم خصائصه التي حدث بنا إلى الكتابة عنه ودراسة جموده .

وأهم مؤلفات ابن القيم التي تناول فيها كثيراً من قضايا اللغة كتابه « بدائع الفوائد » ، يليه في الأهمية كتابه الذي كتبه في الفقه وأصوله وآداب الفقيه والمعروف باسم « إعلام الموقعين » والموقعون هم المفتون ، وكتبه الأخرى بعد هذين تجيء في تصوير جهده اللغوي في مرتبة لاحقة .

وأهم خصائص مذهب ابن القيم في تناول اللغة - وهي الخصائص التي تميز بها عن اللغويين السابقين - أنه حاول وحل اللغة بالحياة ، بمعنى أن دراسة اللغة وتناولها ليس مقصوراً على الأبواب والنقراجات التي تعارف عليها النحاة واللغويون وغلبت على مصنفاتهم ، وإنما نتجاوز ذلك باستخدام هذه الدراسة في العلوم المختلفة تؤثر فيها وتتأثر بها ، بعبارة أخرى هي محاولة وصل الدرس اللغوي لاسيا الجانب النحوي منه بغيره من العلوم ومحاولة الإفادة منه في دراسة النصوص .

هذا الانجاء - وإن كان أصيلاً في طبيعة الدرس اللغوي - فإن عصر ابن القيم لم يشهد لإقامة من النحاة الذين تنبهوا إليه ، وكانت عاولاتهم العملية برغم ذلك - قليلة ، وقد نبه هؤلاء إلى أهمية النحو في فهم نصوص القرآن والحديث وسائر النصوص الفقهية والأدبية ، وهي إحدى الوظائف الهامة التي يؤديها النحو إذ ليس مقصوراً على مجرد حفظ اللغة « سنن اللحن » أو تعليمها .

للبنّيين ، وإنّما هو آلة من آلات الفهم وأداة من أدواته .

هذه المحاولة تعود على الدرس اللغوى بعمامة والتحوى مته بمخاصة بفائدة كجدة ستنيعها فيما نعرضه من أمثلة للمحاولات التى قام بها ابن القيم .

وثالثة خصائصه المنهجية فى درس اللغة تتمثل فى إدراكه وجوب الربط بين فروع الدرس اللغوى والاستعانة بكل منها على فهم الآخر والاستعانة بهما جميعا فى سبيل الوصول إلى المعنى وسرى ذلك فى محاولاته التى درس فيها كثير من النصوص قصدا للوصول إلى المعنى وتحديدًا للتحليل النحوى السليم المسمى بالإعراب ، إذ يستخدم التحليل النحوى والصرفى ويصل ذلك بقراءن السياق التى تصد المعنى بالإضافة إلى التحليل الدلالى للالفاظ ، وكل ذلك يخدم بهدراسة النص ، ويورده موصولا بعضه ببعض . على نحو ما سنبينه فى حديثنا عن « الإعراب » وعن « دراسة المعنى » .

وثالثة الخصائص تتمثل فى محاوره وصل أفكار الأصوليين - علماء أصول الفقه - بأفكار اللغويين بالنسبة للتضاهى والتصورات اللغوية المختلفة ، وأحاله على ذلك ثقافة التقية الأصولية الراسخة التى سبق لنا بيانها ، بالإضافة إلى ثقافته اللغوية .

والحق أن وصل الدرس اللغوى بعمامة بما أنتجته البيعة الأصولية من جهود طيبة فى ميدان اللغة لم يحظ بالعناية التى يستحقها ، ولا نجد هذا المرجع إلا عند فقر قليل من العلماء النابهين أمثال ابن القيم .

والدرس اللغوى عند الأصوليين له أهمية بالغة ، ذلك أنهم شعروا منذ وقت مبكر بحاجتهم إلى كثير من وجوه الدراسة اللغوية خدمة لغرضهم فى فهم القرآن والسنة لاستخلاص الأحكام منها ، فتناوبوا ابتداء من العائش كثير من

التضاييا اللغوية ، وتطور درس هذه القضايا بتطور الدرس الاصولى حتى ضم إلى علم الاصول ومد سين ما يعرف باسم « المقدمة اللغوية » التى سارت تمثل جانباً هاماً من علم الاصول ، ووجدت من غناية المؤلفين والمتعلمين فى العصور المتأخرة ما جعلهم يبدلون فيها من الجهد والوقت ما لا يبدلونه فى مباحث العلم الاصلية كالاجتهاد والتقليد وما إليها .

وقد لبه الأستاذ أمين الحولى إلى أهمية هذه المقدمة وضرورة تهتمها والإفادة منها سداً لأوجه النقص والتقصير فى الدرس اللغوى ، وذكر أن الاصوليين قد ألما فى هذه المقدمة « بمباحث لم يستوفها الدارسون اللغويون حتى ليتجلى أن تتبع ما عند هؤلاء الاصوليين من البحث اللغوى الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم » (١) .

ورابعة المميزات أو الخصائص التى تدين بها ابن القيم فى درسه اللغوى تربط بإدراكه الواضح لوظيفة النحو بخاصة واللغة بعامة وأهميتها فى فهم النص ، إنها تتمثل فى تسخير المعنى واستناده فى خدمة التحليل النحوى المسمى بالإعراب وسيتمحور ذلك عندما ندرس الإعراب والعلة بينه وبين المعنى وكيف أفاد ابن القيم الإعراب باستثمار المعنى واستلزام سبله ليستعين بذلك على توجيه التحليل النحوى توجيهها سليماً تتضح على أساسه الوظائف الصحيحة للألفاظ فى التركيب وفى السياق دون لبس أو غموض ، واختيار المناسب الصحيح وتنفيذ أنواع التحليل التى لا يؤيدها المعنى الذى استعان على تحديده بمعرفة الموقف الكلامى بما يشمله من قرائن الحال بالإضافة إلى قرائن السياق اللفظى ، وبعبارة أخرى من طريق خلق « مسرح » مناسب للنص يراعى الظروف الاجتماعية والثقافية التى

صاحبه وحال المتكلم والمخاطب وغير ذلك من القرائن والوسائل التي لها أهميتها في تحديد المعنى ، فإذا ما أمكن إدراك المعنى بهذه الوسائل أمكن توجيه التحليل النحوي توجيهها صائبا يتفق مع 'المعنى' ولا يختلف معه وكان الإعراب ، عنده فرع المعنى ، بالرغم من كونه وسيلة من وسائل تحصيله .

وإذا كان ابن القيم - قبل كل شيء - أسوريا وغيبيا فإن العناية بالمعنى التي هو محور دراسة الأصوليين تبدو عنده واضحة جليلة ، لكنه يشيخ بأنه يستخدم المعنى ويستثمره في جوانب أخرى من جوانب الدرس اللغوي ، وفنلا عن ذلك وتأكيدا له لا يفتأ يسخر المفاهيم النحوية واللغوية في حجاجه العقدي والصوفي ، فهو يقف موقف الخصم العنيف من كثير من الفرق الإسلامية كالجهمية والمعتزلة والقدرية والجبورية ، ويحاول ما أمكن أن يستدل بالتحليل اللغوي على صحة مذهبه الذي يمثل حقائق السلف ، ويفند آراء ومزاعم العزق الأخرى .

- والواقع أن درس النحو من خلال العلوم المختلفة ووصله به - كما فتح الدرس اللغوي بعامة ثراء وحيوية وبعث فيه شيئا من الروح والحياة في هذه العصور المتأخرة التي جد فيها الدرس النحوي التقليدي ، والدرس اللغوي بصامة حتى صارت هم العناية منصرفة إلى العناية بالأشكال التأليفية والأقسام المنطقية أكثر من عنايتها بالمعنى ، إذ لم يعد هناك تفكير جوهرى يستحق الذكر في الدرس النحوي الذي وصف بأنه قد اتزعج واحترق ، أو انزعج ولم يحترق على أحسن الظنون به ، وكانت العناية بالشكل متمثلة فيما عرف بالمتون والشروح ، سواء أكانت مقررا منطوما أم منشورة بالإضافة إلى الحواشي والتفريعات ، بل كانت هناك مشروعات تنظم في العلوم ، وكان الابتكار في الغالب يقتصر على شكل المصنف وتبويبه ، ولا يمس الجوهر إلا قليلا . ونحن لا نقض بقولنا من شأن هذه المؤلفات فقد بذلت فيها جهود عظيمة . وقد استطاع أربابها أن يجمعوا : نوات العلوم ،

وأن يختصروا الموضوعات الطويلة وأن يحصروا معظم القول والآراء السابقة في معتقباتهم ، وأن يوردوها بطريقة منظمة أمينة تعنى قارئها عن تتبع الأصول القديمة كما أنها قد حفظت كثيراً من القول التي ضاعت أصولها بفعل عواذى الزمن بيد أننا نريد أن نقرر أن الدرس اللغوى بعامة ، والنحو بخاصة قد جدد في بيئته التقليدية حتى وصفه بعضهم بأنه شاط وأحترق ووصفه آخرون بأنه اضجع ولم يحترق ؛ ولكنه موصولاً بغيره من العلوم ومدروساً من خلال النصوص المختلفة قد بعثت فيه الحياة ودب فيه النماء والازدهار ، إذ أتمسرت اليبثات المختلفة كثيراً من المشكلات اللغوية التي تفتقت وظهرت من خلال تناول النصوص الوفيرة المتنوعة التي لم يكن في الامكان أن تظهر في البيئة الدعوية التي اقتضرت في الغالب على شواهد سيوية وإضافات قليلة إليها وعلى نقول غسوسة وأمثلة قليلة مكررة .

وإذا كان النحو قد فهم في هذه اليبثات العملية على أنه علم يعين على فهم المعنى ايس لجرء ضبط اللسان وتمييز الصحيح من الخطأ فإن العناية به في هذه اليبثات قد أضافت إليه جوانب هامة لا يعطيها النحاة حقها من العناية بل قد لا يتجهون إليها بالمرة في دروسهم التقليدى .

وإذا كان علم البيان قد عنى بالتصرف في فنون القول وحروبه للتعبير عن الفكرة التي يراد أداؤها ، وكان اختلاف طرق التعبير وحسرة يؤثر بالتالى على المعنى وضوحها أو خفاء ، وزيادة أو نقصاناً وتأكيذاً على بعض جوانبه دون بعض إلى آخر ما يدرك من صورة التعبير ، إذا كانت تلك هى وظيفة علم البيان فإن من المأميد موجه بالدرس اللغوى ، وهو ما تدعو إليه المناهج الحديثة في الدراسة اللغوية إذ بات من المقرر فيها أو علم البيان في معظم أبرامه يدخل

في نطاق الدرس القوي الحديث ، فالجواز بأنواعه والكتابة في بعض صورها يعرض لها علم الدلالة أو السيميائية على أساس أنها أمثلة لتعدد المعنى وتنوعه أو على أساس أنها صور التعبير الذي يصيب معاني الكلمات والمعارف ،^(١) ، وسنرى كيف كان لابن القيم دور هام في ذلك حيث أفاد من ثقافته اليبانية ومرجعها بالتضاييا اللغوية مزجا أثرهما وأفادهما .

والدرس القوي الحديث يرى أن وظيفة النحو أو ما يسمى بعلم التراكيب ، لا تقتصر على البحث في الإعراب ومشكلاته وإنما تمتد لتشمل أشياء أخرى كالموقعية والارتباط الداخلي بين الوحدات المسكونة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظام الكلام وتأليفه^(٢) إذا كان ذلك مفهوم وظيفة النحو حديثاً فإن حمل ابن القيم قد خطا في هذا السبيل خطوات مشكورة حيث تناول كثيراً من هذه الجوانب في بحثه القوي موصول الأسباب مترابطة يخدم كل جانب منه الجانب الآخر .

وما قيل عن علم البيان وعده فرعاً من فروع الدرس القوي الحديث يقال أيضاً عن علم المعاني إذ أن دراسة علم المعاني تدخل في إطار النحو بمعناه الحقيقي وأبحاثه تقتصر والفصل والوصل والتوكيد والخبر والإنشاء - الصق بالنحو .

ويشيد ابن القيم - لاسيما في كتابه د بدائع الفوائد - بأنه وصل هذه العلوم التي تدخل في نطاق الدرس القوي وصلاً محكماً مفيداً في مواطن كثيرة ، ومرجعاً مزجاً وإنما بحيث أفاد بعضها بعضاً ، وأمانت كلها على دراسة النص بما هو كل والجملة بما هي جزء من النص .

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٦

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٦

والذي قام به اللبائح القديم هو ما ينادى به اليوم أصحاب علم اللغة الحديثين من وجوب الربط وعدم الفصل بين الفروع اللغوية فصلا يبنى عن استقلال أى واحد منها والاكتفاء به في معالجة أية قضايا لغوية ، بما في ذلك القضايا والمشكلات التي هي من سميم اختصاصه وأولى وظائفه .. وحسب الحاجة على الآخر ، وحسب الحاجة إلى نتائج وخلاصة بمجوعة للاستفادة منها في معالجة مسائله وتوضيحها ، (١) .

والقويون المحدثون يختلفون في تصنيف فروع علم اللغة وعلاقتها بعضها ببعض ففهم من يرى أن هذه الفروع تمثل في علم الأصوات والصرف Morphology والنحو Syntax ، والدراسات المعجمية ، وعلم المعنى Semantics ، ثم مجموعة من القضايا والمسائل العامة التي تتصل باللغة من قريب أو بعيد كيان اللغة ووظيفتها في المجتمع وعلاقتها به ، والحديث عن اللغة واللهجة وتنوع اللغات إلى لهجات ... إلى أمثال هذه المسائل (٢) .

وهم من يسرى المورفولوجيا والنظام Syntax يندرجان في علم النحو باعتبارهما قسميه الأساسيين وارتباطهما ارتباطا وثيقا (٣) .

وهناك ملاحظه على جعل كلمة النظام مقابله لكلمة Syntax الإنجليزية به إليها الدكتور كمال بشر لأن النظام يقتصر على دراسة الطرق التي تتألف بها الجمل من الكلمات ، بينما الكلمة الإنجليزية Syntax تعنى ما يمكن أن يسمى بعلم التراكيب ودراسة التراكيب لا تعنى فقط بالنظر في ترتيب الكلمات وتأليفها في الجمل ،

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ٧٢

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ٩-١٤

(٣) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٤٥

وإنماهتم كذلك بأشياء أخرى ، من هذه الأشياء البحث في قوانين المطابقة Concord أو عام المطابقة من حيث العدد (الإفراد والثنائية والجمع) ، ومن حيث النوع (التأنيث والتذكير) مثلا ، ومن وظيفة علم التراكيب كذلك البحث في الإعراب وقوانينه ، (١) .

وهل الرشم من اتجاه صاحب هذه الملاحظة في تصنيفه فروع علم اللغة إلى فصل النحو Syntax عن الصرف Morphology فإنه يشيد بالربط بينها على أنها فرعان لعلم واحد هو علم النحو ، ويدبر عنها في هـ - هذا المقام بعبارة « المورفولوجيا والنظم » (٢) .

وأيا ما كان من شأن استعمال هذه المصطلحات حديثا والاختلاف في تحديد ما ستدرس ما يتصل بأبحاث الفرعين السابقين - عند ابن القيم - في الفصل الذي نؤثر تسميته باسم « النحو » ، أما الأبحاث المتصلة بالمعنى - وقد أشرنا من قبل إلى عنايته بهذا اللون من الدراسة - والتي يتناولها في الدرس الحديث علم الدلالة هذه الموضوعات ستتناولها في الفصل الثاني من هذا الباب تحت عنوان « دراسة المعنى » ، فهذه التسمية تشمل المعنى الإفرادى والتركيبى أى النظر في معاني المفردات والجل والعبارات فلا تقتضى لوضوح قسم خاص بالدراسة المعجمية هذا فضلا عن أن ابن القيم لم يوجه عناية خاصة نحو هذا اللون من الدراسة المعجمية مستحق أن نغرد لها قسما .

ولما كان الجانب الصوتى من الدرس اللغوى جانباً مهماً إلى حد ما عند ابن القيم شأنه في ذلك شأن كثير من اللغويين القدماء ، فضلا عن أنه يتناول:

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الأول ص ٢٩

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة . القسم الأول ص ٣٠

بالدراسة لغة مكتوبة يقل فيها أثر هذا اللون من الدراسة لما كان هذا شأن الجانِب الصوتي فقد رأيت ألا أفرد له حديثاً خاصاً به مكتفياً بالإشارة إلى ملاحظاته الصوتية في ثنايا دروسنا للجانبين الآخرين .

ولما كان الإعراب يعد أحد الجوانب الرئيسية في علم النحو ، فهو يشمل التحليل النحوي للنص وللجملة والكلمة فضلاً عن بعض القضايا الأخرى ، لما كان كذلك وكان ذا صلة وثيقة بالمعنى فهو كما يقولون فرع المعنى والمعنى فرع عليه ، رأيت أن أتناوله في ختام الفصل الخامس بالنحو وقبل دراسة المعنى مباشرة لأنه مرتبط بكل النوعين من الدراسة .

الفصل الأول

، النحو ،

نعني بالنعو - كما أشرنا - ما يشمل النظم والمورفولوجيا ، ونعني بالنظم ماهر أهم من مجرد النظر في ترتيب الكلمات وتأليفها في الجمل ، وإنما نريد به أيضا ما يشمل البحث في فوائين المطابقة وعدم المطابقة وغيرها مما يمكن أن يسمى بعلم التراكيب .

وبالرغم من أن جوهر الدرس النعوي عند ابن القيم - في غالبه - يصدر فيه عن المفاهيم التقليدية ، السائدة في عصره ، وهو نتاج لها فإننا سنحاول أن نقيّد من الدرس النعوي الحديث في تصنيف موضوعات البحث ، وفي إلقاء الضوء والنظر بعين فاحصة في بعض الجوانب الجوهرية لنوع الفاسد من الصالح في الأفكار والفلسفات والمفاهيم القديمة .

ولا بد أن ننظر في عمل الأقدمين من خلال مصطلحاتهم التي استعملوها واستقرت في بيئاتهم دون محاولة من جانبنا لتبديلها ، وإنما توجه جهودنا إلى تحديثها وإدراكها إدراكا لابلis فيه .

وقد قسمت الحديث في هذا الفصل إلى أقسام ثلاثة يشمل كل قسم بعض الموضوعات فالقسم الأول بحث في بعض الفصائل النحوية ، والثاني خصصته لدراسة الجملة والثالث للأهراب . وقد ميّزت جهود ابن القيم من خلال هذه الموضوعات مقارنا عنه بالسابقين والمعاصرين له ، مع الإشارة إلى أفكار الغريين الحديثين المتصلة بالموضوع .

أولاً : القصاصات النحوية

يراد بهذا المصطلح عدد القويين المحدلين الأقسام النحوية التي يمكن إدراكها بواسطة ما يسمى بالمورفيات أو دوال النسبة^(١) ، وللمورفيات أقسام ثلاثة رئيسية فقد تكون عناصر صوتية ، والعنصر الصوتي قد يكون صوتاً واحداً أو مقطوعاً أو عدة مقاطع ، وقد تتكون المورفيات من طبيعة العناصر الصوتية الأربعة عن المعنى، أو التصوره أو من ترتيبها ، وقد يمثل المورفيم في الموضع الذي يحمله في الجملة كل عنصر من العناصر الدالة على المعنى^(٢).

هذه المورفيات أو دوال النسبة تفر عن دمعان، أو تتحدد أقساماً نحوية كالجنس (المذكر والمؤنث) والعدد (المفرد والمثنى والجسيم) والشخص (المتكلم والمخاطب والغائب .. الخ) والزمن (الماضي والحاضر والمستقبل) ، والملاكية (الإضافة والتبعية) ... الخ .

ويعتلف عدد المورفيات أو دوال النسبة تبعاً لاختلاف اللغات ، كذلك يختلف طبيعة الحال - عدد القصاصات ونوعها^(٣) ، والمعول في تحديد القصاصات على ما يؤيده الكلام من وظيفة ، وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها ، وبالرغم من أن القصاصات النحوية تختلف عدداً ونوعاً ، بعبارة أخرى هي نسبية تبعاً للغات ، بالرغم من ذلك فإن المورفولوجيا العامة ترى من واجبه أن تصنف هذه القصاصات ، وأن تصل إلى دماهيته ، فذلك أساس معين في تكوين النظرية العامة في اللغة وتطورها^(٤) .

(١) فندريس : اللغة ص ١٢٥ ترجمة للدواخلي والنمسان ، د. محمود السمران . علم اللغة ص ٢٣٤ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٣٧

(٣) فندريس : اللغة ص ١٢٥ ترجمة للدواخلي والنمسان

(٤) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٥٢

وليس سيلفنا أن نحصى في دراسة هذه التفاصيل أو بعضها على النجى الذى
يضى فيه المحدثون ، وإنما قصدنا أن نقنول بعض هذه " الأقسام " او
التفاصيل ، لنستعرض فيها ما لا ين القيم من جهد ورأى وليتضح دوره فى
الدرس القوى .

١ - الجنس (المذكر والمؤنث)

يتضح بجلاء عند الحديث عن فصيلة الجنس فى اللغات بعامه فساد إقامة الفلسفة ،
القوية على أساس منطقي أو عقلى .

ووصل النحو بالمنطق يرجع إل اليونان ، وقد تأثر بعض نحاة العرب فى
بعض الأحيان بالأفكار المنطقية فى فلسفتهم القوية ، ولكن ذلك لم يكن " بصفة
عامة ، ولم يكن عند المتقدمين من النحاة ، وإنما كان عند بعض المتأخرين فى
جواب قليلة نسبياً .

والجنس القوى يختلف عن الجنس فى الواقع الطبيعى ، بمعنى أنه لا يوافق ،
فى جميع جوانبه ، وإنما يخالفه فى كثير من الجوانب والأفراد وغالب الفسات
الحديثة الأوربية تقدم الجنس إلى ثلاثة أقسام : مذكر ومؤنث ومحايد ، ويرى
بعض الباحثين أن هذه القسمة التسلسلية تحمل خطأ عقلياً لأن التقسيم الصحيح
يحتوى على قسمين فقط هما المذكر والمؤنث ، وليس هنساك جنس ثالث ، بل
هناك أشياء لا جنس لها أصلاً يستعار لها الجنس على سبيل المجاز فتلق بالـمذكر
أو بالمؤنث على حسب المناسبة عند وضعها^(١) .

وما ذكره الباحث على سبيل النقد يؤكد من ناحية أخرى ما نقرره من فساد

(١) عباس السعاد : أشعات مجتمعات فى اللغة والأدب ص ٧٧ ، ٧٨

إقامة الفلسفة اللغوية على أساس منطقي ، فإذا كان الواقع الطبيعي فيه جنسان فقط فهذه اللغات التي تحتوى على ثلاثة أقسام للأجناس لا تساير الواقع الطبيعي ولا المنطق العقلي المنبثق على أساس من هذا الواقع .

وتبدو هذه المخالفة للواقع الطبيعي بالنسبة للعربية فيما سماء النعشاء بالمؤنث المجازى ، أى ما ليس يميز الجنس فيه أمراً طبيعياً ، وذلك فى غير أفراد المملكة الحيوانية حيث لا تكون هناك عمة مقنعة لتذكير اعم أو تأنيثه فما الذى أنت الشمس والأرض والسماء وذكر القمر والنجم والهواء ؟ ، إن لهجتى تميم والحجاز تختلفان فى كثير من ألفاظ هذا القسم فالطريق والصراط والسبيل والسوق والرقاق والكلا وهو سوق البصرة ألفاظ مؤنثة عند الحجازيين مذكورة عند التميميين (١) ، ولغة «الهدى» المذكر فى معظم اللهجات العربية يؤنثه بعض بنى أسد كما نقل عن الفراء فيقولون : هذه هدى حسنة (٢) .

وبعض أسماء أعضاء الإنسان كاللسان والإبط والعنق والعاتق والمئن والفرس والذراع والعضد والإصبع يجر فيها اللغويون التذكير والتأنيث تبعاً لاختلاف اللهجات (٣)

ومن هذه الألفاظ المتردة بين التذكير والتأنيث فى العربية القلب والقلب والسلاح والصاع والسكين والنعم والإزار والسرراويل والأضغى بمعنى الدبحة والعرس والعنق والدلو والعسل والفلك وغير ذلك من ألفاظ (٤) .

(١) السيوطى : المزهر فى علوم اللغة ج ٢ ص ٢٢٥

(٢) الفرطى : الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ١٦٠

(٣) السيوطى : المزهر ج ٢ ص ٢٢٥

(٤) السيوطى : المزهر ج ٢ ص ٢٢٤

والعربية يعامل جمع التكسير معاملة مترددة بين التذكير والتأنيث فلفظ
والأعراب في قوله تعالى : « قالت الأعراب آمنا » عومل معاملة المؤنث حيث
لحقته تاء التأنيث والفعل المسند إليه ، ولفظ « نسوة » الدال على جماعة الإناث
يعامل معاملة المذكر في قوله تعالى « وقال نسوة » ومن ثم أجاز النحاة
في مثل هذا الجمع إلحاق التاء بالفعل المسند إليه أو تجرده منها .

وعلمة جمع المذكر (الراو والنون) بالرقم من كونها لجمع كل اسم مذكر
حائل لا تمل دائماً على كون الاسم المجموع بها مذكراً ، فهناك أسماء كثيرة
مؤنثة في اللغة جمعت بهذه العلامة مثل « أرض » التي تجمع على « أرضين » ،
وما سماه النحاة بباب « ستة » وهو كل اسم مؤنثه ثلاثي حذفت لامه وعوض
عنها بالتاء ومنه قلة وظلة ، وهذا الباب يجهز أن يجمع بعلامة التذكير
(الراو والنون) أو علامة التأنيث (الألف والتاء) .

والمنع من الصرف للتأنيث ليس علامة معارضة أبداً لأنه يختلف عند الإضافة
أو التعريف بالألف واللام .

وعلمة جمع التأنيث (الألف واللام) لا تميز الجنس دائماً ؛ فمن الأسماء
المذكورة ما يجمع بها ويعامل بعد الجمع معاملة المؤنث وبعض هذه الصيغ
تستخدمها اللغة بديلاً عن صيغ جمع التكسير كما في « مرادفات » و « حمامات » و « إوانات »
ومن قولهم « جبل سبعل » و « جمال سبعلات » و « جمال سبطرات » (١) .

ومن ثم يبقى في اللغة علامات قليلة لتمييز الجنس وهي : الإسناد ، والصفة ،
و « الضمير العائد » ، والإشارة ومن طريق هذه العلامات نحدد الجنس ونوعه
معاملته .

وقد لاحظ الجماعة أن اللغة تميز - في التذكير والتأنيث - بين المفرد والجمع فالمفرد أقوى، وبين حقيقتي التأنيث وسحجازيه فالحقيقي أقوى، ووضعوا قواعد تأنيث الفعل وتذكيره تبعاً لفاعله من هذا المنطلق . فمنعوا في حال السعة أن تقول جاء هند وأجازوا طلع الشمس وإن كان المختار ه طلعت ، فإن وقع فصلا استجيز نحو حضر القاضى اليوم امرأة قال جرير :

لقد ولد الأخطىل أم سوء (١)

ونحن لانود رد الأحكام النحوية هنا ، وإنما نريد أن نبين أن الاسم الذى لحقت تاء التأنيث الفعل المسند إليه إنما هو مؤنث في عرف اللغة في ذلك التركيب ، والعكس صحيح فيما نجرد من هذه التاء بعض النظر عما سوغ ذلك من فواصل بين الفعل والفاعل فلفظ (بنون) مؤنث في قوله تعالى : (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) بالرغم من أن مفردة مذكر وهو مجموع بالواو والنون .

وقد حلل النحاة تأنيث الجمع المذكور بالحل على المعنى أى أنه معمول على معنى الجماعة ومن الطريف إشارة بعض الصمراء إلى ذلك بقوله لا يقرئك جمعهم كل جمع مؤنث

وبالحل على المعنى علواً تذكير الموعظة في قوله تعالى (فن جاءه موعظة من ربه) حيث جرد الفعل من تاء التأنيث (٢) ومنه تأنيث لفظ الصوت حمله على

(١) الزعزعى : المصل ج ٢ ص ٩١

(٢) في الحل على المعنى ومنه تذكير لاؤنث وتأنيث المذكر يمكن مراجعة :

الخصائص لابن جنى ج ٢ ص ٤١٦ - ٤١٧ ، كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن القيم ص ١٠٤ - ١٠٦ ، السمرطى : الاقتراح في علم أصول النحوس ٤٨

معنى الاستغناء في قول الشاعر : (١)

يا أيها الراكب المزجي مطيته
سائل يتر أسد ما هذه الصوت
وأسماء الجمع ترد في اللغة بين التذكير والتأنيث كما تبين ، ولكن قد يكون
هذا التردد ناتجا عن اختلاف اللهجات العربية في تذكير الجمع وتأنيثه وقد أشار
إلى ذلك ابن فارس بقوله : (من العرب من يقول هذه البقر وهذه النخل ، ومنهم
من يقول : هذا البقر وهذا النخل) (٢) .

أيما ما كان من أمر التردد بين التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ ونحوها
فإنه يدل دلالة قوية على أن الجنس اللغوي ينفك عن الجنس في الواقع وليس
مرتبطة به ، ويدل على ذلك - كما بينا آنفا - إلحاق علامات جمع التأنيث بالمفرد
المذكر نحو جمع رجل على رجالات وجمل على جمالات .

وقد اعتبر نحاة العربية أن الأصل في الأسماء التذكير ، وأن التأنيث فرع
عليه ؛ ولهذا القول دلالة هامة يصدقها الواقع اللغوي وهي أن الاسم المذكر ليس
في حاجة إلى علامة تدل على تذكيره ، وأن المؤنث هو الذي تلحقه علامة تأنيث
قد تكون ألفا ممدودة أو مقصورة كما في (سمراء) وحبيل أو هاء (تاء مربوطة)
كما في ثمرة وكلمة ، أو تاء مفتوحة كما في (بنت) ، أو تاء التي تلحق لفظي (أب)
(وأم) في حال النداء فيقال (يا أبت) و (يا أمت) .

من هذا المنطلق اعتبر ابن جني أن تذكير المؤنث واسع جدا لأنه رد

(١) ابن القيم : الفوائد للشوقي إلى علوم القرآن ص ١٠٥

(٢) ابن فارس : الصحاح في لغة العرب ص ٢٠ ، وقد نقل السيوطي هذا النص بالزهر

فرح إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب ، (١) .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ ، تلتقطه بعض السيارة ، بناء المضارعة ،
وقولهم : ما جاءت حاجتك ، وقول الشاعر :

أتذكر بيتا بالحجاز تلفعت به الخوف والأهداء من كل جانب
وفي اللغة المنجج بها أمثلة كثيرة لتأنيث المذكر سواء أكان عن طريق اكتساب
التأنيث من المضاف إليه كما يقول النحاة أم كان من باب الحل على المعنى كالبيت
الذي أوردناه وغيره (٢) .

ونحن - هنا - لا نؤيد قول ابن جنى السائق لأن هذه ذلك كما نقول تشمل
في أن الجنس اللغوي لا يطابق الجنس الطبيعي ، وواقع اللغة لا يؤيد رأى ابن جنى
فمروءة تأنيث المذكر أوفر وأكثر من شواهد تذكر المؤنث على الرشم
ما أوردته .

وعلامات التأنيث نفسها ليست دليلا قاطعا على كون اللفظ مؤنثا فالأعلام
معاوية وعلمة وحرة جرى العرف على تسمية الرجال بها ، وصيغ المبالغة
المنتهية بناء التأنيث كعلامة وفهامة ونسابة وأمثالها تصف أسماء مذكورة

وقد نبه الخليل وسيبويه إلى هذه الحقيقة وعلى الاختلاف بين الواقع اللغوي

(١) ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ٤١٥

(٢) تأنيث المذكر تناوله كثير من النحاة وأوردوا له عددا من الأمثلة وقد وجدنا إلى

١ - سيبويه : السكتات ج ١ ص ٥١ - ٥٣

ب - للفراء : معاني القرآن تفسير قوله تعالى « يلتقطه بعض السيارة » من
سورة يوسف

ج - ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ٤١٥

والواقع الطبيعي ، عندما تناول سيويوه كلمة (أب) في النداء وكيف أن تاء التأنيث لحقتها في قولهم : (يا أبت) ، وعلى كون هذه التاء للتأنيث برغم أنها ملقت أسما مذكر في الحوار بينه وبين أستاذه الخليل ونصه : (قلت : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر ؟ قال : قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ، ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث نحو (نفس) وأنت تعني الرجل به . ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر فمن ذلك : هذا رجل ربعة ، وغلام بقعة فهذه الصفات ، والأسماء قولهم (نفس) وثلاثة أنفس ، وقولهم : ما رأيت هينا يعني عين القوم ، فكان (أبت) اسم مؤنث يقع للمذكر^(١).

وإذا كانت الصفة إحدى علامات التمييز بين المذكر والمؤنث فإن بعض الصفات يستوى فيه المذكر والمؤنث وعلى أبنية د فعول ومفاعيل ومفعيل وفعليل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم ، تقول : هذه المرأة قتيل بنى فلان ومررت بقتيلهم وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل قال الله تعالى : وإن رحمة الله قريب من المحسنين » وقالوا : ملحفة جديد ،^(٢).

وبالرغم مما قدمنا فإن تاء التأنيث تظل علامة عامة لتمييز المؤنث من الأسماء وهي في دلالتها على التأنيث لها وجوه مختلفة أوردناها الزعشرى في المبحث الرابع المستقل الذي تناول فيه المذكر والمؤنث^(٣).

هذه أم معالم قضية الجنس اللغوي بين القدماء والمحدثين ، والحق أن ابن القيم

(١) سيويوه : الكتاب ج ٢ ص ٢١٢ تحقيق عبد السلام هارون

(٢) الزعشرى : الفصل ج ٢ ص ٩٣

(٣) الزعشرى : الفصل ج ٢ ص ٩١ - ٩٥

لم يفرد دراسة مستقلة لهذه القضية ، ولكن موقفه منها نستخلصه من تناولها
 بالتحليل اللغوي المفصل قوله تعالى : « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » (١) ،
 وكيف اخبر عن الرحمة وهى مؤنثة بالثناء بقوله « قَرِيبٌ » وهو مذكر ، ومن
 موضع آخر تناول فيه أحكام إلحاق تاء التانيث بالفعل وتجرده منها .

لقد استقصى ابن القيم جميع تخریجات اللغويين لحىء لفظ « قَرِيبٌ » المذكر
 ضميراً لفظ مؤنث ؛ وعرض هذه التخریجات فى اثنى عشر مسلکاً تبين قوة حارضية
 وسعة اطلاعه ومقدرته الفائقة على البحث والاستقصاء ، وسردها فى أسلوب
 واضح شيق كمادته ، بيد أنه كان ينعطف أو ينكر مالا يراه منها مستقلاً إلى
 أدلة قوية مهما كانت شهرة قائله أو كثرهم ، وفى هذا العرض يبرز شخصيته
 واضعة إذ يلتصق بعد مناقشة جميع الآراء إلى رأى حاسم يختار فيه وجهاً يعد
 أصح الوجوه وهو « المسلك المركب من السادس والسابع » وابقاها ضعيف
 وواه وعمله (٢) .

عرض فى المسلك الأول لأقوى الوجوه الذى ذكرها النحاة ويمثل فى أن
 « فعلاً » الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث يلغى أن يكون بمعنى « مفعول » ،
 كقتيل وجسريح وأن يصحب الموصوف ، وأما لفظ « قَرِيبٌ » فهو فعيل بمعنى
 فاعل وليس المراد أنه بمعنى قارب بل بمعنى اسم الفاعل العام فكان سقته أن
 يكون بالهاء ، ولكنهم أجروه مجرى فعيل بمعنى مفعول فلم يلحقوه بالهاء كما
 جرى فعيل بمعنى مفعول مجرى فعيل بمعنى فاعل فى إلحاقه التاء ، كما كانوا خصلة
 حميدة ، وفعله ذميمة بمعنى عمودة ومذمومة حملا على جملة وشرقة فى الحساق

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٧ - ٣٥

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٥

الثاء فحملوا قريبا على امرأة قتيل وكف خنبيب وعين كعيل في عدم إلحاق الثاء
حلا لكل من البابين على الآخر ونظيره قوله تعالى : « قال من يحيي العظام وهي
رميم » فحمل رميا وهي بمعنى فاعل على امرأة قتيل « (١) ».

وعلى الرغم من أن هذا التخريج أقوى تخريجات النحاة ، وقد سبق أن
أشرنا إلى قوى العنصري به فإن ابن القيم بعد عرضه بأسباب كره عليه مبتلا
وواجهه باعتراضات ثلاثة : أحدها أن ذلك يستلزم التسوية بين اللزوم والمتعدي
لأن « فعلا » بمعنى مفعول بابه الفعل المتعدي و « فعيل » بمعنى « فاعل » بابه الفعل
اللزوم ، والاعتراض الثاني أن ادعاء حمل فعيل بمعنى فاعل على فعيل بمعنى
مفعول على وجه العموم باطل ، وعلى وجه الخصوص لاختلافه ولا دليل يدل
عليه ، والاعتراض الثالث يتمثل فيما ورد العرب إذ نطقت في « فعيل » بمعنى
مفعول بالثاء ، وجردته منها وهو بمعنى فاعل ، وقد أورد ابن القيم عدداً من
شواهد ذلك ، ثم بين أن قوله تعالى : « قال من يحيي العظام وهي رميم » ليس
نظيراً لآية « إن رحمة الله قريب » وإنما تجرى « على وفق قياس العربية فإن
العظام جمع عظم وهو مذكر ، ولكن جمعه جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز أن
يراعى فيه تأنيث الجماعة وباعتباره قال وهو ، ولم يقل وهو ، وراعى فيه
معنى الواحد وباعتباره قال رميم كما يقال عظم رميم ، مع أن رميا يطلق على
المذكر مفرداً وجمعاً قال جرير :

آل المهلب جند الله دأبهم أمسوا رميا فلا أصل ولا طرف (٢)

ومكنا يرفض هذا النوع من التخريج الذي لا يوافق قياس اللغة .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٩ ، ٢٠

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢١

والمسلك الثاني التعويين يشمل فيما أشرنا إليه من الحل على المعنى أى تأويل
المؤثر بذكر أو العكس وذلك فى أحوال معينة يصح فيها التأويل ، وإين القيم
لا يتكرر الحل على المعنى من حيث البدأ ، فقد أشار إليه فى غير هذا الموضع (١) .
ولكنه يتميز عن القائلين به بأنه يرى ضرورة تبيينه بحيث لا يشمل إلا أحوالاً
قليلة يتضمن تأويلها فائدة ، ويرى أن الحل على المعنى غسير جماعى فى هذه الآية
وأنكر على النحاة حمل الرحمة على الإحسان (٢) . لأنهما متغايران ولا يلزم من
أحدهما وجود الآخر .

وبروح الفقيه المتخرج يتساول ابن القيم جميع مسالك اللغويين فى تخريج
الآية المذكورة ، ويردها رداً يبين دقته ويخرجه فى تناول النص القرآنى بخاصة
والنص اللغوى بعامة ، فیرفض أن تكون الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف
إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف كأنه قال إن مكان الرحمة قريب ثم حذف المكان
وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره وذلك لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
مقامه لا يسوغ ادعائه مطلقاً وإلا لالتبس الخطاب ، وفسد التفام ، ومطلت
الأداة ، إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأموراً به ، ومنهياً عنه
وغبراً إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق الأمر والنهي
والخبرية فيقول المحدث فى قوله تعالى «و الله على الناس حج البيت» أى معرفة حج
البيت «وكتب عليكم الصيام» أى معرفة الصيام ، وإذا فتح هذا الباب فسد
الخطاب ومطلت الأداة ، وإنما يضم المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا
بتقديره للضرورة كما إذا قيل «أكلت الشاة» فإن المفهوم من ذلك «أكلت لحمها»

(١) ابن القيم : كتاب الفوائد المخطوطة إلى علوم القرآن وعلم البيان ص ١٠٤ ، ١٠٥

(٢) ابن القيم : بذائع الفوائد ج ٣ ص ٧٧

لحذف المضاف لا يلبس وكذلك إذا قلت ، أكل فلان كبد فلان إذا أكل ماله فإن المفهوم : أكل ثمرة كبده ، فحذف المضاف هنا لا يلبس ونظائره كثيرة (٢١) .

ومنا يتضح منهج الفقيه الحنبلي المجتهد في تناول اللغة ، فهو متأثر في دراسة النص اللغوي بما يعرف في الفقه بسد الذرائع ، حيث يضيق باب حذف المضاف وإقاسة المضاف إليه مقامه خشية أن يؤدي التوسع فيه إلى التباس الخطأ ، وتعطل الأدلة والأحكام ، وأكثر من ذلك ما يذهب إليه من أن قوله تعالى « وأسأل القرية » ليس من هذا الباب برغم ذهب أكثر الأصوليين والفقهاء إليه (٢٢) ، وإنما هو عنده من باب التوسع في الدلالة لأن لفظ القرية إنما هو اسم للسكان فيمكن مجتمعه ، وسبقه إلى التوسع في الدلالة باعتباره اسم مميزاته في الفصل الثاني الخاص بدراسة المعنى .

وأجل ابن القيم أن تخرج الآية على حذف الموصوف وإقاة الصفة مقامه « كأنه قال إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين ، أو أعلق قريب أو بر قريب » (٢٣) ذلك بأن حذف الموصوف يحسن - عنده - بشرطين : أحدهما أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره والثاني : أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل ، وهو بهذا يتفق باب الحذف الذي يتوسع فيه الفقهاء ، وينكر على سيويوه حله بعض ألفاظ اللغة التي وردت مذكرة وهي أوصاف للمؤنث على هذا الحذف مثل

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤

(٢) راجع على سبيل المثال : الأمدى . الأحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ٢٥ حيث يند هذا التعبير مجازاً حذف فيه المضاف ، الزلج . إهراب القرآن للشمس الأول ص ٧١ وقد تناول بالاستقصاء ماورد بالقرآن من مواضع حذف للمضاف . القسم الأول ص ٤١-٩٤

(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤ ، ٢٥

قولهم المرأحاض وطامت وطائق إذ يرى سيويه أنه شبه بقولهم وشى حامض وطامت وطائق .

ويرى ابن القيم أن النص القرآني له منهجه الخاص، في درسه ودرسا لغويا وبيان معناه ، لأنه ليس كسائر النصوص ودلا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال التعوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام ويكون الكلام به له معنى ما (١)، وذلك أنه «للقرآن عرف خاص ومعان معبودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعبود من معانيه (٢) وسنشير إلى هذه الملاحظة عند حديثنا عن «مسرحة النص» أو الموقف الكلامي الذي يستعان به في الوصول إلى المعنى ، والذي تلبه إلى كثير من عناصره ابن القيم واستخدمها في دراسته .

وإذا كان النحاة يرون إمكان اكتساب المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث، ويستشهدون بكثير من الشواهد فإن ابن القيم يرى أن ذلك « يعرف بمجسه في الشعر ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إلا النادر كقولهم ذهبت بعض أصابعه... وحل القرآن على المذكور الذي خلافه أصح منه ليس بسهل (٣) .

ويدكر ابن القيم القول بأن المصادر جنبا ألا تؤثت كما لا تنش ولا تجمع ، وينقض قول من يخرج الآية على هذه السيل، ويعتقد حل ما ورد في القرآن الكريم من ذكر الرحمة وأنها تؤثت دائما كما في قوله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها... الآية (٤) .

(١) ابن القيم بدائع الفوائد ج ٢ ص ٢٧

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٢ ص ٢٧

(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٢ ص ٣٠

(٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٢ ص ٣٢

وينكر رأى الفراء الذى يذهب إلى أن القريب يراد به شيآن أحدهما النسب والقربة فهذا تلحقه الامم تقول : فلانة قريبى ، والثانى قرب المكان وهذا بلا تاء تقول جلست فلانة قريباً منى ، ويرى ابن القيم أن هذا القول مع صحته لا يجوز تخريج الآية عليه لأنه مشروط بكون لفظ القريب ظرفاً فأما إذا كان غير ظرف فلا يصح (١) .

ويطعن ابن القيم بخروج الآية بسبب كون الرحمة مؤنثاً مجازياً كما تقول طلع الشمس فهذا مع صحته لا ينطبق على الآية لأنه إنما يسوغه إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث فأما إذا أسند إلى ضميره فلا يد من التاء كقولك الشمس طلعت ، والشمس طالعة ولا تقول : طالع لأن فى الصفة ضميرها فهو بمعنى الفعل فى ذلك سواء (٢) .

وينفى كذلك أن يكون «قريب» مصدراً مجرد من التاء كما تجرد المصادر فى الإخبار بها من التاء نحو امرأة عدل وثقة ... الخ لأن لفظ «قريب» لا يعرف استعماله مصدراً أبداً وإنما المصدر القرب (٣) .

ويرد أيضاً القول بأن وزن فاعيل يحمل على فاعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث ، وبطلان ذلك ويرد الشواهد التى استشهد بها بعض النحاة ، ويخلص إلى أن التخريج الصحيح للآية يتمثل فى أنها من باب « الاستثناء بأحد المذكورين عن الآخر لكونه تبعاً له ومعنى من معانيه ، فإذا ذكر كسر أغنى عن

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٣

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٣

ذكره لأنه يفهم منه (١) ومثل لذلك بقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه ، فأحد وجهه تخريجها هو (والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك) ويصل لهذا التخريج ويصح له بأن (الرحمة صفة من صفات قرب تبارك وتعالى والصفة تأتي بالموصوف لا بفارقة لأن الصفة لا تفارق موصوفها ، فإذا كانت قريبة من المحسنين فالموصوف تبارك وتعالى أولى بالتقرب ، بل بقرب رحمة تبع لقربه ... وقربه يستلزم قرب رحمة ففي حذف التاء هنا تلييه هل هذه القاعدة العلمية الجليلة وأن الله تعالى قريب من المحسنين ، وذلك يستلزم التقرب به وقرب رحمة ، ولو قال (إن رحمة الله قريبة من المحسنين) لم يدل هل قربته تعالى منهم لأن قربته تعالى أخص من قرب رحمة والأعم لا يستلزم الأخص (٢) والتقدير هل هذا (إن الله قريب من المحسنين ورحمته كذلك .

وتاء التأنيث التي تلحق الفعل ليست عبء - كما يقول النحاة - لتأنيث الفعل
 تبعاً لكون الفاعل مؤنثاً ، وإنما هي علامة فقط أول على الفاعل المؤنث (٣) .

وبحاول ابن القيم أن ينكر على النحلة قاعدتهم التي مؤداها أن الاسم المؤنث لو كان حقيقى التأنيث فلا بد من حقوق تاء التأنيث في الفعل المسند اليه ، وإن كان مجازى التأنيث كنت بالخيار ، ويرى أن الأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعه ولم يحوِ بينهما حاجز لحقت بالملاءة ، ولا نبال أن كان التأنيث حقيقيا أم مجازيا فنقول : طابت الثمرة وجاءت هند إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر كالحوادث والحدثان والأرض والمكان فلذلك جاء :

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٠

(٧) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٣١

(٢) ابن القيم . ملحق الفوائد ج ١ ص ١٢٤

فإن الحوادث أودى بها

فإن الحوادث في معنى الحدثان ، وجاء :

ولا أرض أبقل إبقالها

قائه في معنى : ولا مكان أبقل إبقالها (١) .

ويؤكد ابن القيم أن نسبة اتصال الفعل بفاعله المؤثر هي التي تحدد لحوق التاء (فكلاً) بعد الفعل عن فاعله قوى حذف العلامة ، وكلاً قرب قرب إلبانها وإن توسط توسط (٢) .

وعلى الرغم من أن ابن القيم يرى نفسه لاقتداً للنحويين في هذا الموضع ، فنحن نراه لا يبعد كثيراً عما قالوه إلا فيما يتصل بتحقيق التأنيث وبمجازية إذ لا يحصل لهذه التفرقة اعتباراً يبنى عليه تأنيث الفعل أو تذكيره كما هو الحال عند النحاة ، أما جعل الاتصال والانفصال بين الفعل وفاعله مؤثراً في لحاق التاء بالفعل أو حذفها فهذا أمر يتفق فيه ابن القيم مع جميع النحاة (٣) .

ومما نأخذه على ابن القيم - أيضاً - في هذا الموضع أنه حاول نقد النحاة في قولهم : إن جمع التفسير قد هوئت حملاً على معنى الجماعة وقد يذكر باعتبار آخر ، ولكنه بعد اعترافه لم يكذب يفاد ما قرره النحاة ، وقد كان اعترافه يورم أن له قولاً آخر .

(١) ابن القيم - بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) ابن القيم - بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٥

(٣) انظر على سبيل المثال شرح ابن عثيمين للفاعل ج ١ ص ٤٠٤ في شرحه لبيت الألفية . وقد يبيح التصلب ترك التاء في نحو أنى القاضي بنت الواقعة ، وكذلك ابن هشام شذور الذهب (المسك الرابع من أحكام الفل ونائبه) ص ١٦٩ وما بعدها ، وابن هشام من مسامري ابن القيم فقد تولى عام ٧٦١ هـ .

٢ - العدد (المفرد والمثنى والجمع)

العلاقة بين فصلي العدد والزمن في اللغة وبين الواقع الطبيعي أقوى منها في حالة النوع ، فإذا قلت (الجواد يأكل) أو (الجياد تتأكل) فلنما تعبر عن فكرتين فيها الوحدة تقابل الجمع ، والزمن الحاضر يقابل الزمن المستقبل ، وذلك قائم على حقائق الاختيار ^(١) .

ومعظم اللغات - اليوم - تقابل المفرد بالجمع فقط ، وتخلو من صيغة المثنى والعربية من اللغات القليلة التي لا تزال تحتفظ بصورة المثنى ، وتدمج الصيغة فيها بعبارة كامة ، ولا تختص في صيغة الجمع إلا في اللهجات العامية .

ويطلب على دراسة النحاة والفريقين القدماء لهذا الموضوع .. كشأنهم في أحيان كثيرة - منهجهم التعليمي المتزج أحياناً بالمنهج الوصفي ، والميل شيئاً ما إلى المنهج الوصفي للاحاطة عند سيبويه وأوائل النحاة ، أما النحاة المتأخرون فيغلب عليهم الاتجاه التعليمي فيما يقدمونه من أحكام التثنية والجمع ^(٢) .

ويعنى سيبويه بإجراء أحكام المفردات المختلفة وكيفية تثنيها وجمعها ، فالتثنية لها صيغة واحدة في العربية وهي زيادة الألف والتنون ، ولا فرق بين المفرد العاقل وغيره في إلحاق هذه العلامة ، كما يتناول المقصور والمفتوح وكيفية تثنيهما ثم يعضى في استخراج أحكام لأوضاع مفترضة قد تستعمل في اللغة وقد لا تستعمل كحكم تثنية مثنى ، إذا صارت اسماً و (بل) ^(٣) ؛

(١) شافريس ، اللغة ص ١٢٣ ترجمة الدواخلي والنصاسب

(٢) راجع . سيبويه . الكتاب ج ٣ ص ٢٨٥ - ٤١٥ ، انظر ابن مالك . سهيل الفوائد ص ١٢ - ٢٠ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٠ - ٦٨ ، ج ٢ ص ٢٥٣ (جوع التكسير)

(٣) سيبويه . الكتاب ج ٣ ص ٢٨٩

وثنية (مبيلات) إذا صارت اسم رجل (لأنه لا يكون فيها رفعان ولا نعيان ولا هجران) (١)، وحكم هتيرين وثلاثين والاثنتين ومسلمين إذا صارت أعلاما ... إل غير ذلك من القروض المحتملة (٢).

والدلالة على الجمع سيلان في العربية إما بإلحاق الواو والنون في حالة الرفع، وإلياء والنون في حالة النصب والجر وذلك في جمع المفرد المذكر العاقل علماً أو صفة، أو الألف والياء في حالة الأسماء المؤنثة، وإما عن طريق التكسير أي تشبيه هيئة البنية بشروطها وقوانينها المعروفة عند النحاة.

وليس كل ماورد في اللغة من صيغ الجمع بالواو والنون جمعاً لمفرد مذكر عاقل فقد يجمع بها المؤنث كأرض التي تجمع على «أرضين» و «دسنة»، التي تجمع على ستين وبأبها ونحو ذلك مما يسميه النحاة بالملحق بجمع المذكر السالم.

والجمع بالألف والياء في اللغة ليس مقصوراً كذلك على كل مفرد مؤنث، وإن كان هو الأصل، وإنما قد يجمع بإلحاقها المذكر الذي لا يمكن جمعه جمع تكسير كحمام وأصطبل، وقد يجمع بها جمع المذكر نحو رجالات وجمالات.

وقد عرف ابن مالك الثانية بأنها «جعل الاسم التثنية دليل اثنين متفقين في اللفظ فألفاً، وفي المعنى على رأى، وزيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرأ نصياً تليها نون مكسورة، فتحتها لغة وقد ضم، وتسقط للاضافة أو الضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارمية» (٣).

(١) سيوه. الكتاب ج ٢ ص ٢٩٣

(٢) سيوه. الكتاب ج ٢ ص ٢٩٣، ٢٩٤

(٣) ابن مالك. تهذيب الفوائد ونسبها للعاصم ص ١٧

وتكتب النحو العامة بمعنى - غالباً - باستخراج أحكام التثنية والجمع كما قدمنا ، وتفصل هذه الأحكام عدد تناول جمع التكسير الذى لا يكاد يسير وفق قواعد نياسية ، ويتصل بقضية العدد ما يتناوله النحويون فى أحكام تجميع العدد .

وبمعنى الأصوليون فى دراسة فصيلة العدد بما يتصل بالدلالة ، ويكون له بالتالى أثره اسلباط الحكم الشرعى ، ولذلك يشيرون إلى « الجمع » عند تناول ألفاظ العموم ، فن مبيغ العموم جمع السلامة مذكراً أو مؤنثاً وجمع التكسير إذا ورد معروفاً : « ال ، التى ليست للعدد ، أو ورد منكراً ، وكذلك الأسماء المؤكدة لها مثل « كل ، وجميع » (١) .

والجمع المعروف يفيد عموماً أوسع مما يفيد الجمع المنكر ، ولهذا يقال « رجال من الرجال ، ولا عكس ، أى أن المعروف أعم من المنكر » (٢) .

واسم المجلس إذا عرف « بال ، التى ليست للعدد دل على العموم بدليل وصفه بالجمع كقولهم : « أهلك الناس الدينار الصفر » أو استثناء الجمع منه كقوله تعالى : « إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا » (٣) .

وألفاظ العموم التى يتناولها الأصوليون بالدرس لها دلالة على ما يتعدد وإن كان بعضها بصيغة المفرد .

وأغلب عتق الأصوليين يذهبون إلى أن أقل الجمع اثنان وليس ثلاثة كما

(١) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٥

(٢) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٦٠

(٣) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٦١

هو في 'حرف النحاة والقويين' (١) . وقد احتجوا لذلك بقوله تعالى : « إنا ما حكم صمتهم » ، وهو مخاطب موسى وهارون ، وقوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » ، ويظهر ذلك من آيات الكتاب العزيز التي عومل فيها المثني معاملة الجمع (٢) .

أما الحكم الشرعي - بنقض النظر عن الخلاف اللغوي - فهو حكم الجماعة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « الاثنان لما فوقهما جماعة » .

وقد تناول ابن فارس بعض سنن العرب في استعمال المفرد والجمع فالواحد قد يراد به الجمع في اللغة ، وقد نرد صيغة الجمع والمراد بها المفرد ، وقد يوصف الجمع بصفة المفرد إل غير ذلك من أبحاث نجدنا عند الأصوليين أشمل وأدق مما هي عند القويين (٣) ، كما يشهد إليها البلاغيون في موضوع « الخل على المعنى » (٤) .

تناول ابن القيم فصيحة العدد : المفرد والمثنى والجمع تناولوا مزج فيه بين ثمرات جهود النحاة والأصوليين والقويين والبلاغيين وأضفى عليه من نفسه ما ميزه عن جميع الدارسين من قبله ، وحرص على إسباغه المعبود ما كسفت عن غوامض لم يتناولها السابقون ، وفصل فيما أجمله ، وانتهى الأمر إلى تصورات وفلسفة لغوية لبعض جوابات القضية لم يسبق إليها .

(١) من القويين مثلا ابن فارس يؤيد القول بأن أقل الجمع ثلاثة . الصاحبي ل
 لغة اللفظ من ١٦٠

(٢) الأمدى : الاحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٣

(٣) ابن فارس : الصاحبي ل لغة اللفظ من ١٨٠ - ١٨٣

(٤) ابن القيم : كتاب الفوائد المصنوع في إلهي علوم القرآن ص ١٠٤ ، ١٠٥

فرر ابن القيم - كن سبقة (١) . أن المفرد أصل وأن المثنى والجمع فرع عليه أو تابعا له ، وعلى بذلك أن المفرد ليس فيه علامة تدل عليه وأن المثنى والجمع تلحقها علامة زائدة ، واعتبر أن تغير الهيئات في التكميل علامات زائدة على المفرد (٢) .

ويرى ابن القيم أن ألف الاثنين وواو الجماعة المتصلين بالأفعال أصل للعلامتين الداليتين على التثنية والجمع المذكر السالم في الأسماء ، لأنها في الأفعال أسماء ، وما يكون اسما وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفا في موضع آخر إذا كان اللفظ واحداً نحو كاف الضمير وكاف مخاطبة في ذلك ، (٣) ، ويستدل على ذلك بما في واقع اللغة من مناسبة بين استعمال هذه العلامات في الأسماء والأفعال ، فألف الاثنين المتصلة بالفعل تدل على العاقل وغيره ، وكذلك الألف في المثنى ، وواو الجماعة المتصلة بالفعل لا تستعمل إلا للعاقل ؛ وصيغة جمع المذكر السالم تختص أيضاً بالعقل (٤) .

ولما كان المثنى أقرب إلى الواحد من الجمع فقد اختص بالألف وبأنه لا يتغير فيه هاء الواحد أبداً وإنما يتغير في جموع التكسير ، كما أن الفعل المسند إلى المفرد مبني على الفتح ، وكذلك الفعل المسند إلى ألف الاثنين (٥) . والتعليل

(١) يوضح تسليم النحاة بذلك عندما يتناولون المطابقة في أي حالة من حالاتهم يقولون « في الأفراد وفعليه ، والتذكير وفعليه » فيقولون المثنى والجمع فرعين على المفرد ، ويدعون المؤنث فرعا على الذكر

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٠٩

(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨١ .

(٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

(٥) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

العقلى لأوضاع اللغة قد يكون مرغوباً عنه فى الدرس اللغوى الحديث، لكن ذلك لا يعنى فساده فى كل موضع ، ويدولنا فى مثل هذا الموضع غالباً من التعسف والاضطراب لموافقة الواقع اللغوى .

وابن القيم يجعل ذلك من مشاكله الالفاظ المعانى ، فالمعنى المفرد يستحق فى اللغة لفظاً مفرداً ، والطويل يستحق لفظاً يناسبه ، وقد جعلت الواو الجمع لأن الواو فى اللفظ شامة بين الشفتين ، جامعة لهما، وكل محسوس يعبر عن معقول فينبغى أن يكون مشاكلاً له ، (١) ، وكذلك استخدمت الواو حرفاً للعطف لأن العطف معناه الجمع (٢) .

وبالرغم من أن المشاكلة أو المناسبة بين الالفاظ والمعانى قد أغرت عدداً من الباحثين قديماً وحديثاً فإن ذلك لا يمكن طرده فى غالب الالفاظ التى تتعرض لاعتبارات تطورية معقدة فى تاريخها الطويل تجعل هذه المناسبة وتطمس معالمها إن كانت فى الأصل قد وجدت ، فضلاً عما يقرره واقع اللغة - أية لغة - من جماعاة لهذه الصلة المزعومة فى غالب الأحيان .

وينبغى ابن القيم إلى الخصائص الدلالية والوظيفية لكل صيغة من صيغ الجمع الثلاث (المذكر السالم - المؤنث السالم - التكسير) ، فالجمع بالواو والنون يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم معناه فى التقصد إليه وتستعمل الصيغة فى الأصل لمن يعقل ولذلك يراعى فى الإخبار فى هذه الحالة أن يكون بالواو فتقول هم فعلوا أو فاعلون ؛ لأنك فى هذه الحالة تقصد كل عاقل دلت عليه صيغة الجمع .

وجمع التكسير وضع أصلاً لما لا يعقل ، ولذلك جرى مجرى الأسماء المؤنثة

(١) ابن القيم : بهائم الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

(٢) ابن القيم : بهائم الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

المفردة التي تدل على معنى الجمع كاللغة والأمة والجملة ولذلك تقول : انشأ يسمت
وذهبت ولا تقول : يمروا ، ذلك بأفك تغير إلى الجملة من غير تعيين آحادها ،
وحل ما يصح تكسيرا ما يعقل على ما لا يعقل فيه إذ هو الأكثر ، والخبر معها
كأنه من الجنس الكبير الجاري في لفظه بحرى الواحد .

أما الجمع بالآلف والياء فهو لما قل عدده من المؤنث ويحصل ما يعقل وما
لا يعقل فإذا كثر جمع بالتكسر (١) .

وحول صيغة المثنى يحيل ابن القيم إلى اعتبار الهمجات التي تلزمه الآلف -
يرغم قلتها - أنيس من غيرها ، ذلك أن علامة التثنية في الأسماء يلغى أن تكون
ألفا في كل الأحوال لأنها على حد ضمير الإثنين ، ولما كان ضمير الإثنين في
في الفعل هو الآلف في العاقل وغيره وكان هو أصلا لعلامة التثنية فالأصل فيها
أن تكون بالآلف (٢) .

والآلف والياء - عنده - علامات إحصراب في المثنى وجمع المذكر
السالم ، وليس الإحصراب بالحروف المقدرة فيها ، وهو موافق لرأى ابن مالك (٣)
عنايف لرأى ابن حنبل (٤) الذي يرى أن التحقيق أنها معربة بحركات مقدرة
فوق الحروف ، والخلاف في هذه المسألة مشهور بين النحويين ، وقد أورده
صاحب الإيضاح في من التفصيل (٥) .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١١ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١١ ، ١١٢ .

(٣) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ١٢ .

(٤) ابن حنبل : شرح ابن حنبل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٣ .

(٥) ابن الأثير : الاتصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ١٩ .

وإعراب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف هو مذهب فطرب وطائفة من المتأخرين ونسب إلى الزجاجي ، ويقال إنه مذهب الكوفيين ، أما سيبويه ومن وافقه فيرون إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف (١) .

ويبدو رأى ابن القيم ومن وافقه في هذا الموضع أقرب مأخذاً وأقرب إلى التصور والواقع من الرأى الآخر احتياج إلى تقدير .

ويحلل ابن القيم التزام الألف - عند بعض القبائل - في التثنية وعدم التزام الواو في جمع المذكر السالم بأن الياء قريبة من الواو ، وهما أختان فعند قلب الواو ياء في ثالث النصب والجر لم تبع عن الواو ، بخلاف الألف فلها تبع عن أصلها عند قلبها ياء (٢) .

كما يحل ما ورد في اللغة من جمع نحو ستة وعامة على سنين ومئين ، وهو ما يعرف عند النحاة بياض ستة وهو كل اسم مؤنث ثلاثي معتل اللام حذفت منه لامه وهى حرف مد ولين (ياء أو واو) وهو ض منها بالياء وليس له مذكر - يحلل هذه الظاهرة بأن المفرد لما كان يحتوي في الأصل على ياء أو واو ثم حذفت كان من الأنسب أن يلحق به من الحروف ما يقبى المأخوذ منه وهو في هذا د شبيه بحال من أخذ الله منه شيئاً وعوضه شيئاً منه ، إذ أن واو الجمع ذات المعنى أفضل من واو الحرف التي لا تدل بمفردها على معنى (٣) .

يبد أن أمثال هذه العلل التي مجرد ظواهر وأوضاعا عرفتها اللغة وجرى عليها ليست صحيحة في أحيان كثيرة ، لكنها تكشف عن فلسفة لغوية ذات

(١) الأسموني : شرح الأسموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٨٨ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٢ .

(٣) ابن القيم بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٢ .

..طابع خاص عرفه القدماء ، وعلى النحو تعرضت للنقد من قبل القدماء والمحدثين . وقد سبق للزجاجي أن قسمها إلى أقسام ثلاثة : تعليمية وقياسية وجدلية نظرية (١) ، وليس هنا مقام الحديث عنها بالتفصيل ، ولسنا نكتفى بالإشارة إلى أن نقد القدماء لها ينصب في مجمله على القسمين الآخرين ، وابن جني يحتاج لعلل التحويين ويدافع عنها ويميل إلى اعتبارها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المفتحين لأنها علل عقلية في غالبيتها (٢) ، ومدارها عنده على ثقل الحال أو خفتها على النفس وهي عنده « مواطنة الطباع » (٣) ، لكنه يستدرك في موضع آخر فيذكر أن أكثر هذه العلل يجرى « مجرى التخفيف والفرق » ، ولو تكلف مثلك نقضها لكان ذلك ممكنا وإن كان على غير قياس ومستقلا (٤) ، وكأنه يحس بما يتأب هذه العلل من ضعف ، ثم يشير في غير ذلك الموضع إلى الذين انتقدوا علل التحويين واعتقدوا فسادها ونقضها محاولا إجابتهم والرد على شبهاتهم (٥) .

والاحتجاج لعلل النعوية - بجميع شروطها - هو ما درج عليه التحويون ونراه بوضوح عند ابن جني وابن جني وابن الأثير (٦) ، ثم عند السيوطي الذي أورد كثيرا من النقول في بيان العلل والاحتجاج لها .

(١) الزجاجي . الإيضاح في علل النحو ص ٦٦ .

(٢) ابن جني الخصائص ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .

(٣) ابن جني الخصائص ج ١ ص ٥١ .

(٤) ابن جني . الخصائص ج ١ ص ١٤٥ .

(٥) ابن جني . الخصائص ج ١ ص ١٨٤ .

(٦) لابن الأثير كتابان يكسان دراسته لعلل ودفاعه عنها ما : لسع الأدلة في أصول النحو وهو أتمق بهذا الموضوع والكتابات الأخر : هو الاغتراب في جدل الأعراب .

بيد أن هذه العلة لم تسلم من نقد بعض القدماء الذين أشار إليهم ابن جني كما تعرضت لنقد عفيف من قبل ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إسقاط العلة الثواني والثالث من النحو^(١).

وما أوردناه لابن القيم آنفا من قبيل هذه العلة التي يستقبلها النحاة بعقولهم ولكن نقضها أو الاعتلال بغيرها في نفس الموضوع أمر سامع أقرب به النحاة حتى المدافعون عنها المحضون لها ، وبات من المقرر عند كثير من القدماء - على ما يبدو - أن علل النحاة الثواني والثالث - برغم الاحتجاج لها - رامية ضعيفة حتى عرض بها أحد الغزاليين قائلا :

ترنو بطرف ساحر قاتن أخضف من حجة نحوي^(٢)

ويصل ابن القيم الدرس إلياني وصلا عكسا بالنحو عندما يتناول استعمال بعض الألفاظ مفردة أو مثناة أو مجموعة في النظم القرآني فيخرج بملاحظات قيمة لم يسبق إليها أو إل بعضها .

فكلمة « الأرض » المؤنثة تجمع جمع السلامة المذكور على « الأرضين » أو جمع تكسير في بعض الأحيان ، لكنها تلزم الأفراد في العظم القرآني ، وتفسر ذلك عنده - أنها - لفظة جارية مجرى المصدر ، فهي بمنزلة السفل والفتح ، وبمنزلة ما يقابلها كالفروق والعلو ، ولكنها وصف بها هذا المكان المحسوس فجرت مجرى امرأة زور وضعيف ، ويدل على هذا قول الراجز :

ولم يقلب أرضها البيطار

(١) إرد على النحاة ص ١٥١ .

(٢) الرد على النحاة ص ٨٠ .

بعضه قوائم فرس فأفرد اللفظ وإن كان يريد ما هو جمع في المعنى ، فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت والعلو والسفل ، لأن قصد الخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة ، وعين قطعة محدودة منها خرجت من معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو ، فبماز على هذا أن يشي إذا ضمنت إليه جزء آخر ،^(١) ويجوز الجمع أيضا . ولما كان اللفظ لا يقال فيه أرضة ، لم يجمع على أرضات أى بصيغة المؤنث السالم وعنده فيه إلى صيغة المذكر السالم^(٢) ، لأنها صيغة يقصد فيها إلى الأحاد على التثنية « فإن أرادوا الكثرة والجمع الذي لا يمين أحاده كأسماء الانجاس لم يحتاجوا إلى الجمع فإن لفظ « أرض » يأتي على ذلك كله ، لأنها كلها بالاضافة إلى السماء تحت وسفل لمس عنها بهذا اللفظ الجاري بحرى المصدر لفظا ومعنى ، وكأله وصف لذاتها لا عبارة عن ميتها وحقيقتها ،^(٣) وعلى ذلك ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « طوقه من سبع أرضين » بالجمع ، لما اعتمد الكلام على ذات الأرضين وأنفسها على التضميل والتعيين لأحادها دون الوصف لما يتبعه أو سفل في مقابلة فوق وعلو ،^(٤) .

وعدول النظم لقرآني عن جمع (الأرض) في مقابلة (السموات) في جميع آيات الذكر الحكيم يطله ابن القيم - فضلا عما سبق - باستئصال صيغة جمع (أرض) جمع تكسير أو جمعا سالما لأنها صيغة تخلص من انفصاحها والحسن والعلوية ، ويلبوسها السمع بينما يستحسن لفظ (السموات) ^(٥) . أضف إلى ذلك أن لفظ

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ .

(٤) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ .

(٥) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ ، ١١٥ .

(السموات) يجرى مجموعا إذا كان مقصودا به ذواتها وعددها لأن العدد قليل وجمع السلامة بالقليل أول ، أما (الأرض) فأكثر ورودها يقصد فيه معنى التمتد والسفل دون قصد ذواتها فلذلك يرد بصيغة المفرد ، فإذا قصد تعيين العدد أتى بلفظ يدل عليه وعدل عن صيغة الجمع أيضا كما في قوله تعالى (خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن) ، كما أن الأرض وإن تعددت لصغرها وضآلتها بالنسبة إلى السموات وصحتها فاسمها أن تبقى بلفظ الواحد للقليل فاختير لها اسم المجلس في مقابلة الجمع في صيغة السموات (١) .

وكذلك الشأن في لفظ (السماء) يأتي مفردا إذا أريد به الوصف الشامل للسموات وهو معنى العلو والرفق (٢) لأنه قريب من المصدر كما في قوله تعالى: (أأنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا) ، وقوله تعالى (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء) وأمثال ذلك من الآيات ، أما إذا كان المراد بيان ذوات السموات والقصد إليها بأنفسها لا بوصفها فإنها ترد بجمرة كما في قوله تعالى : (يسبح له ما في السموات وما في الأرض) لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم وتباين مراتبهم لم يكن يد من جمع علم ، وكذلك (وله من في السموات ومن في الأرض) . وفي قوله تعالى : (تسبح له السموات السبع) جمعت للإخبار بأنها تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها (٣) . وعلى هذا النحو يعنى ابن القيم مستشهدا بكثير من المواضع التي وردت

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٥ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٥ .

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٦ .

ففيها لفظة (السياء) مفردة أو مجموعة معلا بما سبق بيانه وما حصلت أن المعنى إذا اقترب من المصدرية كان أولى بالإفراد وإذا اقترب من الذاتية والتجسّد كان أولى بالجمع ، وهو حكم نحوي يصحّ عندما يتناول النحاة الاختيار بالمصدر أو التمتع به أوجبة حالاً ، أو يرد في كل ذلك وصيغة المفرد بغض النظر عن الموصوف أو المخبر عنه .

ولفظ (الريح) يرد مفرداً في القرآن الكريم في سياق (العذاب) ووصيفة الجمع (الرياح) في سياق الرحمة ، وعلى الرغم من أن ابن القيم مسبوق إلى هذه الملاحظة من قبل بعض اللغويين والمفسرين فإنه حاول أن يفتح تعليلاً لذلك يتمثل في أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهّاب والمنافع ، وإذا ما اجت منها ريح أنشأ لها ما يقابلها ما يكسر سورتها فينشأ من تدافعها ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات ، أما في حال للعذاب فإنها تأتي من وجه واحد لا يقوم لها شيء ، ولا يعارضها غيرها حتى تنتهي إلى حيث أمرت ، ومن ذلك قوله تعالى في قوم عاد (فأرسلنا عليهم الريح العقيم) (١) .

ولكن (الريح) قد تستعمل مفردة في النظم القرآني في مقام الرحمة إذا كانت دافعة للسفن مسيرة لها وابن القيم يرى ذلك مؤكداً لتعليقه السابق ويصل إلى أن تمام الرحمة يحصل في هذا المقام بوحدة الريح لا باختلافها ، فالسيفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد ، فإذا اختلقت عليها الرياح كانت سبائكاً وإغراقاً ، ولذا أفردت في النظم القرآني ولكنها قيدت بأنها ريح طيبة دفعا لتوهم كونها ريح عذاب حاصفة وذلك في قوله تعالى : « حتى إذا ركبوا في الفلك وجبرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف » (٢) .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٨

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٨ ، ١١٩ .

والنظم القرآني البالغ الإحكام يراعى في اختيار المفرد أو الجمع ما يقتضيه المعنى ، وما هو أدل على الواقع وأدق في التعبير عنه ، وقد كشف ابن القيم عن سر جمع «الظلمات» وأفراد «النور» وجمع «سبل» الباطل ، وأفراد «سبل» الحق ، وجمع (الشمالك وإفراد اليمين وذلك في محو قوله تعالى : ذو الحمد الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور وقوله : (وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقوله : (يغياً ظلاله عن اليمين والشمالك) ، وخلاصة قوله (١) أن طريق الحق واحد ومرده إلى الله الملك الحق ، وطريق الباطل متشعبة متعددة فانها لا ترجع إلى شيء موجود ، ولا غاية لها يوصل إليها ، وبالرغم من أن طريق الحق قد تتنوع لكن أصلها واحد ، وكذلك الظلمة بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الحق ، فلما كانا متقابلين بل هما أحدهما أفرد وجمع الظلمات كما في قوله تعالى : (الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أوليازم الظلمات يخرجونهم من النور إلى الظلمات) .

ولما كانت اليمين جهة الخير والفلاح وأهلها هم الناجون أفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت ، وحين ترد كلمة (الشمال) مفردة فإنها تكون دالة على جهة الشمال بالنسبة لشخص معين كما في قوله تعالى (عن اليمين وعن الشمال قعيد) ، أو تكون الدلالة على غاية المراد إلى طريق الجحيم وهو غاية طريق الباطل فهي غاية واحدة لذا يعبر عنها بالمفرد كما في قوله تعالى : (وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال) ، فالمقصود بالشمال هنا جهنم .

وقد تجمع كلمة (اليمين) إذا وردت للدلالة على جهات اليمين بالنسبة

(١) ابن القيم : مدارج القوالب ج ١ ص ١١٩ ، ١٢٠ .

لأشخاص متعددين كما في قوله تعالى : (ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم
ومن أيمانهم ومن شمالهم) ، فالجمل هنا لمقابلة كثرة من يريد لإغواءهم .

وكلمتا (المشرق والمغرب) وودعا بصيغته الإفراد والثنية والجمع ، وحاول
ابن القيم أن يكشف عن سر كل استعمال في موضعه ، ذلك بأن (تغاير هذه
المواضع في الإفراد والثنية والجمع : بسبب مرادها يطلعك على عظمة القرآن
وبهلاته وأنه تنزيل من حكيم حميد فحيث جمعا كان المراد بها مشارق الشمس
ومغاربها في أيام السنة وهي متعددة ، وحيث أفردا كان المراد أقصى المشرق
والمغرب ، وحيث ثنيا كان المراد مشرقى صوبها ومغربها) (١) .

وقد لا يبدو تطيله هنا لاستعمال صيغة الجمع مقصداً فالأرجح منه فيما يبدو
وهو لأجل على عظمة الخالق وسعة ملكه أن يكون المقصود مشارق ومغارب
النجوم الكثيرة التي تقدر بألاف الملايين والتي تسبح في الفضاء ولكل نجم
مشارق ومغارب بالنسبة لكواكبه .

وعلى الرغم من ذلك فحالة ابن القيم في تناول فصيلة العدد ويبيان دقة
استعمالها لا سيما في تنظيم القرآن محاولة طيبة نرجح أنه لم يسبق بها .

٣ - فصيلة الزمن

لن نسفحاً صفحات البحث في تناول جميع التفاصيل التي عرض لها ابن القيم ،
ولذلك آثرنا أن نتناول منها فضلاً عما قدمنا فصائل الزمن والشخص .

وسنحاول أن نجمل القول في كلتا الفصيلتين ونقتصر البحث على بعض
الجوانب الهامة في كل منهما .

(١) ابن القيم : إنباع الفوائد ج ١ ص ١٢١ .

وأقسام الزمن العقلية هي الماضي والحاضر والمستقبل ، وتختلف اللغات في التعبير عن الزمن ففي الفرنسية كما يقول فندريس ، سلم من الأزمان المتنوعة لا تعبر فقط عن أقسام الزمن الثلاثة من ماض وحاضر ومستقبل بل أيضا عن الفروق النسبية للزمن إذ لدينا الوسيلة للتعبير عن المستقبل في الماضي ، والماضي في المستقبل ، ولا توجد إلا لغات قليلة لها ثروة الفرنسية في هذا الصدد ، (١) .

ويذهب إلى أن السامية المشتركة ليست فيها أية وسيلة للتعبير بين أزمنة الفعل المختلفة ، وإنما بها مجموعة كبيرة من الوسائل التي تعبر عما بين الفعل والفاعل من صلات كالتهجير عن السبية والعكثرة والقدرة والتمنى والرجاء والأمر والمفاعلة والمطاوعة ، أما الزمن فلا يوجد منه في السامية إلا اثنان : غير التام والتام ، فالتام ما انتهى فيه الحدث وهو الماضي ، وغيره عالم يفتد فيه الحدث وفي الأشورية يستعمل التام (الماضي) في معنى الحاضر والمستقبل ، وفي العربية يعبر غير التام (المنعرج) عن الحاضر وعن المستقبل ، وفي العبرية نرى الصيغة المسماة خطأ بصيغة الاستقبال تستعمل في القصص للتعبير عن الماضي ، بينما قد تستعمل صيغة الماضي للتعبير عن المستقبل (٢) .

وما قرره فندريس صحيح من الناحية الصرفية إذ أن الفعل في العربية منفصلا عن السياق إما أن يكون ماضيا فقط وإما أن يكون حاضرا أو مستقبلا ، ولكن فندريس غير دقيق فيما رى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التعبير بين الأزمنة المختلفة . ذلك أن الزمن النحوي ، وظيفته في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما يؤول إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالصاح

(١) فندريس : اللغة ص ١٣٥ .

(٢) فندريس : اللغة ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

والخولاف (١) . ولم يفرق فندريس بين الزمن صرفياً وبين الزمن في التركيب بالنسبة للغات السامية ، وقد جره إلى هذا الوم قلة عناية لحاة العرب برصد الفروق الزمنية الدقيقة على الرغم من أن العربية، تضم كثيراً من الوسائل التي تميز بين هذه الفروق الزمنية وهي في غالبيتها قرائن سياقية (٢) .

والتقسيم الثلاثي للفعل في العربية لا يطابق التقسيم الزماني في الواقع ، فصيغتنا الأمر والمضارع تشتركان في إمكان دلالة كل منهما على الحال والاستقبال ، ونتيجة لذلك حاول النحاة أن ينعخوا عن الوسائل ما يمكن به تحديد الزمن ، فصيغة الأمر هتدم تدل على الزمن المستقبل أو الحاضر والمستقبل وابن القيم يرى أن الأمر لا يكون إلا للاستقبال (٣) .

والأصوليون يعثون في صيغة الأمر العاري من القرائن مما إذا كان يقتضى التكرار المستوعب لزمان العمر مع الإمكان أم أنه للرة الواحدة مع احتمال التكرار ، وعلى التكرار يستلزم قرينة أم لا ؟ (٤) .

أما صيغة الماضي فالأصل فيها أن تدل على حدث وقع في الزمن الماضي كما تدل صيغة المضارع على الحدث الحاضر والمستقبل ، وهناك من القرائن ما يحدد اختصاص الصيغة بزمان معين ويجعلها مقصورة عليه ، فصيغة الماضي قد تدل على مستقبل وذلك دهم أدوات الشرط وفي الوعد والإنشاء ونحوه لا في الخبر (٥) ، وكذلك تدل صيغة الماضي على الاستقبال بقرينة الطلب والهاء

(١) د. تمام حسام : العربية منهاها ومنهاها س ٢٤٠ .

(٢) مراجع في ذلك ما كتبه الدكتور تمام حسامك عن « الزمن والجهة » في كتابه العربية منهاها ومنهاها س ٢٤٠ - ٢٦٠ .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ س ١٨٧ .

(٤) الأملى . الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٢٧ - ٢٦ .

(٥) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ س ١٨٧ .

كقولك : غفر الله لك وأدخلك الجنة وأعذك من النار ، والوحد كقوله تعالى :
 « إنا أعطيناك الكوثر » ، وكذلك إذا عطف الماضي على ما علم استقباله كما
 في قوله تعالى عن فرعون : « يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار » ، وقوله :
 « يوم ينفخ في الصور ففرع من في السماوات » ، وينصرف أيضاً إلى الاستقبال
 بـ « دلا » و « إن » بعد القسم كما في قوله تعالى : « ولئن زلنا إن أمسكهما من
 أحد من بعده » وقول الشاعر :

ردوا فوائقه لا زدناكم أبداً ما دام في مائنا ورد لنزال (١) .
 وقد بين ابن القيم - صدد هذه القرائن المصينة على تحديد الزمن ، فساد
 ما يذهب إليه بعض النحاة الذين يعتبرون مجرد الشرط بـ « إن » دلا على
 الاستقبال ، فساد تأويلهم لبعض النصوص التي تعارض مذهبهم ، واحرز هو
 بالألا يكون ذلك على سبيل الخبر كما في قوله تعالى « إن كنت قلته فقد علمته » ،
 فكثير من النحاة يحملون الفعل بعد الشرط بأن مستقبلا ولتأويل عندهم في هذا
 ونحوه : « إن ثبت في المستقبل وقوح ذلك في الماضي » أما ابن القيم فيرى
 الفعل في هذه الحالة ماضيا في المعنى كما هو ماض في اللفظ (٢) ، والكوفيون لهذا
 السبب جعلوا « إن » في بعض هذه الحالات وفي نحو قوله تعالى : « واتقوا
 إن كنتم مؤمنين » بمعنى « إذ » التي تدل على الماضي حتى يتغلبوا من التناقض
 بين معنى الشرطية الذي يفيد الاستقبال وبين معنى المضي الذي يتضمنه الفعل
 ويكشف عنه السياق ، على حين يتأول النحاة هذه الآيات وما يجري مجراها
 من النصوص المستمدة في الاحتجاج تأويلا ينكره ابن القيم (٣) .

(١) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٨ .

(٢) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٨ .

(٣) من أمثلة ذلك ما أورده ابن هشام في حديثه عن « إن » الشرطية : مني

الحبيب ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥ .

وقد تناول ابن مالك الصلة بين الفرائض والزمن وهو ما لا يحظى بعناية كبيرة من النحاة ، والماضي - عنده - يتصرف إلى الحاصل بالإششاء ، وإلى الاستقبال بالطلب والتوسع وبالعطف على ما علم استقباله ، وبالتالي بدلالة « و » إن « به - القسم ، ويحمل الماضي والاستقبال بعد همزة القسمية وحرف التخصيص و « كما » و (حيث) و كونه صلة أو سفة لشكراً عامة (١) .

وقد أفاد ابن القيم بما سبق إليه ابن مالك لكنه نقده نقدا طيباً وبين خطأه في بعض المواضع وهو ما يدل على دقة التقييم ابن القيم المشاهية ، ومن ذلك ما ذكره ابن القيم عن الحرفين « هـ » و « لولا » وأنها إن تعردا التخصيص تعذر الماضي وعدهما إلى معنى الاستقبال ، وإن تعردا التوهم بقي الماضي بمعناه ، وإن كان توهمها مشرباً بمعنى التخصيص - ملح للأمرين (٢) ، وهذا لم يشر إليه ابن مالك وتوهم عبارته خلافه .

وقد انتقده - كذلك - في اعتباره الفعل الماضي الواقع صفة للوصول محتملاً للاستقبال فقال: « وهذا وهم منه رحمه الله والفعل ماضٍ لفظاً ومعنى (٣) » واعتقده أيضاً في اعتباره الفعل الماضي الواقع صفة للشكراً عامة مستقبلاً ، وبين أبيت التقييم خطأ ابن مالك في تخريج قوله صلى الله عليه وسلم . « نضر الله امرأ سمع مقالتي » إذا اعتبر ابن مالك الاستقبال في الفعل « سمع » بسبب وقوعه صفة للفكرة العامة « امرأ » و « هذا وهم أيضاً فإن ذلك لا يوجب استقبالا بحال يقول : كم مال أفقته وكم رجل لقيته ... وإنما جاء الاستقبال من

(١) تحويل الفوائد وتكميل للناسخ ص ٦٠ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠ .

(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠ .

جهة ما تضمنه الكلام من الشرط فهو في قوة «من سمع مقالتي فو اها
لظرة الله» (١)

كذلك اعتبر ابن القيم أن «حيث» لا تعدل على الاستقبال كما ذهب ابن
مالك، وبين أن سبب ومة راجع إلى عاقبه من قوله تعالى: «ومن حيث
خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم قولوا وجهكم
شطره» فالاستقبال في الفعل الماضي هنا ليس بسبب حيث وإنما جاء من قبل
ما تضمنه الكلام من الشرط (٢).

وقد بين ابن مالك أن المضارع صالح الحال والاستقبال و«لو نفى»
«ولا» خلافاً لمن خصها بالمستقبل، ويرجح الحال مع التجريد، ويتعين عند
الأكثر بمصاحبة «الآن» و«وما» و«إن»، ويتخلص للاستقبال بطرف مستقبل،
ويستند إلى متوقع، وبافتراضه طلباً أو وعداً، وبمصحبة فاعب أو أداة ترجع
أو إشفاق أو مجازاة أو (لو) المصدرية أو قون تؤكد أو حرف نفيس
وهو السين أو سوف أو سوف، أو سوء أو سي، وينصرف إلى الماضي ولم يولد
الاجازة ولو الشرطية غالباً و«إذا» و«ربما» وقد في بعض المواضع (٣)

وقد بين ابن القيم أن في اقتران الفعل المضارع (لا) مذهبين للنخاة، فمنهم
من يرى احتمال الفعل للحال والاستقبال كما ذكر ابن مالك، ومنهم من
يذهب إلى أن (لا) تخلص العمل للاستقبال وهو رأي اليعنري، وابن القيم
يؤيد القول الأول ويقتض رأ اليعنري.

(١) ابن القيم: بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠

(٢) ابن القيم: بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠، ١٩١

(٣) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكبير الأمان ص ٤، ٥

وقرائن الزمن الحال التي ذكرها ابن مالك واقفه فيها ابن القيم ومثل لكل نوع ، وزاد على لفظ « الآن » لفظي « الساعة » و « آتفا » ، وزاد على حرفي النفي الفعل « ليس » (١)

وقرائن الزمن المستقبل التي ذكرها ابن القيم هي نفسها التي أوردها ابن مالك وقد خصها ابن القيم في عشر قرائن أعقل منها بما ذكره سابقه قرينتين هما الظرف المستقبل والاسناد إلى المتوقع (٢) .

والتقسيم الثلاثي للفعل في العربية لا يطابق تقسيم الزمن في المنطق العقلي ، وإنما يراعى اعتبارات تخص الصيغة والدلالة ، فهو تقسيم واقعي يراعى طبيعة اللغة ، وهو يذكرنا بالتقسيم الثلاثي للكلمة في العربية إلى اسم وفعل وحرف ، وهو ما درج على الأخذ به جمهور النحاة ، وكذلك اللغويون القدماء في معظم القائلات ، والدرس الحديث يرى أن الأساس في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى ، أي أن تقسيم الكلمة ينبغي أن يحدده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة لا أن يبدأ درس لغة من اللغات بالبحث عما من اسم وفعل وحرف (٣) .

٤ - فصيحة الشخص

(التكلم والمخاطب والغائب)

تدرس هذه الفصيحة في النحو العربي في مواضع ثلاثة هي الضمائر وأسماء

(١) ابن القيم - معاني الفوائد ج ٤ ص ١٩١ ، ١٩٢

(٢) ابن القيم - معاني الفوائد ج ٤ ص ١٩٢

(٣) Jespersen : Otto, The philosophy of Grammar, p. 58-71.

الإشارة والأسماء الموصولة. فهذه الأسماء وجدت في اللغة لتتوب عن اسم الشخص المتكلم والمخاطب والغائب .

وسنقتصر في بحثنا - هنا - على الضمائر :

والضمائر - في أية لغة - محدودة لا يصعب إحصاؤها ، وتلعب أدوارها في تطوراتها وتبدلاتها ، ويمكن أن تتخذ موضوعا من موضوعات المقارنات بين أقدم اللغات وأحدثها ، وقد عد بعض الباحثين العربية من أقدم اللغات جميعا عن طريق دراسة ضمائرها ومقارنتها بغيرها من اللغات فهي تامة التطور في استعمال الضمائر (١) .

وقد يستدل من تصرف الضمائر والصيغ المستندة إليها على المستوى الاجتماعي للتكلم والمخاطب والغائب ، واللغات في كشفها عن ذلك متفاوتة (٢) .

وبهذا أن تشير إلى أن تناول ابن القيم للضمائر مختلف عن تناول النحاة . فقد درج النحاة على أن يتساووا لها من حيث تقسيمها إلى قسمين ضمائر حضور وتشمل المتكلمين والمخاطبين بنوعياتهم العددية المعروفة ، وضمائر غائبين ، ثم يقسمون الضمير إلى بارز ومستر ، والبارز إلى متصل ومنفصل ، إلى غير ذلك مما هو معروف في كتب النحو بالإضافة إلى أحكام كل ضمير وكيفية اتصاله أو انفصاله (٣) .

(١) عباس العقاد : لغتان عجميتان في اللغة والأدب ص ٧١

(٢) انظر . « الضمائر والمستويات الاجتماعية » الفصل الذي هذه الدكتور محمود السررات في كتابه . اللغة والمجتمع ص ٨١ - ٩٩ .

(٣) على سبيل المثال انظر . الزنجفرى الفصل ج ٢ ص ١٩ - ٢٣ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٧٨ - ٩٥ .

أما ابن القيم فقد بدأ بحث الضمائر بتقدير عددها في اللغة وأنها تبلغ على اختلاف أنواعها - مئتين ضميراً ، وأفيد عبارته ، وأحواله معلومة لكن ننبه على أصرارها ، (١) أنه لن يخوض فيها خائراً فيه النجاة وفصلوه ، وكذلك فعل وإنما يتجه يبحثه إلى ما لم يذهبوا عليه .

حاول ابن القيم أن يعلل - تعليلاً صوتياً في الغالب - وضع كل ضمير للشخص الفاعل عليه ، فيحاول أن يجد مناسبة بين الصوت أى اللفظ وبين المعنى وما يمكن أن يوجد من مشاكلة يستدل عليها بمعرفة متغارج الحرف وخصائص الصوت ، فهو يرى مثلاً أن الضمير (أنا) وضع للمتكلم لأن مت - وج الهمزة من المصدر وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء جبل الوريد .. فإذا أردت من الحروف ما يكون عبارة عنه فأولاهما بذلك ما كان منجره من جهة ، وأقرب المواضع إلى محله ، وليس إلا الهمزة أو الهاء ، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجر والشدّة وضغط الهاء بالخفاء فكان ما هو أجبر أقوى وأولى بالتميز عن اسم المتكلم الذى للكلام صفه له ، وهو أحق بالاتصاف به ، وأما اتصالها بالهاء مع النون فلما كانت الهمزة بانفرادها لا تكون اسماً منفصلاً كان أولى ما وصلت به النون أو بحرف المدد واللين إذ هي أمهات الزوائد ، ولم يمكن حرف المد مع الهمزة لاجتماعها عند التقاء الساكنين نحو «أنا الرجل» فلو حذف الحرف الثانى لبقيت الهمزة في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف فتلبس بالآلف التى هي أخت اللام ، فيختل أكثر الكلام ، فكان أولى ما قرن به النون لقربها من حرف المد واللين ، ثم ثبتوا النون خلفها بالآلف في حال السكوت أو جهاء في لغة من قال (أله) (٢) .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٦

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٦

ويحاول ابن القيم أن يجد مناسبة صوتية لوضع كل ضمير لفنعه الذي وضع له في اللغة ، وذلك فيما ساقه من حديث عن الضمائر على غرار ما مثلنا له ، وهذه المناسبة ليست بالضرورة صحيحة ، ولنا من يؤيد نظرية الصلة بين اللفظ والمعنى على هذا النحو ، فذلك أمر لا يطرده في اللغة ، بل لا يطرده في نوع واحد من أنواعها كالضمائر مثلا ، ولا يظن وجوده إلا على سبيل المصادفة ؛ أو في ألفاظ قليلة اقتضتها ضرورات وظروف خاصة وصلت بين اللفظ والمعنى بمناسبة واضحة .

لذلك فإن تحليل ابن القيم وضع الضمائر لأشخاصها بهذه المناسبات الصوتية بين اللفظ والمعنى يبدو منطوقه - في الغالب - عقليا لا يؤيده المدرس اللغوي الحديث في غالبه ، وهو من نوع تعليقات النحاة السابقين الذين نظروا إلى جميع أوضاع اللغة على أنها من وضع واضع حكيم اقتضت حكمته هذه الأوضاع بعينها دون غيرها ، فهم لذلك يحاولون احتياط وجوه الحكمة في أوضاعها المختلفة ، ويفعلون بذلك - رغم إدراكهم في مواضع كثيرة - أن اللغة ظاهرة اجتماعية وأنها مطبوعة كالسكان الحي وتعرض في تاريخها الطويل لعمليات تطورية معقدة لا تسير وفق المنطق العقلي وإنما تخضع لظروف مختلفة اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية وغير ذلك .

هذه النظرة طغت على ابن القيم في بحث الضمائر فحاول أن يستنبط من أوضاعها اللغوية وجوه الحكمة فقرر مثلا أن الأصمسل في التاء للمخاطب ، وإنما المتكلم دخیل عليه ، ولما كان دخیلا عليه خصوه بالضم لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس في الفتحه ؛ وخصوا المخاطب بالفتح لأن في الفتحه من الإشارة إليه ما ليس في الضمة وهذا معلوم في الخس (١) .

ونحن لانفى وجود صلة في بعض الكلمات بين اللفظ والمعنى أو وجود مناسبة طبيعية ، فقد تحفظنا في نفينا من قبل ، وبيننا إمكان وجود هذه المناسبة أو المشاكلة ، لكن في حدود معنية وفي الفاظ قليلة نسبيا في اللغة .

وابن القيم فيما قدمه قد وفق في إدراك بعض هذه الصلات ، ولكنها - كما ذكرنا - غير مطردة ، ولا تصدق إلا في جزئيات قليلة مما عرضه .

ومن هذه الصلة بين اللفظ والمعنى يتحدث استيفن أو لمان مبينا أنها تظهر في بعض الكلمات مثل كلمة (قهقهة) فهي كلمة معبرة في ووصفية إلى حد ما بالصيغة نفسها ، والاصوات فيها دليل من دلائل المعنى ، وفي استعلاء الأجنبي الذي لا يعرف مدلول هذه الكلمة أن يفهم هذا المدلول تخمينيا دقيقا إلى حد ما على حين لا يمكنه البتة أن يفهم معنى كلمة (منضدة) من الصوت وحده ، والكلمات التي تماكي الاصوات منشاها إلى حد بعيد في لغات مختلفة (١) .

(١) استيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ترجمة د. سكال بترمس ٧١

ثانياً : الجملة

لكل لغة من اللغات خصائص تميزها في تأليف الألفاظ والربط بينها بأنواع العلاقات المختلفة التي تتضمنها أنواع التراكيب التعبير عن معنى من المعاني أو الدلالات ، وهذا أمر يلاحظه من يمارس الترجمة ، وعقليات فاعلى اللغة تتأثر بطرائقها في نظم الجمل ومن ثم تصدق عبارة فندريس : نحن نفكر بحسب (١) .

وبالبحث في التراكيب وما يتصل بها من أحكام وخصائص يطلق عليه حديثاً علم النظم Syntax أو النحو ، عند من يرى التحو نسباً للعرف (المورفولوجيا) لا محتواها عليه .

ومن تناول هنا أن نقنول أمثلة من بعض أبواب النحو المتصلة بنظم الجمل لتبين من خلالها منهج ابن القيم وجهوده على نحو دراستنا السابقة للفصائل .

لقد عني ابن القيم ببعض أبواب النحو التي تدرس الجملة وتركيبها، واتجهت عنايته في ذلك إلى ما يخدم المعنى ، ويبين على تحديده وبيانها في الغالب ، ولذلك لم يتناول جميع الأبواب التي درج النحاة على دراستها ، وما تناوله منها جاء به وفقاً لمنهج الخاص به الذي يتميز بتناول جوابات أسئلة السابقون أو لم يعطوها حقها من الكفاية ، كما أنه يحل التحو بالبيان وصلاً مفيداً ، ويعني كثيراً بما يتصل بالنظم القرآني وما يكشف عن أسرار التعبير فيه وما يبين إحكامه وبلاغته .

وسنحاول - هنا - أن نتيين دور ابن القيم من خلال مثالين هامين يتصلان
بدراسة الجملة، هما : المبدأ والخبر والشرط ثم نعقب ببيان جهده بعامة في دراسة
الجملة ومعالم منهجه في ذلك .

١ - المبدأ والخبر

عرض ابن القيم لبعض الملاحظات الهامة التي تتصل بمبحث الابتداء مسند
تحليله اللغوي لعبارة وسلام عليكم ورحمة الله،^(١) تحليلاً رائعا استخدم فيه معظم
فروع الدرس اللغوي وصنفه في ثمان وعشرين مسألة .

وهذه العبارة دعت إلى بحث سبب الابتداء بالفكرة في هذا الموضوع ؛ مع أن
الاصل تقديم الخبر عليها في هذه الحالة باعتباره مسوغا للابتداء بالنكرة المخضة،
وقد أورد لإجابة النحاة على ذلك بأن النكرة في الدعاء يبدأ بها^(٢) ، مثل سلام
لك ، ويؤمل له لأن الدعاء معنى من معاني الكلام، ومن ثم تخصصت النكرة بنوع
من التخصيص فجاز الابتداء بها .

وقد أذكر ابن القيم ذلك على النحاة ووصف قولهم بأنه « لا حقيقة
نحوه »،^(٣) وذلك لأن النكرة يمنع الابتداء بها « ما فيها من الضمائر
والإيهام الذي يمنع من تحصيلها عند سماع المخاطب في ذهنه حتى يستفيد نسبة
الإسناد النحوي إليها ولا فرق في ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبرا^(٤) .

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٣٠ وما بعدها

(٢) هذا ما يذكره النحاة وقد لا يوردون حله وهو ما لحظه عنهم ابن القيم ، انظر
ابن مالك . تهذيب الفوائد ص ٤٦ ، شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٩٠

(٣) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٧

(٤) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٨

وقد استحسن ابن القيم مذهب سيويه الذى يحصل مناط الابتداء بالنكرة كونها مفيدة فإذا أفادت جاز الابتداء بها من غير تهديد بضابط ولا حصر بعدد، ووصف هذا المسلك بأنه والحق الذى لا يثبت عند النظر سواء، وكل من تكلف ضابطاً فإنه ترد عليه ألفاظ عارضة عنه فإما أن يشمل ردماً إلى ذلك الضابط، وإما أن يفردهما بضوابط أخسر حتى آل الأمر ببعض النعاة إلى أن جعل في الباب ثلاثين ضابطاً، وربما زاد غيره عليها، وكل هذا تكلف لا حاجة إليه» (١).

وبحاول ابن القيم أن يضع قاعدة جامعة في مسألة التعريف والتكثير وما يسوغ الابتداء بالنكرة فيقول: «أصل المبتدأ أن يكون معرفة أو خصوصاً يضرب من ضروب التخصيص بوجه تحصل الفائدة من الإخبار عنه، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجروراً مفيداً معرفة مقدماً عليه» (٢).

وتوضيح ذلك أن قولك: «على زيد دين»، في قوة قولك: «زيد مدين» فنسج عن تقديم الخبر فائدة، وإن لم يكن الخبر مفيداً لم غد المسألة، فلا فرق في هذه الحالة بين تقديم الخبر وتأخيره ومثاله قولك «في الدنيا رجل» أو «رجل في الدنيا» فكلاماً عديم الفائدة.

وجدير بالذكر أن وجوه التخصيص التى فصلها ابن القيم تشمل التخصيص بالعموم، وقد يصور اللفظ طاماً لوقوعه شاملاً أفراد الجنس، وعليه تأويل سيويه قوله تعالى: «طاعة وقول معروف» حيث اعتبر لفظ «طاعة» مبتدأ

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٨

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٨

وبعده خبر محذوف تقديره : «أمثل» ، واعتبر لفظه قولاً مبتدأً ومعلومٌ
صفة والخبر تقديره : أشبه أو أجدر بهم ، وهذا التأويل — عند ابن القيم —
وأحسن من قول بعضهم إن المسوخ للإبتداء منها المعلق عليها (أى على النكرة) ،
لأن المعلق عليها موصوف فيصح الابتداء به ، وإنما كان قول سيويه أحسن
لأن تنقيح المعلوم بالصفة لا يقتضى تنقيح المعلوم عليه بها ، ولو فك :
«طاعة أمثل» لساغ ذلك وإن لم يعطف عليها (١) .

والنفي المتقدم على النكرة أحد مسوغات الابتداء بها عند النحاة ، وابن القيم
يذكر ذلك ويعلقه بأن النفي إذا دخل الكلام أفاده معنى العموم ، وخرج على
ذلك قول العرب «شر أمر ذئاب» ، إذ فيه تقديران : أحدهما أنه موصوف
بصفة محذوفة أى شر عظيم أو شر مخوف ؛ والآخر : أنه فى معنى كلام آخر
تقديره : «ما أمر ذئاب إلا شر» أو «إنما أمره شر» ومنه قوله : «شر
ما جاءهم إذ معناه : «ما جاءهم إلا شر» فأدّت «ما» الزائدة هنا معنى شيئين :
النفي والإيجاب (٢) .

و«ما» الزائدة — عند النحاة — ليست عند ابن القيم زائدة فى السياق
لترآى ، وإنما لها معنى يدل عليه ، ولا يصح الكلام إلا به ، فهناك فرق بين
قوله تعالى : «فيا رحمة من الله أنت لهم» ، وقوله : «فبرحمة» وكذلك بين قوله
تعالى : «فيا تقضهم ميثاقهم» وقوله : «فبقضهم» ، لأنك تقضى من تركيب
الآية : «ما أنت لهم إلا برحمة من الله» ، وما لنا أن نقضهم ميثاقهم (٣) ، ويخلص

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٠

(٢) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٠

(٣) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥١

من ذلك إلى تقرير أنه ليس في القرآن حرف زائد وإنما «كل لفظة لها فائدة متجددة زائدة على أصل التركيب» (١).

وعلة تقدم الفكرة في (سلام عليكم) دون الجار والمجرور أن المسلم لما كان داعياً، وكان الاسم المبتدأ للفكرة هو المطلوب بالدعاء صار هو المقصود المبتدأ به، وسوغه نحوياً أن الفكرة هنا في حكم الموصوفة لأن مراد المسلم أن يقول: (سلام مني عليكم) كما قال تعالى: (أبسط سلام منا)، فتصود المسلم لإعلام من سلم عليه بأن التحية والسلام منه نفسه (٢).

وخبر المبتدأ إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون جملة؛ فإذا كان جملة وكانت نفس المبتدأ لم تحتج إلى رابط يربطها به لانهادها مع المبتدأ نحو (قولي الحمد لله)؛ وإن كانت جملة الخبر غير المبتدأ فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، ويكون الرابط ضميراً أو اسم إشارة وقد مثل ابن القيم لذلك (٣)، وفاته أن يستقصى ما نص النحاة عليه من أنواع الروابط كتكرار لفظ المبتدأ مثل (الحاقة ما الحاقة)، أو هموم في جملة الخبر يدخل تحته المبتدأ نحو (زيد نعم الرجل) (٤)، بيد أن ابن القيم لم يرد على أمر هام يشغله النحاة وهو أنه قد يستغنى عن الضمير إذا علم الرابط، وعدم الاستقلال بالسياق، وباب هذا التفصيل بعد الجملة ففيه الاستغناء عن الضمير كثيراً كقولك: المال لؤلؤه زيد درم ولعمرو درهم .. الخ، ولا حاجة إلى تقدير ضمير رابط محذوف بتقديره

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٢

(٢) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٢

(٣) ابن القيم - بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٦

(٤) شرح ابن عثيم على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٧٦، ١٧٧

(لريد منه) . فإن تفصيل المبتدأ بالجملة بعده رابط أغنى عن التضمير فتأمله ومثله
السمن منوان بمرهم^(١) .

والنحاة يقدرون في مثل هذا الموضع ضميرا محذوفا يربط جملة الخبر
بالمبتدأ ، لكن ابن القيم يرى أن السياق هو الرابط وأنه لا حاجة إلى تقدير
رابط محذوف في كل تفصيل بعد جملة .

أما حاجة الخبر المفرد إلى ضمير فقد اختلف فيها النحاة وتفصيل ذلك أن
الخبر إما أن يكون جامدا وإما أن يكون مشتقا ، والجامد قد يكون صالحا
للتأويل بالمشتق أو غير صالح ، فإذا كان جامدا غير مؤول بمشتق نحو (زيد
أخوك) فهو لا يحمل التضمير عند البصريين ومعظم النحاة ما عدا الكسائي
والراماني^(٢) ، فإذا أمكن تأويله بمشتق يحمل التضمير نحو (زيد أسد) أي شجاع ؛
أما المشتق فيحمل التضمير عند جميع النحاة^(٣) .

أشار ابن القيم إلى ذلك ولكنه انتقد مطلق النحاة جميعا ورأى أن فلسفتهم
القائمة على المنطق العقلي البعيد عن واقع اللغة هي التي جعلتهم يفترضون وجود
التضمير الرابط بين الخبر والمبتدأ ، ويتكلفون ذلك في مواضع لا تعمل التضمير
بينما الرابط غير ذلك يقول ما لعه : (الخبر المفرد لما كان نفس المبتدأ كان
اتحادهما أعظم رابط يمكن ، فلا وجه لاشتراط الرابط بعد هذا أصلا ، فإن
الغاطب يعرف أن الخبر مستند إلى المبتدأ ، وأنه هو نفسه ، ومن هنا يعام
غلط المتطعنين في قولهم إنه لا بد من الرابط إما ضميرا وإما مظهرا ؛ وهذا

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٦

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٧٨ ، ابن مالك . تهذيب الفوائد ص ٤٨

(٣) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٧٨ ، ابن مالك . تهذيب الفوائد ص ٤٨

كلام من هو بعيد من تصور المعاني وارتباطها بالألفاظ ، ولا يستنكر هذه العبارة في حق المنطقيين فإنهم من أفسد الناس تصوراً ، ولا يصدق بهذا إلا من عرف قول ابن القوم وعرف ما فيها من التخبط والفساد ، وأما إن كان الخبير اسماً مشتقاً مفرداً فلا بد فيه من ضمير ، ولكن ليس الجواب لذلك للضمير ربطه بالمبتدأ بل الجواب له أن المشتق كالفعال في المعنى فلا بد له من فاعل ظاهر أو مضمير ، (١) .

هذا الموقف النقدي لمحسبه لابن القيم لأنه يدل على إدراكه فساد إقامة النحر على فلسفة غير لغوية كالمنطق اليوناني وفلسفته ، وقد كان له أثر في دراسة متأخرى النحاة بصفة خاصة ، وهو هنا يهاجم النحاة بعامة ويكوّنين بخاصة لتكلفتهم تقدير الضمير للرابط في كل موضع ، وبالرغم من أن هذا الاتجاه ليس مطرداً عنده ، لكن مثل هذه المواقف تشير إلى إدراكه لهذه الحقيقة ، وهو ما يدفعه إلى تأكيد فروضه من واقع اللغة لا من فلسفة خارجية ، واقتراض احتمال الفعل على ضمير وهو ما ينفي عليه ابن القيم بحمل المشتق الضمير يبرهن عليه قائلا : « الذي يدل على أن فيه الضمير تأكيدهم له ، وعطفهم عليه ، وإبداءهم منه كقولك في التأكيد وإن زيدا سيقوم نفسه ، يرفع نفسه ، وفي العطف كقوله تعالى : سيصلي نارا ذات لب وامرأته ، فامرأته رفع عطفاً على الضمير في » سيصلي ، (٢) .

وإذا وقع الخبر شبه جملة فأكثر النحاة يقدرونها متعلقة بفرد مشتق ، ويهضمهم بقدرها متعلقة بفعل ، والمتعلق فعلاً كان أو اسماً متحمل الضمير ، وقد سلك ابن القيم ذلك عن النحاة ولكنه رأى أن تقدير الجملة أى الفعل متعلقاً

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٦ ، ٣٧

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٧

مستغنى عنه في باب خبر المبتدأ وأنه خـسلاف الأصل ، وتقدير الفعل متعلقاً
بوجبة التحويرين في صلة الموصول وكذلك ابن القيم (١) .

ويحلل ابن القيم تطبيق شبه الجملة بالمفرد دون الفعل تمليلاً يرتبط بالمعنى
ويبين حرصه على تحديده ودقته كما هي عادته ، فالجاء لا يتصور تعليقه بفعل
محض ، إذ الفعل المحض ما دل على حدث وزمان ، ودلالته على الزمان بينية ،
فاذا لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان مع أن الجـمـار
لا تعلق له بالزمان ، ولا يدل عليه ، إنما هو في أصل وضعه لتقييد الحدث وجـره
إلى الاسم على وجه ما من الإضافة ، فلا تعلق له إلا بالحدث ، والحدث الذي هو
المصدر لا يمكن تقديره ههنا لأنه خبر 'المبتدأ' ، والمبتدأ ليس هو الحدث ..
.. وإذا بطل التقسيان أعنى إظهار المصدر والفعل لم يبق إلا القسم الثالث وهو
إضمار اسم الفاعل ، (٢) .

وهذا الذي أكدته ابن القيم واحتج له بحجة قوية هو ما يستحسنه كثير من
النحويين وعلى رأسهم الأخفش وابن مالك (٣) ، ونسب إلى سيويوه وخالف
في ذلك جمهور البصريين ونسب إلى سيويوه أيضاً ورأى هؤلاء تعلق شبه الجملة
بفعل ، وأجاز فريق ثالث الوجهي (٤) .

وجدير بالذكر أن ابن السراج جعل شبه الجملة قسماً ثالثاً لا يرتد إلى
المفرد أو إلى الجملة فلا حاجة بالتالي لتقدير متعلق ولكن هذا الاتجاه لقي

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٣٨ ، ٣٩

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٩

(٣) ابن مالك . تمهيد الفوائد وتسجيل القاصد ص ٤٩

(٤) شرح ابن هبيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٨٧ ، ١٨٣

إنكار النحويين (١) .

واللغة يقسمون المبتدأ إلى قسمين : مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر ، والنوع الثاني هو كل وصف اعتمد على نفي أو استفهام ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميرا منفصلا نحو : « أقائم الزيدان ، وما أقائم الزيدان » ، ويشترط البصريون ما عدا الأخير اعتماد الوصف المذكور على النفي أو الاستفهام ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا « أقائم الزيدان » فقام مبتدأ ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر ، وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

« وقد يجوز نحو فائز أو لو الرشد .

واسم شهد من جين ذلك يعض الشواهد كقول الشاعر :

فخبر نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قل يالا

فخبر : مبتدأ ، و « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، ولم يسبق المبتدأ بنفي أو استفهام ، وكذلك قول الآخر :

خبر بنو لهب فلاتك ملقيا مقالة لبي إذا الطير مرت

فخبر : مبتدأ وبنو : فاعل سد مسد الخبر (٢) .

يبد أن ابن القيم يؤيد في هذا الموضع موقف البصريين الذين يشترطون اعتماد الوصف على النفي أو الاستفهام ويحل ذلك بقوله : « اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل ومعناه فإذا اقترن به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن

(١) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٨٣

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٦٢ - ١٦٩ ، وكذلك أخرجه من كتب النحوي باب اليتد أو الخبر كشر الأحموني على الألفية

التي ذكرت التي يقوى بها معنى الفعل محل حمل الفعل، (١) ذلك بأن اسم الفاعل إنما يعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا تدخل عليه العوامل اللفظية نحو التمتع والنهر والحال فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه ، ويضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا : وقائم الزيا ان ، وهاهب إختوك ، عن العرب إلا على الشرط الذي ذكرنا ، ولو وجد الألفش ومن قال بقوله سماعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه ، فإذا لم يكن مسموعا ، وكان بالقياس مدفوعا فأحر به أن يكون باطلا مفعولا ، (٢) .

ويحاول ابن النعم إبطال الاستفهام واليتين السابقتين اللذين ائتمد عليهما الكوفيون والألفش فيصف قول الشاعر : خير بنو طب ، بأنه ، على شذوذه ولذره لا يعرف قائله ، ولم يعرف أن متقدمي النحاة رأيتهم استشهدوا به ، وما كان كذلك فإنه لا يحتاج به باتفاق ، على أنه لو صح أن قائله حجة عند العرب لاحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا مضافا إلى « بنو طب » ، وأصله « كل بنو طب خير » ، وكل ، يخبر عنها بالمفرد .. ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فاستحق إعرابه ، ويدل على إرادة العموم عجز البيت وهو قوله : « فلاتك ملغيا مقالة لبي » ، أفلا ترى كيف يعطى هذا الكلام أن كل واحد من بنو طب خير ، (٣) .

والشاهد الآخر « فخير نحن » ، يطل الاحتجاج به ، ذلك بأنه « لا متعلق فيه أصلا لأن أفعل التفضيل إذا وقع خبراً عن غيره وكان مقترلاً به ومنه كان

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٠

(٢) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٧

(٣) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٧

مفرداً على كل حال نحو : « الزيدون خير من العرين » (١) . فهو عند ابن القيم .
من باب الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر وليس مبتدأ يرفع فاعلاً ، فلا وجه للاحتجاج
به من قبل الأخفش والكوفيين .

٢ - الشرط

تداول ابن القيم بحث الشرط بإسهاب لاتصاله بالمعنى وتحديدته ، وما
يترتب على ذلك من أحكام شرعية يعنى بها الفقهاء لضرورتها في تنظيم حياة
الناس وبيان شئون معاشهم ومعادهم .

قدم لدراسة أسلوب الشرط بيان أنواع الروابط التي تربط بين الجملتين
وكيفية ربطها كل جملة بالأخرى ، وهو بين لنا عقلية ابن القيم التي تدرك الصلة
بين الموضوعات التي تتصل بدراسة الجملة ، وكيف يهين على فهم النص وتحديد
المعنى الذي هو غاية جميع الدراسات اللغوية ، إذ أن المعنى في التركيب غير
المعنى في الإفسراد . والروابط بين الجملتين « هي الأدوات التي تعمل بينهما
تلازماً لم يفهم قبل دخولها » (٢) .

وقد قسم الروابط - وهي المعروفة بأدوات الشرط - إلى أربعة أقسام
أحدها ما يوجب تلازماً مطلقاً بين الجملتين مثبتتين أو منفيتين أو ليس نفى
ولبوت أو العكس ومثال ذلك حرف الشرط « إن » وهو خاص بالمستقبل ،
والقسم الثاني أداة تختص بالماضي وتربط بين جملتين تفيان وثبوتاً في أربع صور
على النحو السابق مثل « لما قام أكرمه » ، ولما لم يقم لم أكرمه ، ولما لم يقم
أكرمه ، ولما قام لم أكرمه . والقسم الثالث أداة تلازم بين امتناع الشيء لامتناع

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ٤٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٢

ظيره وهي دلوه ، نحو لو أسلم الكافر نجما من عذاب الله ، القسم الرابع : أداة تلازم بين امتناع الشيء ووجوده ، وهي دلولا ، نحو : لولا أن هذا الله لفضلنا (١) .

والنحاة في العادة يعنون في بحث الشرط بما يتصل بالإعراب ، وكثيرا ما يحثونه ضمن عوامل الجزم ، فيبدأون بعوامل الجزم التي تحزم فعلا واحدا ، ثم يتناولون أدوات الشرط ثم يكتلون بالأدوات غير الجازمة (٢) ، وتصرف عنهم إلى حصر الأدوات وبيان نوع كل أداة ، ومواضع الجزم أو الإعراب بالقاء أو الرفع ونحو ذلك مما يتصل بضبط الفعل ، ولا يعنون إلا قليلا بما يتصل بالوسائل التي تعين على تحديد المعنى وضبطه ، أما ابن القيم فقد انصرف عنايته إلى هذه الوسائل المتصلة بالدلالة ، فابتدأ بحث الشرط بالحديث عن زمنه وأن المشهور تعلق الشرط والجواز بالمستقبل فإن كان ماضى القفط كان مستقبل المعنى كقولك : إن مت على الإسلام دخلت الجنة ، وتقدر النحاة لهذا ونحوه أن الفعل ذو تغير في اللفظ وكان الأصل : إن تمت مسلماً تدخل الجنة ، فغير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلا له منزلة المحقق ، وهذا التقدير يرجحه ابن القيم لأنه يوافق تصرف العرب في إقامتها الماضي مقام المستقبل وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن نحو : أتى أمر الله ، ود رنغ في الصور ، ، ويسرى أن ذلك أرجح من التقدير الآخر الذي يرى تغير الفعل في المعنى ، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال ، وهي لفظة على سآله (٣) .

(١) ابن القيم . معالم الفوائد ج ١ ص ٤٤

(٢) هذا ما صنعه صاحب الألفية وشراحه تبع له ، انظر مثلا شرح ابن عثيل ج ٢

ص ٢٨٥ وما بعدها

(٣) معالم الفوائد ج ١ ص ٤٤

ونتيجة لما اشتهر عند النحاة من وقوع الشرط والجواب بعد ، إن ، في المستقبل اضطربوا في تخريج قوله تعالى : « إن كنت قلته فقد علمته » ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأم المؤمنين عائشة : « إن كنت ألمت بذنب فاستغفري الله وتوبى إليه » ، لأن فعل الشرط هنا ماضى اللفظ والمعنى ، والقول باستقباله يغل بالمقصود ، وقد راعى ابن القيم المعنى ، وحاول أن يستثمره في تحديد التخريج النحوى المتفق مع المعنى المراد لا التخل به ، فعنى الحديث الشريف : إن كان صدر منك ذنب في الماضى فاستقبله بالتوبة ، فلا عمل هنا للقول بأن الشرط في المستقبل ، ومن التصف تأويل الماضى بذهل مستقبل تقديره . إن ثبت في المستقبل أنك أذنبت في الماضى ، لأنه أيضاً يغل بالمعنى ، وما يصدق على الحديث يصدق على الآية وقد تأولها ابن السراج وكثير من النحاة بقوله « إن ثبت في المستقبل أنك أذنبت في الماضى » ، هذا التأويل ضعيف جداً ولا ينبغي عنه الالتفات (١) .

والحق أنا فالحظ اضطراب النحاة في كثيرهم لعدم استطاعتهم التوفيق بين قاعدتهم المشهورة أن الشرط بعد « إن » يقتضى الاستقبال وبين المعنى المقصود (٢)

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٥

(٢) انظر على سبيل المثال محاولات ابن هشام تخريج ماضى المعنى من أفعال الشرط نحو قوله تعالى « فاتقوا الله إن كنتم مؤمنين » وقول الشاعر .

أنتضب إن أذنا قتيبة حرثاً جباراً ولم تغيب لقتل ابن حارم

والقول « حرثاً » ماضى القتل والمعنى فقد قتل البيت به قتل قتيبة ، وكذلك قول الآخر .

إن يمتلوك فليت قتلك لم يمتلوك طراً عليك ورب قتل طراً

وتخرجات النحويين في هذا ونحوه مضطربة نظراً لتصور قاعدتهم من قبول الواقع

الذى بالنسبة لهذا الموضع ، انظر ابن هشام . منى الريب ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥

وقد استدرك ابن القيم على التحوين ما فاقم في هذه المسألة ، وبين أن ما اشتهر من كون الشرط مستقبل المعنى على الإطلاق بعد إذن ، وبعض الأدوات الأخرى خطأ ، وأن هذا الخطأ هو الذى أحدث اضطراب النحاة في تخريج كثير من النصوص التى ليس فعل الشرط فيها مستقبل المعنى ، وليس هناك ما يقتضى تأويله على الاستقبال ، وإنما يذغى تعديل القاعدة القاصرة ، وخلص ابن القيم إلى أن الصواب ، أن جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقاً محضاً غير متضمن جواباً لسائل : هل كان كذا ؟ ولا يتضمن لنفى قول من قال : قد كان كذا ، فهذا يقتضى الاستقبال ، وتارة يكون مقصوده ومضمنه جواب سائل : هل وقع كذا أو رد قوله : قد وقع كذا ؛ فإذا خلق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلاً لا انطوائاً ولا معنى ، بل لا يصح فيه الاستقبال بحال ، كمن يقول لرجل : هل أعنت جديك ؟ فيقول : إن كنت قد أعنته فقد أعنته الله ، لما للاستقبال هنا معنى فعل ، وكذلك إذا قلته لمن قال : صحبت فلاناً فيقول : إن كنت صحبتته فقد أصبحت بصحبته خيراً ، وكذلك إذا قلت له : هل أذنبت فيقول : إن كنت قد أذنبت فإني قد أبيت إلى الله واستغفرته ، (١) .

وهذه محاولة طيبة لابن القيم حيث أدرك تصور القاعدة النحوية من وصف الواقع اللغوى الصحيح وفسر رق فيها بين ما يبقى ماضياً في معناه ولا يحتل الاستقبال وبين مستقبل المعنى ، بيد أننا لأخذ عليه أنه لم يضع قاعدة ميسورة تتلافى جانب القصور فيها وحده النحاة ، ونحن نستطيع تصوير المسألة بطريقة أيسر نزع منها مستدرك جانب القصور في القاعدة النحوية ؛ ويشمل ذلك في أن الزمن كما يمتد بالسياق وبواسطة يمكن التفرقة بين أنواع كثيرة من الزمن لا تقتصر على الأزمنة الثلاثة وإنما تشمل الأزمنة المركبة ، والنصوص

أني نحن بصدد ما تشبه ما يسمى بالماضي التام ولذلك نجد أنها تعتمد على الفعل
وكان ، فعلا مساعداً ، أو يفيد السياق تمام حدوثه في الماضي كما في البيت

أنضب إن أذلنا قتيبة حوثا

والذي يتضح زمنه الماضي لاعتماده على « كان » أو بقرائن السياق فهو ماضى
المعنى ولا يصح تأويله بالمستقبل .

ويمضى ابن القيم متاولاً أسلوب الشرط ومثمه منصرفة - كما هو شأنه
ومعجمه - إلى ما يتصل بالمعنى وضبطه وتحديد ، فيفرق بين معاني أدوات
الشرط من حيث تحقق وقوع ما يعلق عليها أو احتمالها ، وهو متصل بسبب
بمسألة الزمن ، وقد اشتهر عند الأصوليين أن الأداة « إن » لا يعلق عليها
إلا عمتل الوجود والعدم كقولك « إن تأتى أكرمك » ولا يعلق عليها عمتل
الوجود فلا تقول : « إن طلعت الشمس أتيتك » بل تقول « إذا طلعت
الشمس أتيتك » ؛ أما « إذا » فيعلق عليها الوجهان (١) .

ويؤكد ابن القيم هذا المفهوم فيذكر « أن الواقع ولا بد لا يعلق به « إن » ،
وأما ما يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع فهو الذى يعلق بها ، (٢) ، ويرى أن لوجه
لاستفحال من قال « إن » ، تدخل على معلوم الوقوع كما في قوله تعالى : « وإن
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ، وهو سبحانه يعلم أن الكفار في ريب منه (٣) .
وإذا كانت « إن » تؤدي في الكلام وظيفة ومعنى إغثير الذى تؤديه « إذا » ،

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٦ ، وانظر للفرقة بين « إن » و « إذا » عند
الأصوليين في : فوائد الحوت بشرح مسلم الثبوت لمحدثين نظام الدين الأنصارى ج ١
ص ٢٤٨

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٦ ، ٤٧

فان النظم القرآنى فى استعماله لكل أداة يراها دقة التعبير ومفاسيته ، وهو ما حاول ابن القيم الكشف عنه صدد قوله تعالى: وإنا اذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها ، وان تصبرهم سيئة بما قدمت أيديهم فان الإنسان كفور .

بين ابن القيم أسراراً لتعبير التقرآنى وفائدة وضع كل من الأداتين فى موضعها داعياً القارىء إلى أن يتأمل كيف أتى فى تعليق الرحمة المحققة لإصابتها من الله تعالى - (إذا) وأتى فى إصابة السيئة بـ (إن) فإن ما يعفو الله عنه أكثر . وأتى فى الرحمة بالفعل المسامح الدال على تحقيق الوقوع ، وفى حصول السيئة بالمستقبل الدال على أنه غير محقق ، (١) .

وبعض ابن القيم فى تحليل النص القرآنى كاشفاً عن أسرار النظم المحكم مبيناً كيفية اختيار الأفعال المناسبة إلى شئير ذلك على منهجه فى درس النص دراسة لغوية راعية ، ويسرد أمثلة أخرى من الآيات القرآنية مبيناً فيها دقة التعبير التقرآنى فى وضع كل من الأداتين ، إن ، و ، إذا ، فى الموضع الذى يقتضيه السياق (٢) . وهذا الاتجاه إلى تناول النصوص ودراستها على هذا النحو مال إليه ابن القيم وهرع فيه ويصدم من أهم خصائص منهجه .

ويذكر أن لقاعة أخرى متصلة بالمعنى أيضاً وهى ما إذا كان الشرط عمالاً ممتنع الوقوع ، فالحكم أن يكون الجواب محالاً كذلك ، ومصدق الشرطية دون مفردتها ، وعليه قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ، ومنه أيضاً (لو كان فيها آلهة الا الله لقد فسدنا) ، وقوله : (قل لو كانت معه آلهة كما يقولون لدا لا يأتونوا الى ذى العرش سبيلاً) ، وفائدة الربط بالشرط فى

(١) بدائع الغوالد ج ١ ص ٤٧

(٢) بدائع الغوالد ج ١ ص ٤٧ ، ٤٨

هذا الموضوع أمران أحدهما : بيان استلزام إحدى التفضيئين للأخرى ، والثاني أن اللازم متفق فاللزام كذلك (١) .

ولا يفوت ابن القيم أن يتناول بعض مسائل الشرط التي يعنى بها النجاة ، ونلاحظ عليه - كما لاحظنا كثيراً - أنه لا ينحصر لمذهب بعينه ، ولا لنحوى معين ، فثارة يؤيد البصريين وأخرى يؤيد الكوفيين ، وطورا يهاجم النحويين جميعاً ويدل برأى جديد ، بيد أننا لاحظنا أن المسائل التي دال فيها إلى البصريين بعامة وسيبويه بخاصة أكثر من التي أيد فيها الكوفيين ، لكنها ليست كثرة غالبة وهو في هذا يتمشى مع روح منهجه النقضى الذى يهاجم فيه التقليد ، ويهون من شأن أصحابه ، ويدعو إلى السهر وراء الأدلة المعتمدة حيث سارت وتلبسها ، دون تعصب لإمام أو لمذهب ، ويذم التعصب المذهبى ذمًا قاسياً ، ومنهجه النحوى تبدو فيه هذه الروح التي لا تعصب وإنما تبحث عن الدلائل ، فهو في منهجه ووضوحه إلى أبعد الحدود ، لا تكاد تجد له هوى تشتم منه روح التعصب المذهبى ، وما سقناه من قبل من الأمثلة يدل على ذلك ، وما نسوقه هنا يؤكد أنه حين يعرض للخلاف بين سيبويه ويونس في الاستفهام الداخلى على الشرط ورأى سيبويه أن الاستفهام يتقدم على الشرط ، لأنه يعتمد عليه وعلى جوابه كقوله تعالى : (أفنئمت فهم الخالدون) وقوله : (أفنئمت أوتقتل أقتلتم) ورأى يونس أن يتقدم الاستفهام على الجسراء دون الشرط لأنه معتد على الجراء ، حين يعرض لهذا الخلاف يؤيد رأى سيبويه ويرى أنه هو الأصوب لأن القرآن والقياس يؤيدانه (٢) ، فهو كما ترى يميل مع الدليل .

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩

وفي الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما اذا تقدم اداة الشرط جملة تصلح ان تكون جزاء ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جزاء نحو (أقوم إن قمت) يرى البصريون أن الجواب محذوف يعني عنه الفعل المتقدم ، وابن السراج يرى أن استعمال هذا على وجوبين : إما أن يضطر اليه شاعر ، وإما أن يكون المتكلم به محققاً بغير شرط ولا نية ، ثم يبدو له عارض فيأتي بالشرط فيشبه الاستثناء ، وهذا القول يقضيه ابن مالك ويرى أن لأداة الشرط صدر الكلام ، فإن تقدم عليها شييه بالجواب معنى فهو دليل عليه وليس إياه (١) .

أما الكوفيون والمبرد وأبو زيد فيخالفون في ذلك ويرون المتقدم هو الجزاء ، وابن القيم يؤيد الكوفيين ويرى أن قولهم - هنا - هو الصواب (٢) .
وبنقد صحيح المخالفين الذين يقولون بوجوب تقدير الشرط وامتناع تقدم الجواب عليه ، ويرى التقياس مسوغاً لجواز تقدم الجواب على الشرط كما يتقدم الخبر على المبتدأ ، والجزاء هو المقصود والشرط قيد تابع له فرتبته من هنا التقديم (٣) .

هذان مثالان يؤكدان ما وضعته الأمثلة من قبل من اتباع ابن القيم للدليل القوي ونهجه منهاجاً موضوعياً دون تعصب لمذهب بهيمته ، وإنما يرجح أو يؤيد ما تتجه عنده أدلته ، وما يعتمد نوعية دراسته .

ولا بد لدارس الشرط من تناول الحرف «لو» وهو حوّل له معان واستعمالات كثيرة في العربية حاول ابن هشام - معاصر ابن القيم - حصرها في خمسة أوجه ،

(١) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ٢٣٨

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩ ، ٥٠

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥١ ، ٥٢

وابن هشام أفضل نجوى تناول هذا الحرف بالدراسة المستقصية لوظائفه المتفرعة وكيفية استخدامه في اللغة (١) ، وقد حاول أن يوفق فيه بصعوبة بين الأحكام العامة النحوية وبين المقصود من النصوص ، وهذه - في نظرنا - أهم مشكلة واجهها ابن هشام في هذا الموضوع وتمثل في أن بعض العبارات النحوية لو حلت وفقاً لبعض القواعد والتصورات النحوية لأخل ذلك بالمراد منها ، والمعنى المقصود الذي يدركه المخاطب أو القارئ من القرائن المتنوعة العديدة التي لا يمكن تكذيبها ، وهذه الظاهرة أشار إليها ابن القيم بما بين إدراكه لحقيقتها فيما عرضناه آنفاً من حديثه عن « إن ، الشرطية وما يذكره الصوريون من أن الشرط بعدها مستحيل المعنى ، وقد أشار إليها من بعد السيوطى صدد دراسة لعبارة تفصل بأسلوب الاستثناء (٢) .

هذه الحقيقة التي تنبئ إليها ابن القيم تكشف عن قصور في بعض القواعد والتصورات النحوية التي حمت دون تعديلات أو تفسيرات أو التي لم تستطع وصف الواقع النحوي وصفاً سليماً ، وقد تبين اقصور عندما اتضح الفرق بين نتائج التحليل النحوي وفقاً لهذه القواعد وبين المعنى المقصود الذي يمكن إدراكه بالقرائن المختلفة .

وقد أدرك ابن مضاء القرطبي جانباً من هذه الحقيقة في نقده للحوار المشرق

(١) ابن هشام : معنى اليب ج ١ ص ٢٠٥ - ٢١٥

(٢) السيوطى : الحاوى لفتاوى ج ٢ ص ٤٨٠ ذكر السيوطى بعد دراسته لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا ينجى من أحد من هذه الأمة يهودى أو نصرانى ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » ذكر أن تنزيل للفقهاء من الحديث على القواعد النحوية يخل به ، أي أن التحليل النحوي حسب القواعد المعروفة قد يخل بمقتضى انظر الحاوى لفتاوى ج ٢ ص ٤٨٠ - ٤٨٤

عندما بين أن المعنى يخلل ويقسد على تقديرات النحويين ، وأهم مثال طرية لذلك أسلوب النداء الذي يعد التحية فيه حرف النداء فأتيا عن فعل تقديمه (أدعو) وكيف أن هذا التقدير يقلب الأسلوب من كونه إنشائياً الى أسلوب خبري ، وبين الأسلوبين فرق واضح في المعنى والحكم المترتب عليه شرحاً أو عقلاً (١) .

هذه الحقيقة جعلت ابن هشام الذي أدرك تصور بعض القواعد والتصورات النحوية ، جعلته في دراسته للحرف ولو ، يذكر أن ما اشتهر عند النحويين من أنها قيد امتناع الشرط وامتناع الجواب باطل لأن ذلك لا يصدق في مواضع كثيرة منها قوله تعالى : « ولو أننا لزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا » ، وقوله : « ولو أن ما في الأرض من شجرة أو أعلام والبحر بماء من بعده سيرة أبحر ما نفدت كلمات الله » ، وقول عمر رضي الله عنه : « دفعم العبد صيب لو لم يخلق الله لم يعصه » ، إذ يلزم على القول بأنها حرف امتناع لامتناع ثبوته الإيمان مع عدم لزوم الملائكة لأن كل شيء امتنع ثبت تقيضه ، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أو أعلام ما تكتب الكلمات ، وفي الآخر يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد (٢) .

ولربح أن يكون ابن هشام قد أفاد في هذا الموضع ما كتبه ابن القيم وفصله ، وترجيحنا يستند إلى أن ابن القيم أسن من ابن هشام فقد كانت حياة ابن القيم كما ذكرنا بين عامي (٩١ - ٧٥١ هـ) ، وكان ابن هشام أحدث منه

(١) ابن منباه القرطبي . الرد على النجاة ص ٩٠ (محقق د. هوق عفيف)

(٢) ابن هشام . مفتي اللبيب ج ١ ص ٢٠٩

سنا فحياته كانت بين عام (٧٠٨ - ٧٦١ هـ) ، كما أن ابن هشام ألف كتابه «المغنى» قبل وفاته بأربع سنوات أى فى حدود عام ٧٥٠ هـ ، أى بعد وفاة ابن القيم بنحو ست سنوات ، وقد كانت الصلة بين هشام (موطن ابن القيم) ، ومصر وطيدة وثيقة كما بينا فى السباب الاول ، أضف إلى ذلك أن الأئمة التى ساقها ابن القيم ^(١) هى نفسها التى استشهد بها ابن هشام ، فضلا عن أن إدراك ابن القيم للحقيقة التى نحن بصدد ما يبدو فى كتاباته أوضح وأدق من إدراك ابن هشام.

وقد أورد ابن القيم تحريجات النحويين وغيرهم للأئمة السابقة وبين فساد بعضها واختار تخريج الشيخ محمد بن عبد السلام وهو : «أن الشيء الواحد قد يكون له سبب واحد فيلتفى عند انقضاءه ، وقد يكون له سببان فلا يلزم من عدم أحدهما عدمه لأن السبب الثانى يخلف السبب الاول ... فأخبر محمد بن أبيه : اجتمع له سببان يعماله المصيبة : الخوف والإجلال فلو انتفى الخوف فى حقه لانتفى المصيان ، السبب الآخر وهو الإجلال ، وهذا مدح عظيم له ، ^(٢).

ويخلص ابن القيم إلى أن «لو» حرف وضع للملازمة بين أمرين : أولهما ملزوم والثانى لازم ، وتكون هذه الملازمة على أربعة مسور : بين اثنين أو ثورتين أو بين ملزوم مثبت ولازم متنفى أو عكسه ، ومثال الاول : «قل لو أثم تملكون خزائن رحمة ربى إذا لامسكم خشية الإلفاق» ، ومثال الثانى قوله صلى الله عليه وسلم فى ابنة عمه وأخيه من الرضاة حمزة : «لو لم تكن ريبتنى فى جبرى لما حلت لى» وقول محمد بن سبب : «لو لم يخف الله لم يصمه» ، ومثال

(١) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٣

الثالث قوله تعالى : « ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سجة أجمع ما نفدت كلمات الله » ، ومثال الرابع قوله صل الله عليه وسلم : « لو لم تذبوا لأذهب الله بهم ... »

وأما حكم ذلك فأمران أحدهما نفى الأول لنفى الثانى لأن الأول ملزوم والثانى لازم ، والملازم عدم عند عدم لازمه ، والآخر تحقق الثانى لتحقيق الأول لأن تحقق الملازم يستلزم تحقق لازمه ، فليس فى طبيعة « لو » ولا وضعها ما يؤذن بنفى واحد من الجزئين ولا إيجابه ، وإنما طبيعتها وحقيقتها الدلالة على التلازم المذكور (١) . وهذا التلازم يتضمن نفى اللازم أو الملازم أو تحققهما ، فالنفي أو الإيجاب سببه التلازم وليس الحرف « لو » ، فإذا دخلت على جزء من متلازمين قد انتفى اللازم مع ما استفيد نفى الملازم من قضية الزوم لا من نفس الحرف ، وبما ذلك أن قوله تعالى : « لو كن فيهما آلهة إلا الله لفسدنا » لم يستند نفى الفساد من حرف « لو » ، بل الحرف دخل على أمرين قد علم انتفاء أحدهما حساً فلازم بينه وبين ما يراد نفىه من تعدد الآلهة ، ونقض الملازمة بانتفاء الملازم لانتهاء لازمه .

وبعد هذا التحليل الراجع الجملة الشرطية بعد « لو » يتعلق ابن القيم فيخرج جميع الآيات التى أشكلت على النجاة بمقتضى قضية الملازمة التى احدى إليها بفكره ، ولم يسبقه إليها — على هذا النحو — أحد الفلاسفة .

ويمتاز ما قدمه ابن هشام عن « لو » الشرطية بتفصيله فيما يرد منها مقيداً بالزمن الماضى وما يكون حرف شرط فى المستقبل ، كما يعنى بتخريج كثير من

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥٥ ، ٥٦

الآيات والاحاديث والنصوص الأخرى المعتمدة في الاحتجاج ، ومن أم
ما التفتى إليه إبطال التصور المشهور عنها بأنما حصر امتناع لامتناع ،
واستحسن تعريف سيبويه لها بأنها « حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » (١) ،
هذا بالإضافة إلى حديثه عن وظائف هذا الحرف واستعماله في غير أسلوب الشرط
حيث يستعمل حرفا مصدريا أو التثني أو العرض .

ولم يتناول ابن القيم الاستعمالات غير الشرطية للحرف دلو ، لأنه كان
في معرض الحديث عن أسلوب الشرط بأدواته المختلفة ، ولم يكن يقصد إلى
بيان الحرف دلو بصفة خاصة ووظائفه واستعمالاته كما كان قصد ابن هشام .

ويعنى الأصوليون بدراسة أسلوبى الشرط والامتناء باعتبارهما وسيلتين
من وسائل تقييد المعطى (٢) ، أو تخصيص العام ، ويعرف الغزالي الشرط بفرقا
بينه وبين العلة بقوله : « الشرط عبارة عما لا يوجد المشروط مع عدمه لكن
لا يلزم أن يوجد عند وجوده ، وبه يفارق العلة ، إذ العلة يلزم من وجودها
وجود المعطى ، والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده
وجود المشروط » (٣) .

والشرط - عندم - عقلى وشرعى ولغوى ، فالعقل كشرط الحياة العلم ،
والعلم للإرادة ، والشرعى كشرط الطهارة للصلاة ، والإحصان للرجم ،
واللغوى كقوله : « إن دخلت النار فأنت طالق » ، وإن جئتنى أكرمتك ، فإنه

(١) ابن هشام . ملحق السبج ١ ص ٢٠٧

(٢) الغزالي . المحصل ج ٢ ص ١٦٣ الباب الخامس . الاستثناء والفرط والتنبيه
بعد الإطلاق

(٣) الغزالي . المحصل ج ٢ ص ١٨٠ ، ١٨١

يقتضى بائنان أهل الفسقة اختصاص الإكرام بالحنى ، فقول الشرط منزلة
تخصيص للمعصوم ومنزلة الاستثناء إذ لا فرق بين قوله : اقلوا المشركين
إلا أن يكونوا أهل عهد ، وبين أن يقول : اقلوا المشركين إن كانوا
عساريين (١) .

وقد عني ابن القيم مما يناوله الأصوليون بمسألة دخول الشرط على
الشرط ، وحصر صورها في عشر ، وبين حكم كل صورة من حيث المعنى
وما يترتب عليه من حكم شرعى إذا كانت العبارة متصلة بأمر شرعى
كالطلاق مثلا ، ثم خرج على هذه الصور ما ورد فيها من آيات أو إشعار في
مبحث رائج لم يسبق إلى تفصيله وتنسيقه على النحو الذى أورده (٢) .

لقد استطاع ابن القيم فى هذا المبحث أن يفيد من ثمرات الدرس البيانى
وأن يصله بالدرس النحوى ، وأن يفيد إفادة طيبة مما كتبه الأصوليون من
قبله ، وأن يخرج ذلك كله فى ثوب جديد وصورة منسقة لم يسبق إليها ، تنضج
فيها معالم منهجه المميزة ، ويدل بأراء وتصورات لم يسبق إليها .

يلجئ مما تقدم منهج ابن القيم فى الدرس النحو والذى يتميز فيه عن سائر
النحاة ، ولا يتبع فيه مذهبا بعينه ، أو يتأثر فيه بنحوى معين ، ولا يتعصب
لأحد ، على الرغم من تقديره لأراء سييويه ، فهو تارة ينتقد جميع النحاة
ويستدرك عليهم ، وتارة يميل إلى رأى سييويه ويهاجم غيره وثالثة يناصر
البصريين ورابعة يناصر رأى الكوفيين ، وهو فى كل ذلك يوفق مع منهجه العلمى
بصفة عامة والذى تحدثنا عنه فى درسه الفقهى الأصول الذى يتميز فيه باتباع

(١) الفزالي . المستصحب ج ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥٨ - ٦٠ .

الدليل ، والسير معه شيئاً سار ، ومهاجمة التقليد ، ورفض التعصب لأي مذهب من المذاهب أو لأي إمام ، وهو فيما عرضناه في هذا البحث يسير وفق هذا المنهج .

وقد رأيت أن أكتفى فيما يتصل بدراسة الجملة بهذين المبحثين إذ مقصودنا أن نعطي أمثلة لأرائه ومواقفه يتضح بها منهجه وتبين منها مكانه من الدرس الفسوى .

وجدير بنا أن نشير إلى أبحاث ابن القيم المتصلة بدراسة الجملة إشارة مجملة ، فهي أبحاث متميزة تعكس منهجه الذي وصفناه وبيننا معالجه في أكثر من موضع ، ومن أهمها مبحث الاستثناء الذي يحظى بعناية الأصوليين الكبيرة لصلته بالمعنى ، ولكونه وسيلة من وسائل تقييد المطلق (١) ، وتتميز فيه دراسة الأصوليين بالعناية الفائقة بتحديد المعنى ومحاولة تجنب الالتباس الذي تجلبه بعض الاستعمالات ، وقد تناول ابن القيم بإسهاب ، وفصل فتاياه تفصيلاً نميز به عن غيره من الفارسين الأصوليين والنحاة إذ وصل الدراساتين بعضهما ببعض ، وتناول اختلافات النحاة ، وعرضها عرضاً طيباً ، وحاجم بعضها ولأمر بعضاً آخر أو انتقد ما جميعاً ، ولولا خوف الإطالة لعرضنا للبحث والكرار التي ابتكرها وتفردها بها ، ولكننا نكتفى بالفتى إليها (٢) .

وعني أيضاً مما يتصل بدراسة الجملة بمبحث العطف بحروفه المختلفة

(١) النزاهة . المستمل ج ٢ ص ١٦٣

(٢) ابن القيم ، بذائع الفوائد ج ٢ ص ٥٦ - ٥٥

ومعانيها والفروق الدقيقة بينها (١) ، والنعت (٢) ، والتوكيد (٣) ، والبدل (٤) والظروف (٥) ، والحال (٦) ، وغير ذلك من الأبحاث والإشارات الهامة التي يتناولها سدد موضوعات أخرى ، وهو في كل ذلك يتناول بالدراسة الرائعة والتحليل الطيب الدقيق ما يتصل بما يبحثه من آيات الكتاب العزيز محاولا أن يبين وجه الصواب في درسها لغويا درساً يدرك به معناها المقصود دون أدنى تحريف أو زيادة أو نقصان ، ويكشف عن أسرار التعبير ومناسبة كل لفظ لموضعه من النظم .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد . ج ١ ص ١٨٩ - ٢١١

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٣ - ١٨٦

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٢١١ - ٢٢٣

(٤) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٨ - ١١ ، ص ٤١ - ٤٢

(٥) > > . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٩٨

(٦) > > . بدائع الفوائد ج ٢ ص ١١٦

ثالثاً : الاعراب

نقصد بالإعراب هنا مدلوله الواسع الذي يشمل تفريغ الأساليب العربية بما تحويه من أدوات لها وظائف مختلفة ومتنوعة على القواعد النحوية ؛ وبعبارة أخرى ما يتصل ببيان موضع المفردات من الجملة ومواضع الجمل بعضها من بعض وما يمين على ذلك ويعكس بمثابة الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة .

إن الإعراب بهذا المفهوم نوع من أنواع التحليل النحوي له أثره في الدرس اللغوي بعامة إذ يمين عمل تحديد وإدراك المعنى الذي هو غاية كل فرع الدرس اللغوي ، على الرغم من أن المعنى قد يتخذ وسيلة من الوسائل الهامة في تناول الإعراب .

لسنا - إذن - نقتصر على الاعراب بمفهومه الضيق الذي يقابل « البناء » والذي يعرف بأنه الأثر الظاهر أو العقدة الذي تجلبه العوامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع ، إنما مقصودنا يشمل ذلك ويتجاوزه إلى ما هو أهم وما يمكن أن يسمى بمعنى بالتحليل النحوي للأسلوب بعامة وللجملة بخاصة .

ودراسة النحو بعامة والإعراب بخاصة يوجه إليها النقد من قبل بعض الباحثين المحدودين بأنها تعنى بالتحليل أكثر من عنايتهم بالتركيب ، وأنه كان يجب على النحويين أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريقاً للوصول إلى التركيب ، وذلك بأن المادة المدروسة تصل إلينا حين تصل في صورتها المركبة ، ولكن الاعتبار في العملية لدراسة هذه المادة تفرض على هذا السياق المركب أن ينحل إلى أسفر مكوناته وعناصره ، حتى يمكن الوصول إلى الخصائص التحليلية لهذه

العناصر ، والنتائج التي يرسل إليها بواسطة التحليل تحمل في طياتها زحاما اعتباريا بصدقها وإطرافها .. وأن نتائج النظر إلى السياق تفرض عناصر جديدة على المكومات التحليلية هي حلول لما قد يكون بين النظام وبين السياق من تضارب أو هي عبارة أخرى معالم سياقية أو ظواهر واقعية لا وجود لها إلا في السياق المنطوق وبسببه (١) .

وهـ ... لذا النقد صحيح في جملة ، لكننا نمتدرك عليه في التفصيل أن بعض الدارسين القدماء لم يهتم التنبيه على ما يمكن أن يحدث من تضارب بين ما يفرضه السياق وبين نتائج التحليل ، وقد يندبنا - في تناوؤنا لمبحث الشرط - كيف تنبه ابن القيم إلى هذه الحقيقة في أكثر من موضع وكيف أفساد منه ابن هشام ولبه على تصور بعض التصورات والقواعد التحوية وكيف أن نتائج التحليل المنبئة على أساسها تعارض المعنى المدرك بقرائن الحال والسياق كما تنبه إليها السوطي في دراسته لبعض النصوص . (٢) ونرى هنا كيف أن ابن القيم جعل من السياق اعتبارا هاما في الدراسة التحوية بمساهمة وفي الإعراب أي التحليل بخاصة .

تعرض ابن القيم لإعراب قوله تعالى : يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ، ، فبين أن المعنى الذي تدل عليه قرائن السياق هو أن : الله وحده كالكاف وكأن أتباعك فلا يحتاجون معه إلى أحد ، (٣) . ثم تعرض للوجوه الخمسة في إعراب الواو وإعراب : من ، بالتالي وما يترتب على ذلك من تغير في

(١) د. تمام حسان . ألفه الرية . منهاها ومبناها ص ١٦ ، ١٧

(٢) راجع ما كسبناه من ذلك بعد بحث للشرط وبخاصة من الحوفين وإن ، ولو ،

(٣) ابن القيم . زاد اللام في هدى خبر الباء ص ١ س ٤

المعنى يقول : «وعنا تقديران : أحدهما : أن تكون الواو عاطفة لـ « من » على الكاف المحرورة ، وبموز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار وشواذه كثيرة ، وشبه المنع منه واهية . والثاني : أن تكون الواو واو « مع » وتكون « من » في محل نصب عطفاً على الموضع فإن « حسبك » في معنى « كافيك » ، أي الله يكفيك ويكفي من اتبعك كما تقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، قال الشاعر :

إذا كانت الهيجا وانشقت العصا

فحسبك والضحاك سيف منند

وهذا أصح التقديرين ، وفيها تقدير ثالث : أن تكون « من » في موضع رفع بالابتداء أي : ومن اتبعك من المؤمنين فحسبهم الله ، وفيها تقدير رابع وهو خطأ من جهة المعنى وهو أن تكون « من » في موضع رفع عطفاً على اسم الله ويكون المعنى : حسبك الله وأتباعك ، وهذا وإن قال به بعض الناس فهو خطأ محض لا يجوز حمل الآية عليه ، فإن الحسب والكفاية لله وحده كالتوكل ولتقوى والعبادة قال الله تعالى : « وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين » ، ففرق بين الحسب والتأييد فجعل الحسب له وحده ، وجعل التأييد له بنصره وبعياده ، وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث أفردوه بالحسب فقال تعالى : « الذين قال لهم الناس إن للناس قصود جهوا لكم فآخذوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ولنعم الركيل ، ولم يقولوا : حسبنا الله ورسوله ، فإذا كان هذا قولهم ومدح الرب تعالى لهم بذلك فكيف يقسول لرسوله : الله وأتباعك حسبك ، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب ، ولم يشركوا بينه وبين رسوله فيه فكيف يشرك بينهم

وبينه في حسب رسوله، هذا من أجل الحال وأبطل الباطل .. والأداة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تذكر هنا » (١)

إن هذا المثال - فضلا عن غيره - يدل على أن ابن القيم يضع للسياق وقرائنه اعتبارا هاما في الإعراب ، بل أنه يتخذ منه أساسا يبنى عليه ، وآلة للحكم على نتائج التحليل وتوجيهها الوجهة السليمة ، فقد رأينا كيف فند ابن القيم ما يمكن أن يفهم بناء على ما يجيزه التحليل النعوى من أن المعنى (الله وأبصارك حسبك) وهو فهم قد يبدو قريبا إلى الدهن ، والنحو يجيزه علقا - (من) بالواو على (حسب) ، وبالرغم من جوازه نحويا فإن السياق يعالجه ، وقد أورد ابن القيم من آيات القرآن الكريم ما يدل على أن سياق النص القرآني هامة ومدلول كلمة (الحسب) فيه لا يستقيم مع فهم الآية على هذا النحو .

وقد أورد تخریجات إعرابية أربعة ، أهمل أحدها وأبقى ثلاثة تدل على المعنى الذي تؤدي إليه قرائن السياق المتوقعة .

ويبدو من الملاحظة الأولى أنه يميل إلى ترجيح التخریج الإعرابي الذي يعالى دلالة أقوى على المعنى المقصود من النص ، بمباراة أخرى : التخریج الذي يجاوب تماموا أكثر مع قرائن السياق المختلفة ويسايرها ، ولذلك كان أصح التخریجات عنده ما يعتبر الواو للنية ، إذ تكون (من) على هذا التخریج مفعولا معه ، وتكون دلالة النص التي تبنى على ذلك قاطعة بلا شبهة في دخول أتباع الرسول معه في أن الله تعالى حسبيهم وكافيمهم .

(١) ابن القيم . زاد المواد ج ١ ص ٤ . وقد أورد ابن بعض الآيات القرآنية التي بين بواسطتها معنى الحسب في السياق القرآني وكيف أنه يختص بالله وحده

أما التخريج الأول الذى يشمله النص أيضاً فإنه يجعل الواو عاطفة لمن،
على (الكاف) المجرورة فالتقدير أحسبك الله ومسب من أتبعك، وفى هذا
التخريج يصرح ابن التميم بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار
وبأن هذا هو المذهب المختار عنده، وهو بذلك يخالف جمهور البصريين الذين
منعوا هذا النوع من العطف، ويشايح الكوفيين ويونس والآخرين وابن عقيل
وأبا حيان وابن مالك وغيرهم من المتأخرين (١)، الذين أجازوا هذا العطف
وشاهدوا بالفعل كثيرة، فابن التميم فى اختياره يتفق مع منهج الذى يراعى
الدليل - حيثما كان دون تصب لمذهب.

والتخريج التحليل أو الإعرابى الثالث يجعل (من) فى موضع دفع بالابتداء
ويجعل الواو بذلك عاطفة بجملة على جملة أى استئنافية، فالتقدير: ومن أتبعك
من المؤمنين حسبهم الله، وهذا التخريج لم يعلق عليه ابن التميم بغير ما يفيد احتمال
صحته، وقد ذكره فى آخر الوجوه الصحيحة وقدم عليه الوجهين الآخرين، ذكرنا
ويبدو أنه قصد ذلك لأن هذا الوجه فى دلالته على المعنى يحتاج إلى
تقدير مخلوف هو الحسب، والتخريجان السابقان له لا يحتاجان إلى تقدير
مخلوف، وهذا لا يحتاج إلى تقدير أولى فى صرف المعنويين ما يحتاج إلى
تقدير.

وهذا مثال آخر لا يقل عن السابق فى دلالته على استحباب ابن التميم لسياق
النص، واستخدامه فى الوصول إلى المعنى وتصحيح نتائج التحليل النحوى (الإعرابى)
وتقويمها، وانحازة من السياق حكماً لاختيار الوجوه المحتملة، هذا المثال يتضح

(١) راجع على سبيل المثال إلى هذه المألة شرح الأئمة على ألفية ابن مالك ج ٤

من ثنائه بالتحليل لقوله تعالى : (وربك يخلق ما يشاء ويختار ، ما كان لهم الخيرة) حيث يبين أن معنى الاختيار في الآية هو الاصطفاء والاجتماع ، ثم يقول : (وأصبح القولين أن الوقت لتمام على قوله تعالى (ويختار) : ويكون (ما كان لهم الخيرة) نقياً أى ليس هذا الاختيار إليهم ، بل هو إلى الخالق وحده فكما هو المنفرد بالخلق ، فهو المنفرد بالاختيار منه ؛ فليس لأحد أن يخلق ولا يختار سواء ، فإنه سبحانه أعلم بمواقع اختياريه ، ومعال رضاه ، وما يصلح للاختيار مما لا يصلح له ، وغيره لا يشاركه في ذلك بوجه ، وذو هب بعض من لا تحقيق عنده ولا تحصيل إلى أن (ما) في قوله : (ما كان لهم الخيرة) موصولة وهى مفعول (يختار) أى : ويختار الذى لهم الخيرة ، وهذا باطل من وجوه : أحدها : أن الصلة حينئذ تخرج من العائد لأن (الخيرة) مرفوعة بأنه اسم كان (لهم) خبره ، فيصير المعنى : ويختار الأمر الذى كان الخيرة لهم ، وهذا التركيب عال من القول ، فإن قيل : يمكن تصحيحه بأن يكون العائد محذوفاً ويكون التقدير : ويختار الذى كان لهم الخيرة في اختياره ، قيل : هذا يفسد من وجه آخر وهو أن هذا ليس من المواضع التى يجوز فيها حذف العائد فإنه إما يحذف بحروا إذا جر بحرف جر الموصول بمثله مع اتحاد المعنى ...

الثانى : أنه لو أراد هذا المعنى لنصب الخيرة ، وشغل فعل الصلة بضمير يعود على الموصول فكأنه يقول : ويختار ما كان لهم الخيرة ، أى الذى كان هو عين الخيرة لهم ، وهذا لم يقرأ به أحد البتة ، مع أنه كان وجه الكلام على هذا ، التقدير الثالث : أن الله سبحانه وتعالى يحكى عن الكفار اقتراحهم في الاختيار وإرادتهم أن تكون الخيرة لهم ، ثم ينفى هذا سبحانه عنهم ، ويبين تفرد به بالاختيار كما قال تعالى : (وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم . أمية مودون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ...

الآية) فأنكر عليهم سبحانه تغييرهم عليه ، وأخبر أن ذلك ليس لإيهم ، بل إلى الذى قسم بينهم معانيهم المنصفة لأرزاقهم ومدد آجالهم (١) .

ومضى ابن القيم مستشهدا بآيات أخرى من الذكر الحكيم يستعين بها على تحديد وظيفة (ما) فى هذا السياق ولتخلص إلى أنها لاقية وليست موصولة وهكذا يستعين بسياق النص القرآنى ليس فى هذا الموضع فحسب بل فى مواضع كثيرة متنوعة ليصل منها إلى تحديد مدلول اللفظ ووظيفة النحوية ، وهو نفس الوقت تحديد للوجه الإعرابى الذى يختاره بحيث يكون متفقا مع المعنى الذى استدل عليه بالقرآن الحالية والسياقية المنوطة .

والإعراب بمفهومه الخاص أى الذى هو قسم البناء يعرف بأنه أثر ظاهر أو مقدر تحليه العوامل فى آخر الاسم المتضمن والفعل المضارع . ونظرية العامل من أم الأسس التى بنى عليها النحو العربى ، ومما قيل فى شأنها من قبل النقادين القدماء كابن معناه أو المحدّثين الذين هاجموا النحو العربى من خلالها بحق وبغيره حتى ، مما قيل فى ذلك فإنه لا بد بل حتى الآن يصلح أساسا ليقام عليه النحو إذا ما ألغينا فكرة العامل .

لم يستطع ابن معناه أن يفسد شيئا فى المنهج النحوى القديم ، ولم يستطع المحدّثون وعلى رأسهم صاحب كتاب « إحياء النحو » أن يقيموا منهجاً جديداً لدراسة اللغة يكون بديلاً للمنهج القديم ، وفشلوا ، فظهرت قصورها الواضحة عند التطبيق .

ويكفى أن نشير إلى أن هجوم ابن معناه على النحو العربى بعمامة ونظرية العامل

(١) ابن القيم : زاد المعاد فى هدى خير المبادئ ج ١ ص ٥

بخاصة قد بناه على فلسفة غريبة هي الآن مرفوضة في الفرس
اللفظي الحديث ، ففى محاولته إنكار وجود حامل لفظى أو معنى أحدث
الإعراب يرى أن « القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا ،
لا يقول به أحد من العقلاء إيمان يطول ذكرها فيما المقصد بإيجازه : منها أن
شرط التفاعل أن يكون موجودا حينما يشغل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيها يحدث
فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب « زيد » بعد (إن) فى قولنا (إن زيدا)
إلا بعد عدم (إن) (١) .

والكلام عن عدم اللفظ بعد لفظه وأن المعدوم لا يعمل فى الموجود أمر عقل
بعيد عن واقع اللغة ، يعكس فلسفة رائجة فى ذلك العصر لكنها لا تمت إلى اللغة
بعلة ، ولا يشك أحد من دارسى اللغة فى تأثير أجزاء الكلام بعضها فى بعض
إذا ما نظمت فى تركيب معين ، وليس هذا التأثير مقصورا على الإعراب
فى لغة معربة كالعربية ولكنه يمتد إلى المعنى والأصوات ، فاحتجاج ابن مضاه
ضعيف بعيد عن الصواب .

لقد أبدى ابن القيم — شأن جمهور النحويين واللفظيين — نظرية
العامل واحتج لها فى بعض المواضع مبينا أن العمل النحوى يكون من تأثير
المعاني المتداخلة من بعض الألفاظ على بعض يقول : (أصل الحروف أن تكون
حاملة لأنها ليس لها معان فى أنفسها ، وإنما معانيها فى غيرها ، وأما الذى معناه
فى نفسه وهو الاسم فأصله ألا يعمل فى غيره ، وإنما يجب أن يعمل الحرف
فى كل مادل على معنى لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه حملا ، لأن الألفاظ تابعة للمعاني
فكما تشبه الحرف ع — ا دخل عليه معنى ويجب أن يتشبه به لفظ — ا وذلك

(١) ابن مضاه القرطبي . الرد على النحاة ص ٨٧

هو العامل (١) .

ولم يفت ابن القيم أن يعطى تعليلاً مقبولا ورد بعض الحروف غير مامة
للغة (٢) وقد تبع السابقين في تقسيم العامل إلى لفظي ومعنوي وبين أن (اللفظ
أقوى من المعنوي) (٣) .

ويرى أن (إلا) في الاستثناء (موصلة الفعل إلى العامل في الاسم بعد
كتوصيل واو المفعول به الفعل إلى العمل فيها بعدها) (٤) وهي بذلك
كانت موصلة الفعل والفعل عامل فكأنها هي الصاملة ، فإذا قلت : ما قام إلا
فقد أصحمت الفعل على معنى الإيجاب كما لو قلت : قام زيد لا عمرو (وقا
(إلا) مقام نفى الفعل عن (عمرو) ، فذلك قامت (إلا) مقام
إحساب الفعل لزيد إذا قلت : ما جاء أدنى إلا زيد) فكأنها هي الصا
فاستغفروا عن إحمالها عملاً آخر (٥) .

وما ذكره ابن القيم موافق لمذهب السهرا في واسب إلى سيوليه وأ
ابن عقيل ووصفه بأنه (الصحيح من مذاهب النحويين) (٦) ، وكذلك
الشاربين .

ومن النحاة كابن مالك من يرى أن (إلا) هي التامة للمشتى بنفس
والمذهب الثالث يرى أصحابه أن العامل هو الفعل الواقع قبل (إلا) د

-
- (١) إيت القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٠ .
 - (٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٢٩ ، ٢٢ .
 - (٣) إيت القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
 - (٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
 - (٥) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٢٢ .
 - (٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٠٦ .

وساكنها، والمذهب الرابع يرى أن العامل فعل محذوف يدل عليه (إلا) والتقدير استثنى زيداً . (١)

ويرى ابن القيم نفس الرأي في حروف العطف فمن موعده العمل وليس عامة بنفسها (٢) .

ويعلل اختصاص الأثر الإعرابي بالأواخر بأنه (دليل على المعاني اللاحقة للمعرب ، وتلك المعاني لانهية إلا بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته فوجب أن يترتب الإعراب بعده ، كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب) (٣) .

ويدعو منبج ابن القيم الذي يتسم بالبحث عن الدليل واتباعه وعدم التعصب للمذهب أو لإمام وانحاز فيما يحصل بقضايا الإعراب وما يحصل به من بحث العوامل ، فهو - مثلاً - يخالف سيبويه في الألف والواو والياء التي تلحق آخر الأسماء الحقة ، فينما يرى سيبويه أنها حروف إعراب يختار ابن القيم أنها علامات إعراب وليست حروفاً و (برهان ذلك أنك تقول : (أخى) و (أبى) إذا أنصفت إلى نفسك ، كما تقول : (يدى) و (دهى) ؛ لأن حركات الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم كما تجتمع معها واو الجمع ، فلو كانت الواو في (أخوك) حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك هذا أخى [بتثنية الياء] كما تقول : هؤلاء (صلمى) فتدغم الواو في الياء لأنها حرف إعراب عند سيبويه

(١) انظر تعليق الشيخ محمد عبي اللطيف على شرح ابن عثيمين ج ١ ص ٥٠٦ ، وراجع : الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري الجزء الأول للسنة ٤٠ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٤ .

وعند غيره علامات إعراب، فإذا كانت واو الجمع تثبت مع ياء المتكلم وهو غير زائدة، وهي عند غيره علامة إعراب، فكيف يحذف لام الفعل وهو أحق بالثبات منها (١) .

وابن القيم - في هذا الموضع - يناصر رأى الكوفيين لأن الدليل أداة إلى ذلك . ويخالف جمهور البصريين وسيبويه الذين يقولون بأنها حروف إعراب، ويخالف كذلك الرأى الثالث الذى يذهب أصحابه إلى إعراب هذه الأسماء بحركات مقدرة فوق نفس الحروف، وهو رأى يماول التوفيق بين الرأيين السابقين (٢) .

ويرى جمهور النحويين فى الأمثلة الخمسة المعروفة بالأفعال الخمسة أنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون (٣)، ويرى بعضهم أن هذه الأمثلة معربة بحركات مقدرة على لام الفعل (٤)، منع من ظهورها حركة المناسبة وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر (٥) .

ولم يناصر ابن القيم رأى الجمهور وهو الرأى المشهور بل قال بالرأى الآخر واحتج له بأنه (يستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل

(١) إكمال الفوائد ج ١ ص ٤٠ .

(٢) شرح ابن عثيل ج ١ ص ٤٠ ، وانظر تعليق الشيخ محمد عبي الله على شرح ابن عثيل ج ١ ص ٤٠ ، وابن عثيل أحد الذين وجدوا الرأى الثالث ، انظر : ابن مالك : تسهيل للفوائد ص ٩٠٨ .

(٣) انظر مثلاً : شرح ابن عثيل ج ١ ص ٧٩ .

(٤) شرح الأسموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٩٨ .

(٥) حاشية المبيان على شرح الأسموني ج ١ ص ٩٨ .

أو غير فاعل ، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابا وعلامة لشيء في أصل
الكلام (١) . أى أن الفصل بالضمير بين لفظ الفعل وبين النون لثبوت اعتبارها
معظم النعارة علامة إعراب غير جائز ، كما أن الحذف عدم فكيف يكون العدم
علامة على شيء ؟

هذا التعليل يبدو - من وجهة نظرنا - عقليا غير مقنع فى تناول اللغة ،
واعتبار النون حرفا دالاعلى الإعراب ثبوتها وحذفها أظهر وأوضح ، وهو
أصوب من ناحية الوصف الشكلى للغة ، بينما يتجه ابن القيم وأصحابه فى هذا
الموضوع انجاءا عقليا مطلقيا .

وشبه هذا المثال موقفه من المضارع المتصل بنون النسوة ، فهو فى اللغة
مترم للسكون ولذلك اعتبره سبويه وجمهور النحويين مينا ، وهو الرأى
القريب المأخذ والأصوب لأنه أدق فى وصف الحالة اللغوية وصفا شكليا ، أما
ابن القيم فقد ناصر الرأى الآخر الذى يرى أن الفعل فى هذه الحالة ضمر ،
لوجود المضارعة الموجبة للإعراب « فى وجدت الزوائد الأربع وجدت
المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجدت الإعراب » (٢) ، وهذا الرأى - كما
هو واضح - أبعد مأخذاً من الأول ويستلزم من المعرب أن يقتصر حركات
فوق الحرف المبني وفى ذلك من التكلف ما فيه ، كما أنه يتجه انجاءا
عقليا بعيداً عن الوصف الواقعى للظاهرة اللغوية التى لا يحكمها المنطق العقل .

ونعود إلى الإعراب بما هو تحليل نحوى للأسلوب بعامة وللجملة بخاصة
فتجد ابن القيم - فضلا عما أشرنا إليه من استخدامه قرائن انسياق فى تحديد

(١) دائع الفوائد ج ١ ص ٨٣ .

(٢) دائع الفوائد ج ١ ص ٨٤ .

الوجه الصائبة لهذا النوع من التحليل - يستخدم التحليل الصرفي للكلمة ليتم به تحليله السابق ، وقد مرهنا ما يدل على ذلك في بعض ما قدمنا من أمثلة ؛ لكننا نسوق مثالا يتضح فيه هذا النوع من التحليل وهو إعرابه لعبارة « هم الله الرحمن الرحيم » ، حيث بين اختلاف التحويين في إعراب « الرحمن » وهل يعرب هدلا أم نعنا ، فالتالون بأن « الرحمن » علم يجعلونه هدلا ، والتالون بأنه صفة لله تعالى يعربونه صفة ، وقد بين ابن القيم أن أسماء الله تعالى أهلام ونعوت في نفس الوقت ولا تنافي فيها بين العلية والوصفية ففي هذا الموضع يجوز فيها الوجهان ، وقد اتبع ابن القيم ذلك بتحليل صرفي له دلالة عامة على المعنى وذلك في الفرق بين أسم « الرحمن » و « الرحيم » فالرحمن « دال على الصفة القائمة به سبحانه ، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم ، فكان الأول للوصف والثاني للفعل ؛ فالأول دال على أن الرحمة صفة ، والثاني دال على أنه يرحم مخلقه برحمته ، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله « وكان المؤمنين رحيمًا » ؛ « إنه بهم رحوم رحيم » ، ولم يجر قط « رحمن بهم » فعلم أن « رحمن » هو الموصوف بالرحمة ، ورحيم هو الراحم برحمته « (١) .

وأمثلة أخرى تدل على منهج ابن القيم الذي وصفناه - في التحليل النحوي ، وتبين استقصاءه لأقوال النحاة ودراسته لها بعناية ، وتكشف عن سرعة اطلاعه ، ويكفيها بعد ما قدمنا من أمثلة وضحت ما نذكره أن تحليل إل بعض هذه الأمثلة (٢) .

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٧٤ .

(٢) انظر مثلاً في بدائع الفوائد ج ٢ ص ١١٩ حيث تناول بأسهاب عبارة « هذا براء أطيع منه وطبا » ، و ج ٣ ص ٤٥ إعلاب قوله تعالى : « سواء عليهم أأنزلتهم أم لم نغزهم » .

وجدير بالذكر أن جهد ابن القيم في هذا النوع من التحليل لم يكن مستقصيا لموضوعات الاعراب وأقسامه وأدواته كما فعل مصاصره ابن هشام في كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب» و«مغنى اللبيب» ، وإنما كان من أنواع الدراسة لبعض الآيات والنصوص والأساليب ؛ ولكل من اللغويين في التصنيف الاعرابي طريقته الخاصة به ، وما قدمه ابن القيم يتم عن شخصية متميزة ومنهج واضح مستقيم .

الفصل الثاني

دراسة المعنى

يشغل المعنى اللغوي جميع المتكلمين باللغة ، ومن ثم شارك في تناوله بالدراسة علماء ومفكرون من ميادين مختلفة ، فالفلاسفة والمناطق وقهاء الشرائع السامية والقوانين الرضمية وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والأدباء كل هؤلاء وغيرهم قد هنوا بالمعنى ، وأدلت كل طائفة فيه بدلوها ، وكان لكل طائفة منهاجها الخاص ، واهتمامها المميز في تناول المعنى .

وعلم الدلالة أو دراسة المعنى ويسمى بالسمياتيك Semantics فرع من فروع علم اللغة ؛ وهذه الدراسة هي غاية جميع الدراسات اللغوية : الصوتية والفلولوجية والنحوية والمجمية ، وهذه الأنواع من الدراسة من صميم مهمل اللغويين ، ومن ثم فإن دراسة المعنى بقيامها على أساس منها تبدو أقرب إلى اللغويين والصق بعلامهم (١) .

وكما يدرس الأصوات والفلولوجيا والنحو باعتبارين مختلفين هما الوصفى الثابت ، والتاريخى المتطور ، كذلك يدرس المعنى من الناحية الوصفية بدراسة معانى الكلام في لغة من اللغات في فترة من فترات استعمالها في مكان محدد ، وتدرس من الناحية التطورية عن طريق دراسة تغير معانى الكلام في لغة من اللغات من عصر إلى عصر (٢) .

ويرى بعض اللغويين أن السمياتيك يدرس المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجرى في المعجمات وما يشبهها من كتب اللغة التي تعنى بالثروة اللفظية (٣) وفضلا عن أن هذا النوع من الدراسة لم يصف جديدا للدراسة القديمة المعروفة

(١) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثانى ص ١٥٣ .

نجد (المعنى المعجمي) ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام، فهناك عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى، بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام كخصوصية المتكلم، وشخصية المخاطب وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من ملائسات وظروف ذات صلة به كالمزج أو الحالة السياسية إلخ غير ذلك؛ ويتضح ذلك على أجلي وجه في الكلام الحى الذى نستطيع أن نسجل فيه لفظ الكلام بخصائصه البارزة مثل التنغيم والارتكاز^(١)، وهذه العناصر نسميها مع القداماء قرائن السياق.

وهناك فريق آخر من اللغويين موسعون علم الدلالة بحيث يشمل الجانب المعجمي، ويتناول دراسة المعنى ومشكلاته على مستوى التراكيب، ومن ثم كان عددهم فرعان لعلم الدلالة هما السيماتيك المعجمي Lexical Semantics والسيماتيك النحوي Syntactic Semantics، والآخر يلتقى مع نظرية النظم عند عبد القاهر^(٢).

وهناك فكرة ثالثة تخصص السيماتيك لدراسة المعنى على مستوى اللفظة والعبارة كليهما، ولكن مع مراعاة العناصر غير اللغوية أى العناصر الاجتماعية ومن زاوية الاستعمال الحى في البيئة الخاصة^(٣).

مناهج دراسة المعنى عند اللغويين المحدثين:

يمكن بنا أن نشير إشارة سريعة مجملة إلى أهم المناهج الحديثة في دراسة المعنى: هناك المدرسة الاجتماعية السويسرية الفرنسية التى يعد دى سوسير

(١) د. محمود السمران: علم اللغة ص ٢٨٨.

(٢) د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة: القسم الثانى ص ١٥٣.

(٣) د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة القسم الثانى ص ١٥٣.

مؤسسا (١) ، وتبنى هذه المدرسة نظرها في اللغة على أساس نظريه دوركيم الذى يعتبر ما يسميه (نشاط الجماعة) مستقلا عن أى فرد من أفراد المجتمع ، ويفرق دى سوسير بين ما يسميه (القيمة اللغوية) الكلمة وبين ما يسميه (المقصود) من الكلمة ، ويكفى للدراسة (القيمة اللغوية) عنده أن ندرس عنصرين هما (الفكرة) التى تدعو (صورة سمعية) أو (أصواتا) معينة و (الصورة السمعية) التى تدعو (الفكرة) .

إن معنى كلمة من الكلمات عند دى سوسير هو ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة وهى الصورة السمعية وبين الفكرة . والكلمة (علامة لغوية) ودى سوسير يرى أن (العلامة اللغوية) لا تخلق وحدة بين اسم ومسمى ولكن بين فكرة وصورة سمعية .

ومعناك المدرسة السلوكية الأمريكية وغير ممثل لها هو بلومفيلد والمعنى عنده ينبغى أن يعرف عن طريق أحداث عملية أى فسيولوجية أو فيزيقية مرتبطة به ، فعنى (الجوع) فى قول : (أنا جائع) يعرف بالتقلص العضلى ، وما يحدث فى المعدة من إفرازات . وما قد يصحب ذلك من عطش ... الخ ، ويرى بلومفيلد أن (الأفكار) و (التصورات) ينبغى أن يعاد وصفها بالفاظ فيزيقية ، وحتى (الحب) و (الكره) وما إليها ينبغى وصفها بمثل هذه الطريق وكلمة مثل (الملح) نستطيع تعريفها عن طريق العناصر الكيميائية المكونة له (٢) .

وميز بلومفيلد بين الكلام وبين ما سبقه وما يخلوه من أحداث عملية عن

(١) د. محمود السمرات : علم اللغة ص ٢٢٧ - ٢٢١ .

(٢) د. محمود السمرات : علم اللغة ص ٢٢١ - ٢٢٦ .

طريق مثاله المشهور جاك وجيل والتفاحة فعل فرس أن (جيل) يستشعر الجروح وترى تفاحة على شجرة فتحدث ضجة بمنجرتها فيقفز (جاك) من على السور ويشلق الشجرة ويقطف التفاحة ويحضرها لجيل فتأكلها فهذه الواقعة تتكون من ثلاثة أقسام :

١ - أحداث عملية سابقة على الحدث الكلامي

٢ - الكلام

٣ - أحداث عملية تلي الحدث الكلامي

والمعنى يتكون من الأشياء الهامة التي يخلق بها الكلام أى من الأحداث العملية (التي تكون التقسيم الأول والثالث من قصة جاك وجيل والتفاحة) فتعريف المعنى ينبغي أن يعتمد على موقف المتكلم وموقف السامع ، ويدخل بلومفيلد في اعتباره - بالرغم من منهجه السلوكي - العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام ، ويدهما عنصرا لازما لإدراك معنى الكلام ، فالمدروسة السلوكية لاجتماع ما يسمى بالعناصر الاجتماعية ، ولكنها تعبر عنها بمصطلحات خاصة بها .

وبلومفيلد يرفض مذهب العقليين الذين يعرفون معنى أية صيغة لغوية بأنه الحدث العقلي الخاص الذي يحدث في كل متكلم وسماع عند نطق أو سماع هذه الصيغة ، فالمتكلم الذي ينطق كلمة "تفاحة" مثلا لديه صورة ذهنية لها ، وهذه الكلمة تستدعي صورة مماثلة في ذهن السامع فاللغة عند العقليين وسيلة التعبير عن الأفكار والمشاعر والرغبات (١) .

وعلى الرغم من موقفه من المدرسة العقلية فكلامه في هذا الموضوع يتضمن

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٦٥ .

اعترافاً بإمكان دخول العناصر الذهنية أو العقلية في المسائل اللغوية غير أنه يلصق بعدم الالتجاء إليها لصعوبتها (١) .

وهناك نظرية أولمان (٢) في دراسة المعنى والتي أقامها على أساس ما سماه أوجدن وريتشاردز بالمثلث الأساسي (٣) الذي يحدد الجوانب الرئيسية لأي علاقة رمزية فالجانب الأول وهو الرمز وفي اللغة هو الكلمة المكونة من مجموعة من الأصوات مثل «متنقذة» ، والجانب الثاني هو المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع ، أما الجانب الثالث فهو الشيء نفسه وهو في مثالنا «المتنقذة» وقد يطلق عليه «المقصود» أو «الشيء المعنى» .

والعلاقة الأصلية في المثلث المذكور هي العلاقة بين الشيء وبين الفكرة أي بين الواقع الخارجي وبين صورته المنعكسة في الذهن ، وهذه العلاقة من اختصاص عالم النفس أو الفيلسوف ، أما عالم اللغة فيبحث بالجوانب الأيسر من المثلث أي بالخط الذي يصل بالرمز بالفكرة ، هذه العلاقة المتبادلة التي تربط اللفظ بالدلالة أو الصيغة الخارجية للكلمة بالمحتوى العقلي هي أساس العملية الرمزية ، وهذه العلاقة هي ما يمكن أن نطلق عليها «مصطلح» المعنى ، ومن ثم يعرف المعنى بأنه «العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمبدل» تلك العلاقة التي تمكن أحدهما من استدعاء الآخر ، بيد أن أسماء الأعلام لا ينطبق عليها هذا التحليل لأنها لا معنى لها فهي تعلم وتسمى ولكنها لا تفهم أي لا يقال فيها قد فهمت فلان الأعلام.

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٧١ .

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٥٨ - ١٦١ .

(٣) يوضح بالشكل التالي :



ولقد أخرجنا إلى المدرسة الاجتماعية الإنجليزية التي يعد فريث مؤسسها^(١)، وقد اشتهر برفقته كل المناهج والأساليب التقليدية في صحت اللغة، واجتكر لنفسه منها ما يتنازع بالبعد عن كل الأفكار الفلسفية والمنطقية والنفسية وغيرها مما يعد أجنبيا بالنسبة للتفكير اللغوي . ولننتهجه ثلاثة أركان رئيسية هي :

أولا : وجوب اعتماد كل تحليل لغوي على ما يسمى بالمقام أو السياق Context of Situation ، وسياق الحال أو الماجرى هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي ، أو الحال الكلامية وهذه العناصر هي :

١ - الكلام الفعل نفسه .

ب - شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من يهدد الكلام غير المتكلم والسامع إن وجدوا ، ويبان مدى علاقتهم بالسلوك اللغوي ، وهل يقتصر دورهم على المشهود ، أم يشاركون في الكلام ، ونقصون إلى مصدر عنهم .

ج - الأشياء والموضوعات المناسبة المتصلة بالكلام وموقفه .

د - أثر الكلام الفعل .

هـ - العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجسد إن كان لها دخل والوضع السياسي ومكان الكلام . . . إلى آخره :

ومكلا من أهم خصائصه سياق الحال ، إبراز الدعوى الاجتماعية التي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الموقف الكلامي .

(١) د. كمال نصر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٧٢ - ١٧٨ ،
د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٢٧ - ٢٤٩ .

أولاً : وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس وصيغته حتى تضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو لهجة وأخرى .

ثانياً : وجوب النظر إلى الكلام لغوي على مراحل لأنه مكون من أحداث لغوية مركبة ومعقدة ، وتحليله على هذا النهج أيسر وأسلم ، حيث تقود كل مرحلة إلى أخرى في سهولة ، وهذه المراحل هي فروع علم اللغة ، والنتائج التي تحصل إليها هذه الفروع هي بمصروح نواصير الكلام المدروس ، وهذه الفروع وثيقة الصلة فيما بينها وغايتها بيان المعنى اللغوي ، فالمعنى اللغوي - عنده - له وسائله الصوتية ثم المورفولوجية والنحوية والمجمعية والوظيفية الدلالية لسياق الحال . ولا بد للوصول إلى المعنى من الربط بين النتائج التي تحصل إليها هذه التحليلات جميعاً وبما يدخل في اعتباره سائر عناصره سياق الحال ، .

وهكذا يرى فيرت أن الوصول إلى معنى أى نص لغوي يستلزم ما يلي :

١ - أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية والمورفولوجية والمورفولوجية والنظرية والمجمعية) .

٢ - أن يبين سياق الحال (الماجريات) ويشمل : شخصية المتكلم ، شخصية السامع ، جميع الظروف الملائمة للكلام .

٣ - أن يبين نوع الوظيفة الكلامية (تمن - إضرار - نفي - تسبب ... الخ) .

٤ - أن يذكر الأثر الذي يتركه الكلام (ضحك - سخرية - اقتناع - بكاء ... الخ) .

إن المعنى عنده ليس شيئاً في الدمن أو العقل ، وليس علاقة متبادلة بين

اللفظ والصورة الذهنية للشيء كما قرر أولسان ، كما أنه ليس مجموعة من الارتباطات العقلية والذهنية المستترة ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والنصائص والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في الموقف المعين .

« المعنى » بين الأصوليين واللغويين القدماء :

إن تحديد المعنى أمر على جانب كبير من الأهمية والصعوبة ، وهذه المشكلة صاحبت البشرية في حضارتها على مر الحقب ، وما اختلفت مذاهبها ، وتشعبت طرقها إلا وكان من أسباب ذلك مشكلة المعنى ، وما حكاه القرآن الكريم من اختلاف الأمم بعد خلقها وحى السماء ~~هكنا~~ مفصلة يتصل بمناحن فيه بسبب وثيق .

كانت قضية المعنى والاختلاف في تحديده سبباً هاماً من أسباب اختلاف الفقهاء ، في الفروع حتى صار منهم المالكي والشافعي والحنبلي والحنفي وغير ذلك ، وكانت سبباً من أسباب اختلافهم في أصول الدين حتى صار «همم الأشعرى والجبرى والقدرى والمشبّه والجهمى ومن شيعتهم الزيدى والرافضى وغير ذلك ، وقد أدرك أحد اللغويين القدماء خطورة قضية المعنى وخطورة الاختلاف بين المذاهب الإسلامية فحاول أن يلم بأطراف القضية ويحصّر أسباب الخلاف فكان لصفها أسباباً تفصل بقضية المعنى ، يقول : « إن الخلاف عرض لأهل ملتنا من ثمانية أوجه ، كل ضرب من الخلاف متولد منها ومتفرع عنها ، الأول منها : اشتراك الألفاظ والمعاني ، الثانى : الحقيقة والتمجّاز ، الثالث : الإفراد والتركيب ، الرابع : الخصوص والعموم ، الخامس : الرواية والنقل ، السادس : الاجتهاد فيما لا نص فيه ، السابع : الناسخ والمنسوخ ، الثامن : الإباحة

والتوسيع ، (١) ، فهذه أسباب ثمانية للاختلاف ، الأربعة الأولى منها تتمثل
بقضية المعنى :

كان الأصوليون (علماء أصول الفقه) أكثر الطوائف الإسلامية عناية
بدراسة المعنى ، وكان عنايتهم في ذلك تفرق عناية اللغويين فعلا عن كونها
البلاغيين أصحاب علوم الحقائق والبيان والبديع ، ولكل بيئة خصائصها المميزة في
الدرس .

و د المعنى ، عند الأصوليين ليس عرفيا ولا اجتماعيا ، وإنما هو عقلى
فنى لاصلة له بالعرف العام وإن اتصل بعرف خاص هو عرف الأصوليين أو
عرف الماطقة (٢) . ولكن ذلك لا يعنى - في نظرنا - عدم إدراكهم للعناصر
غير اللغوية التى يستعان بها في تحديد المعنى ولتى تتمثل في عناصر و سياق
الحال ، أو الموقف الكلامى ، فلم يقتصروا على إشارات تدل على
إدراكهم لذلك .

لقد اتجه الفقهاء إلى أن يجعلوا اللغة علمية أى محددة الدلالة وإاحتها حتى
يمكن لهم استقبات الأحكام منها ، واللغة العلمية كما يحددها القائلون « مثلها
الأعلى تجريد الألفاظ من شوائب التشخيص ، وتحليصها من آثار الانفعال
التي علق بها منذ الوضع الأول ، ثم تحديد دلالاتها في نطاق الاصطلاح المتعارف
عليه بين أهل العلم » (٣) .

(١) ابن السيد البطيوسى : الاتصاف فى التلخيص على الأسباب التى أوجبت الاختلاف
بين المسلمين فى آرائهم ص ١٠ ، ١١ .

(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٢١ .

(٣) الشانوى : كشف اصطلاحات الفنون : للعلمة .

والإنصاف يقتضى منا أن نذكر ما نلّه إليه الأصوليون من وجود وظيفة اجتماعية للغة فالإسنوى يذكر أن سبب الرشح أن الإنسان مدنى بالطبع أى لابد من بقائه من التمدن ، أى اجتاعه مع بنى النوع ، إذ هو لا يستقل بما يحتاج إليه فى المعاش والغذاء واللباس والمسكن والسلاح لبقاء قلبه وسرئاله عن الحر والبرد والاعتناء من السباع ، بل هو لا يتحقق إلا بالتعارف والتعاون ... ولم يكن هذا فى ذلك من تعريف بعضهم بعضا ما فى ضمائرهم ، وكان المفيد لذلك إما اللفظ أو الإشارة ... وكان اللفظ أفيد من الإشارة ، (١) .

وفنية وضعية اللغة وعرفيتها أتى يتناولها الأصوليون تشبه إلى إدراكهم لتطور اللغة تبعاً لتطور المجتمع وتغييره ، ولابد من الوقوف على طبيعة هذا التطور ومراحله تمهيداً لتحليل الأسبيل للنص حتى يمكن تحديد مفهومه الواضح (٢) .

ولا يتسع المقام هنا لاستقصاء ما يتناوله الأصوليون فى مقدماتهم اللغوية من إجماعات تتصل بالمعنى ، أفاد منها ابن القيم وهو إجماعات مشددة مما قام به اللغويون فى مواضع كثيرة ، وعنايتهم بدراسة المعنى تفوق عنايتهم اللغويين .

ونلاحظ على ابن القيم أنه لم يستقص الإجماعات التى اعتاد الأصوليون أن يتناولوها فى كتبهم وإنما تناول بعض القضايا ، وأدل فيها بداهة ، ويوضح لنا ذلك من مقارنته ما خلف فى كتابه : «إعلام الموقعين» و«بدائع الفوائد» ببعض

(١) الإسنى : نهاية السؤل لتهاج الرسول لى علم الأصول ج ١ ص ١٦٤ .
(مطبعة صبيح)

(٢) اللزالي : للمصطفى : (تقسيم الأسماء إلى وضعية وعرفية) ج ١ ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

كتب الأصوليين كالمتصفي للفراي والإحكام للأمدى، بيد أن ما خلفه ابن القيم ينم عن منهج أصيل متميز في دراسة المعنى سنعرض له في ختام هذا الفصل بعد أن لنناول بعض قضايا المعنى التي أدلى فيها بدلوه مقارنين جهود وآراء وآراء غيره من الدارسين ومواقفهم .

العام والخاص

قسم الأصوليون الألفاظ من حيث دلالتها إلى أقسام كثيرة ، فمن حيث الوضع هناك الخاص والعام والمشارك ؛ ومن حيث الاستعمال هناك الحقيقة والمجاز ، ومن حيث الوضوح تقسم الألفاظ إلى الجلي والغامض وهذا الأخير ينقسم بدوره إلى متشابه ومشكل وبمحل ونفى ، والواضح ينقسم إلى ظاهر ونفس ومفسر وعلم ، ومن حيث التقصد هناك دال بالعبارة أو بالإشارة أو بالفحوى أو بالاعتقاد ، وسنكتفى ميا ذكرنا بالحديث من العام والخاص :

أدرك الأصوليون في هذا الموطن أن الألفاظ العامة تنبج إلى التخصيص في قولهم المشهور : (ما من عام إلا ويتغير فيه التخصيص) وفي هذا الاتجاه ذهب أحد علماء القرب وهو برييل Bree في كلامه عن تحديد المعنى إلى أن التطور الطبيعي يكون من الاتساع إلى التضييق ، أما الطريق المضاد وهو توسيع المعنى فإنه يوجد بدرجة قليلة ، وحيثما وجد فهو مرتبط بأحداث تاريخية (١) . والتقسيم المنطقي للتفرد الدلالي تقسيم ثلاثي فهناك توسيع للمعنى ، وتضييق له ، وانتقال من معنى إلى آخر ، ومع بساطة هذا التقسيم وشموله يتعرض لفقد بعض اللغويين (٢) .

(1) A.S. Diamond : The history and origin of language p. 175

(٢) اسليفت أولاند : دور الكلمة في اللغة ص ١٦٥ - ١٦٦ (ترجمة

د. كمال بشر) .

وهناك وسائل كثيرة يمكن بها تخصيص العام أو تعميم الخاص ، وقد عني ابن القيم ببيان أن ما نسميه بالموقف الكلامي أو سياق الحال قد يكون مخصصاً للعام أو مممياً للخاص ، فالموقف الكلامي - عنده - أهم وسائل تحديد المعنى والوصول إليه ، فنحن نفهم من قوله تعالى : (ولا تقل لها أف) وهو خاص ، نفهم منه معنى عاماً وهو إرادة النبي عن جميع أنواع الأذى بالقول والفعل . وإن لم ترد نصوص أخرى بالنبي عن عموم الأذى (فن عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتباع مراده ، والألفاظ لم تقصد لدراستها ، وإنما هي أداة يستدل بها على مراد المتكلم ، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق حمل مقتضاه سواء كان بإشارة أو كناية أو بإيماء أو دلالة عقلية ، أو قرينة حالية ؛ أو عادة معطردة لا يخل بها) (١) .

هذا القول وغيره يصور لنا منهج ابن القيم في دراسة المعنى والذي يتفق مع ما نادى به فيرت ، فابن القيم يرى - هنا - أن النص وحده لا يدل على المعنى وإنما لا بد من تلمس الأدلة الأخرى التي تمثل ما نسميه بالموقف الكلامي بعناصره المختلفة ، هذا الموقف بما فيه من دراسة لشخصية المتكلم وظروف الكلام التي أشرفنا إليها بعد أهم وسائل تحديد المعنى عند ابن القيم .

وما يحدث بالنسبة لتعميم الخاص يحدث في حكمه (فإذا دعى إلى غداء فقال : والله لا أنغذي ، أو قيل له : (نعم) فقال : والله لا أفام ، أو (أشرب هذا الماء) فقال (والله لا أشرب) وهذه كلها ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يرد النفي للعام إلى آخر العمر) (٢) .

(١) ابن القيم : إعلام اللوذين ج ١ ص ٧١٨ .

(٢) ابن القيم : إعلام اللوذين ج ١ ص ٧١٨ .

وقد اختلف الأصوليون في وجود ألفاظ في اللغة يدل على العموم فذهب القضاة والمعتزلة وكثير من الفقهاء إلى دلالة بعض الصيغ على العموم مثل (أى) في الجزاء والاستفهام ؛ والمجموع المعروفة إذا لم يكن عهد ، والمنكرة نحو (رجال ومسلمون) ، والأسماء المؤكدة لها مثل كل وجميع ، واسم الجنس إذا دخله (ال) لفهم العموم كالرجل والندم ، والمنكرة المنفية وهناك ألفاظ عامة فيمن يعقل مثل (من) في الجزاء والاستفهام ، وعكسها ما فى عامة فيا لا يعقل في الجزاء والاستفهام إل غير ذلك (١) .

وقد خالف المرجئة في ذلك فذهبوا إلى أن العموم لا صيغة له في لغة العرب ؛ ومن الأصوليين من خالف في الجمع المنكر والمعرف واسم الجنس إذا دخله (ال) وهو مذهب أبى هاشم ، ونقل عن الأشعرى قولان أحدهما القول بالاشتراك بين العموم والخصوص ، والآخر الوقت وهو عدم الحكم بنسب ما قيل في العموم أو الخصوص أو الاشتراك بينهما (٢) .

وقد أيد ابن القيم رأى جمهور الفقهاء في بعبود هذه الصيغ للعموم ، واحتج لها بآيات من القرآن الكريم توضح بحيثها للعموم ، فالمنكرة في سياق النفي تعم كما في قوله تعالى : (ولا يظلم ربك أحداً) ، وفي سياق الاستفهام كما في قوله تعالى : (هل تعلم له سمياً) وقال : لفهم العموم تفيد العموم كما في قوله تعالى : « إن الإنسان لفسق شمر ... » إل آخر صيغ العموم المذكورة (٣) .

واللغويون يتناولون العام والخاص في معاجم المعاني ، فهناك ألفاظ عامة

(١) الأمدى . الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) الأمدى . الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٧ .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ٣٠٢ .

باقية على عمومها يعتقدون لها ما يسمى بالكليات نحو كل ماعلاك فأظلك فهو
سماه ، وكل أرض متسوية فهي صعيد ، وفروع الثاقب ماوضع في الأصل عاماً
ثم خص في الاستعمال ببعض أفرادها فالرث أصله الخسيس ثم خص بالسلايس ،
وهناك الخاص الذي يحول إلى عام مثل « الورد » أصله أتيان الماء ثم صار
أتيان كل شيء ورداً ، وهناك ماوضع عاماً واستعمل خاصاً ثم أفرد لبعض
أفراده اسم يخصه كالبيض لفظ عام والفرك بين الزوجين خاص ، والنظر إلى
الأشياء عام ، والشيم البرق خاص ، والتسم الأخير ماوضع خاصاً وبقي على
خصوصه كالتتابع ومعناه التماثل ولا يستعمل إلا في الشر (١) .

وما يذكره اللغويون هو ما يعرف عند الفقهاء بالتعميم والتخصيص العرفي ،
وقد يعنى اللفظ أو يخصص عن طريق الشرع ، كالحج الذي أصله في اللغة القصد
وخصص في الشرع بالعبادة المبرورة وقد ذكر ابن القيم أن الشارع يصرف
في الأسماء اللغوية بالتقل تارة ، وبالتعميم تارة ؛ وبالتخصيص تارة ، وهكذا
يفعل أهل العرف ، (٢) .

حدود الدلالة

لابد عند الأصوليين من وضع حد لكل اسم علق الشارع عليه الحمل
والحرمة ، بحيث لا يدخل في الحد غير موضوعة ولا يخرج منه شيء من
موضوعة .

ويختلف الأصوليون فيما بينهم في توسيع مدلول اللفظ وتضييقه ، وتلاحظ

(١) تنال البيوطى في الزهر أمانة لهذا البحث وقسمه إلى خمسة أقسام : الزهر
في علوم اللغة ج ١ ص ٤٢٦-٤٤٩

(٢) إعلام الموقعين ج ٢ ص ١٥٤

أن القائلين بالقياس المعتمدين عليه أصلا من أصول الاستنباط يميلون إلى تضييق مدلولات الألفاظ ، لأنهم يستطيعون استنباط الحكم الذي لا ندرعهم فيه النصوص عن طريق القياس الذي يتحد فيه الفرع المقيس مع الأصل المقيس عليه في علة جامعة هي مناط الحكم . فتن وجدت العلة وجد الحكم ، وهذا الاتجاه يبدو واضحا - بصفة عامة - عند الحنفية والشافعية .

أما أهل الظاهر الذين ينكرون القياس ، والحنابلة الذين لا يعتمدون عليه إلا في الضرورة فإنهم يتجهون إلى توسيع الدلالة حتى تفي النصوص بأحكام الحاجات العملية المتطورة المتجددة فضلا عن الأحكام التعبدية دون حاجة إلى القياس .

وابن القيم يتجه هذا الاتجاه الأخير الذي يميل إلى توسيع الدلالة ، ولذلك يعني يبحث الحدود القولية والشرعية والعرفية للألفاظ ، فمن الألفاظ ماله حد في اللغة كالشمس والقمر والبحر والليل والنهار ولا يجوز أن تصدى حدودها في الوضع القولي ، ومنها ماله حد في الشرع كالصلاة والصيام والحج والزكاة ، وحكمها في تناولها لمسمياتها الشرعية كحكم النوع الأول في تناوله لمساء القوي وادوح ثالث له حد عرفي لم يأتي الشرع بغيره كالسفر والمرض المبيح للفطر ، وهذا النوع في تناوله لمساء العرفي كالنوعين الآخرين في تناولها لمسمياتها (١) .

ويخلص ابن القيم من بحث حدود الدلالة إلى أن معرفة حدود هذه الأسماء ومراعاتها مغن عن القياس خير عوج إليه ، وإنما يحتاج إلى القياس من قصر في هذه الحدود ، ولم يحط بها علما ، ولم يعطها حقها من الدلالة ، (٢) .

م (١) إعلام الموقعين ج١ ص ٢٦٦ ، ٢٦٧

(٢) إعلام الموقعين ج١ ص ٢٦٧

إن هذا الاتجاه نحو توسيع دلالات الألفاظ واضح عند ابن القيم وهو إحدى سمات منهجه المميزة في دراسة المعنى ؛ فهو يسرى أن اسم الخمر شرعاً يقتناول كل مسكر لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر » هذا الحد يعنى عند تهميم غير المختصر من اللعب بطريق القياس ، لأنه - عنده - محرم بالنص وكذلك لفظ السارق يعم عنده نياش القهوه فليس قطع يد النياش عن طريق القياس - كما يقول أصحاب المذاهب - وإنما عن طريق النص لأن مدلول لفظ السارق يشمل النياش (١) .

ويلتفت ابن القيم موقف الفقهاء الذين ضيقوا حد البيته ، فجعلوا اللفظ مقصوراً على الشاهد ، بينما يرى هو أن مدلول اللفظ أوسع من ذلك ، وأن البيته تشمل كل ما يبين الحق من شاهد أو يعين مردودة ، أو دلالة حال ، أو وصف يبين الحق كما في القطة ، أو غير ذلك ، وليست مقصورة على الشاهدين كما يذهب كثير من الفقهاء المقلدين ، ومن أمثلة البيته التي يقوم بها الحد الجدل في الزنا ، والزناحة والقذف في حد الخمر .

وليس للتوسع الدلال مقصوراً - عنده - على الألفاظ التي علق الشارع عليها أحكاماً معينة وإنما هو اتجاه عام عنده في دراسة المعنى ، فهو يخالف معظم الأصوليين والبالغيين الذين رأوا في لفظ والتفسيرية ، مجازاً في قوله تعالى : « وأسأل القرية » وقد روا فيها عذوفاً هو المضاف قاله تدير ، وأسأل أهل القرية ، ذلك أنهم قصرُوا مدلول اللفظ على المكان الذي به المساكن المجتمعة أما ابن القيم فهو يرى أن مدلول اللفظ في اللغة أوسع من ذلك وأنه يطلق على المساكن تارة وعلى المسكن تارة بحسب سياق الكلام وبساطه ... فلا إضمار في

ذلك ولا حذف فأمل هذا الموضع الذي غنى على القوم ، (١) .

ولكى يدعم ابن القيم مسلكه في بيان دلالات الألفاظ قسم الدلالة بأخبار المتكلم والسامع إلى قسمين : حقيقية وإضافية ، فالحقيقية تابعة لتعريف المتكلم وإرادته وهذه الدلالة لا تختلط ، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه وجوده فكره ، وسواء ذهنه ، ومعرفة بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً شديداً بحسب تباين السامعين في هذه الأمور (٢) .

وضرب ابن القيم أمثلة لتفاوت مراتب الصحابة ، واختلافهم أحياناً في فهم النصوص ، وكيف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوجه بعضهم إلى الفهم الصحيح ، وخلص إلى تقريره تفاوت الناس في مراتب الفهم ، وأن منهم من يفهم من الآية حكماً أو حكيتين ، ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر من ذلك ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إجماله وإشارته وتنبیهه واعتباره ، وأخص من هذا وألطف ضمه إلى نفس آخر مطلق به فيفهم من اقترانه به قدراً زائداً على ذلك اللفظ بمفرده ، (٣) .

وإبن القيم يحاول استناداً على الفكرة السابقة أن يزيد اتجاهه الذي يسير فيه نحو التوسع الدلالي للألفاظ والنصوص ، ويتم المنهية في الدلالات بأنهم لم يفهموا الألفاظ والنصوص فيها صحيحاً وأن مراتبهم في ذلك أدنى من مرتبة الذين يستطيعون أن يستخلصوا من نفس أحكاماً كثيرة بعد فهمه بجماله وسياقه وإشارته وتنبیهه واعتباره ؛ وعلى هذا الأساس يرى أن النصوص قد بينت

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٥

(٢) : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٠ ، ٢٥١

(٣) : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٤

بدلاً لأمثاسائل مما اختلف فيه السلف ، كما أنها أغنت عن القياس لأن مفهومها يعطى الحكم دون حاجة إلى استنباطه في بعض الأفراد بطريق القياس ، يقول : « إن النصوص عجيطة بأحكام الحوادث ، ولم يحملنا الله ورسوله على رأى ولا قياس بل قد بين الأحكام كلها والنصوص كافية وإغنية بها ، والقياس الصحيح حتى مطابق للنصوص ، فيها دليان الكتاب والميزان وقد تخفى دلالة النص أو لا تبلغ العالم فيعدل إلى القياس ، ثم قد يظهر موافقاً للنص فيكون قياساً صحيحاً ، وقد يظهر مخالفاً له فيكون فاسداً » (١) .

واتجاه التوسع في دلالة النص يبدو واضحاً عند الظاهرية الذين يمثلهم ابن حزم في كتبه التي أنكر فيها القياس إنكاراً تاماً وهم يقولون في اتجاههم مقالة بعيدة جعلت ابن القيم يحفظ في السير معهم ويصرح بأنه لا يوافقهم مراقبة تامة لأن هنالك من الحالات ما لا يمكن استنباط الحكم فيه عن طريق النص بل لا بد من الاعتماد على القياس ، فمثلاً لبي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر يقاس عليه يسع العنب بالزبيب ، والتحرير ثبت بالقياس ولا يمكن للنص أن يشبهه ، وفي قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَقِّ تَنْكِحِ زَوْجاً غَيْرَهُ » ، فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ، أى إن طلقها الثاني فلا جناح عليها وعلى الزوج الأول أن يتراجعا ، هذه الصورة يقاس عليها مفارقة الزوج الثاني بموت أو خلع أو فسخ ويكون نفس الحكم ، وقد ثبت في هذه الحالات بالقياس لا بالنص (٢) .

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٢٢

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

منهج ابن القيم في دراسة المعنى

ينقسم الأصوليون بصفة عامة بسدد تناول النصوص الشرعية إلى قسمين رئيسيين : أولهما يسمى أصحابه بأهل الرأي أو بأصحاب المقاصد وهم يضعون أمامهم الهدف التشريعي ويغو الحفاظ على مصالح العباد ، ومراعاة الأساسيات المعروفة من حفظ النفس والمال . إلى آخره ، ولا يتسكون بحرفية الالفاظ ، وإنما يراعون مقصود الشارع ومراده ، ويعولون على مقتضى الكل العام للتشريع . والقسم الآخر يعرف أصحابه بأهل الظاهر الذين يلتزمون بحرفية معنى الالفاظ ، ويذهبون إلى أن الشريعة إنما أنت تلك النصوص لا يتلاءم المكلفين أيهم أحسن عملا .

ويحاول الأصوليون بحثاً عن الدلالة وتبسيطها لاستنباط الحكم الصحيح أن يلتفتوا للدلالة للفظ المفردة ، ثم ينظرون في دلالة الالفة مستعملة في التراكيب وما يتوارد عليها من تغيرات ، وما يظللها من مفاهيم ، وهم في ذلك - لا سيما أصحاب المعاني - يحاولون أن يترجموا قصد الشارع ومراده .

وابن القيم يعد واحداً من أصحاب المقاصد الذين ينظرون إلى النص مراعين في تحديد معناه قصد الشارع ومراده ، ولذلك عني بتقسيم الدلالة إلى حتمية وإضافية ، فقصده الشارع ومراده بما هو متكلم أمر ثابت لا يتغير والاستدلال على مقاصد الشارع ممكن بوسائل كثيرة فينبغي معرفة المقاصد بما هي مصراة المتكلم ثم تحديد المعنى تبعاً لها ، أما فهم الناس بما هم مستمعون لخطاب الشارع فيتماوت بحسب سطو ظهم من جودة الفكر وصفاء الذهن وإتقان اللغة . . وغير ذلك .

إن المعنى عند ابن القيم ليس مجرد علاقة ذهنية بين اللفظ والصورة الذهنية

لشئ ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والمميزات القوية التي تستطيع التعرف عليها في الموقف الأمين .

إن ابن القيم بهذا يتفق مع فيث الذي عرضنا عليه آتفا فهو يقسم الالفاظ بالنسبة لمقاصد المتكلمين إلى أقسام ثلاثة : أحدها تظهر فيه معانيه المقصود للفظ ، وهذا الظهور يعرف من الكلام ، وما يقعون به من القرائن الحالية واللفظية ، وحال المتكلم به وغير ذلك ، (١) . والقسم الثاني ما يظهر أن المتكلم لم يود معناه ويدخل فيه كلام المسكره ، والنائم ، والمجنون ، والسكران وكذلك المعرض والمورى والمفزع والمتأول ، والقسم الثالث ما هو ظاهر في معناه ويحتمل إرادة المتكلم له وإرادته لغيره ، ولا دلالة له على واحد من الأمرين (٢) .

المعنى - عنده - لا يتحدد بمجرد النظر في العبارة أو حتى عن طريق تحليلها لغوياً وإنما لا بد من استصحاب الموقف الكلامي بعناصره المختلفة وهذا ما يقوله اللغويون المحدثون وعبر عنه ابن القيم بقصده وإن كان يغير مصطلحاتهم لكننا ينبغي أن ننظر في الآراء - سواء إلى جرهما وحقيقتها وينبغي ألا ننخدع بظاهر الالفاظ .

وبهاجم ابن القيم الذين يقفون عند ظواهر النصوص ولا يتجاوزونها إلى المقاصد قائلًا : وما مثل من وقف مع الظواهر والالفاظ ، ولم يراع المقاصد والمعاني إلا كمثل رجل قيل له : لا تسلم على صاحب يدعة ، فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه ، أو قيل له : اذهب قائلًا هذه الجسرة فذهب فلأهاثم تركها على الحوض وقال : لم تقل ايتنى بها ... ويلزم من وقف مع الظواهر

(١) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١١٩

(٢) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢٠

والإلفاظ أن لا يحد من فعل ذلك بالخر ، وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن من الأمة من يتناول المحرم ويسميه بغير اسمه ، (١) .

السياق :

وإذا كان المعنى — عند فيرث — لا يتحدد تحليل النص لغوياً وإنما يقتضى استصحاب سياق الحال فقد عنى ابن القيم ببيان أهمية السياق في تحديد المعنى ، فالألفاظ عنده لم تقصد لذاتها ، وإنما هي أدلة يستعمل بها على مراد المتكلم فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق عمل بمقتضاه سواء كان بإشارة أو كتابة أو بإيماء أو دلالة عقلية أو قرينة حالية ، أو عادة له مطردة لا يغل بها (٢) .

وما ذكره ابن القيم هو عناصر السياق التي يستعان بها في الوصول إلى المعنى .

والعناية بالسياق وسيلة للوصول إلى المعنى وتحديدته تتمثل في قول ابن القيم : « السياق يرشد إلى تبين الجممل ، وتعيين المحتمل ، والتقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أمسه غلط في نظره ، وغاها في مناظرته فانظر إلى قوله تعالى : « ذق ذلك أمت العزيز الكريم » كيف نجد سياقه يدل أنه الدليل الحقير » (٣) .

إن إجملاء المعنى على المسقوف الوظيفي (الصوتي والصرفي والتعوي) وعلى المستوى المعجمي فوق ذلك لا يعطينا إلا المعنى الحرفي أو معنى ظاهر النص ،

(١) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢٧

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٨

(٣) بدائع الفوائد ج ٤ ص ٩ ، ١٠

وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي ، متمول تماما من كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية (١) .

هناك فرق بين المعنى المقالى الذى يعتمد على المعنى الوظيفى والمعنى ويشمل القرائن المقالية فحسب ، وبين المعنى المقامى أو السياقى الذى يعنى إلى ما تقدم ظروف أداء المقال أو ما يسمى بقرائن الحال (٢) .

لقد نبيه ابن القيم إلى هذه الحقائق ، وأشار إليها في ثنايا كتبه إشارات كثيرة تدم عن فهمه وإدراكه لها ، وطبقها في دراسته للنصوص تطبيقا رائعا ، وبين كيف يتخلل المعنى اختلالا واضحا إذا صرفنا النظر عن قرائن سياق الحال .

التحليل اللغوى :

هناك ابن القيم فيما تناوله من نصوص بتحليلها تحليلا لغويا يستثمر لثامه في الوصول إلى المعنى بالاضافة إلى قرائن السياق وعناصر الموقف الكلامى المختلفة ، ولكنا لا نرى أنه حلل جميع النصوص على جميع مستويات الدرس اللغوى وإنما كان يكتفى بالتحليل النحوى في بعض الأحيان وينوعى التحليل النحوى والصرفى في أحيان أخرى ، ويضيف إلى ذلك تحليلا معجميا في بعض المواضع .

وقد بينا — في حديثنا عن الازهار — كما أشارنا في مواضع سابقة إلى عنايته بالوصول إلى المعنى في جميع النصوص التى تناولها بالتحليل ، وبيننا كيف أن استخدامه لقرائن السياق أو ما يسمى بعناصر الموقف الكلامى كان

(١) د. تام حسان : اللغة العربية . منها وما منها ٣٣٧ ، ٣٣٨

(٢) د. تام حسان : اللغة العربية . منها وما منها ٣٣٩

يعينه في تحديد المعنى ، وكان تحديد المعنى بعينه بالثاني في التحليل وتوجيهه وجهة سليمة ، ونفى الاحتمالات التحليلية التي لا تتفق مع المعنى .

إن غير مثال - فضلا عما قدمنا - يوضح لنا منهج ابن القيم في التحليل بغية الوصول إلى المعنى يمثّل في تناوله لقوله تعالى : « أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » .

لقد بسط الكلام فيها وقسمه على طريقتي إلى عشرين مسألة :

« أحدها : ما الفائدة البذل في الدعاء والداعي مخاطب لمن لا يحتاج إلى البيان ، والبذل المقصد به بيان الاسم الأول . الثانية : ما الفائدة تعريف (الصراط المستقيم باللام) وملا أخبر عنه بمجرد اللفظ دونها كما قال : « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم » ، الثالثة : ما معنى الصراط ؟ ومن أي شيء اشتقاقه ؟ ولم جاء على وزن (فعال) ؟ ، ولم ذكر في أكثر المواضع في القرآن - بهذا اللفظ وفي سورة الإسحاق ذكر بلفظ (العاريق) فقال (يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم) ؛ الرابعة : ما الحكمة في إضافته إلى قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم) بهذا اللفظ ولم يذكرهم بمخصوصهم فيقول صراط النبيين والصديقين فلم عدل إلى لفظ المبهم دون المفسر ؟ الخامسة : ما الحكمة في التمييز عنهم بلفظ (الذي) مع صلتها دون أن يقال : المنعم عليهم وهو أخصر كما قال : (المغضوب عليهم) وما الفرق ؟ ؛ السادسة : لم فرق بين المنعم عليهم والمغضوب عليهم فقال في أهل النعمة (الذين أنعمت) وفي أهل الغضب (المغضوب) بحذف الفاعل ، السابعة : لم قال : أهدنا الصراط المستقيم) فعدى الفعل نفسه ولم يعده به (إلى) كما قال تعالى : ، وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم) ، وقال تعالى : (واجتنبوا مديناهم ومدينام إلى صراط مستقيم) ، الثامنة : أن قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) يقتضى أن نعمته مختصة بالأولين دون المغضوب عليهم ولا الضالين ، وهذا حجة

ان ذهب إلى أنه لانهمة له على كافر فهل هذا صحيح أم لا؟ التاسعة أن يقال :
 لم وصفهم بلفظ (غير) وهلا قال تعالى (لا المغضوب عليهم) كما قال : (ولا
 الضالين ... ، العاشرة : كيف جرت (غير) صفة على الموصول وهي لاتعرف
 بالإضافة وليس المجل محل عطف بيان ... ، الحادية عشر : . . كيف جاء (صراط
 الذين أنعمت عليهم) بدلاً ؟ وما فائدة بدل عنا ؟ ، الثانية عشرة : إنه قد ثبته
 في الحديث نفسه المغضوب عليهم بأنهم اليهود ، والنصارى بأنهم الضالون فإ
 وجه هذا التقسيم والاختصاص ، وكل من الطائفتين ضال مغضوب عليه ،
 الثالثة عشرة : لم قدم « المغضوب عليهم » في اللفظ على « الضالين » ، الرابعة
 عشرة : أتى في أهل الغضب بصيغة مفعول الماخوذة من فعل ، ولم يأت في أهل
 الضلال بذلك فيقال : « المضلين » بل أتى فيهم بصيغة فاعل و الماخوذة من فعل ،
 الخامسة عشرة : ما فائدة العطف به ، ولا ، هنا ولو قيل : المغضوب عليهم والضالين
 لم يحتل الكلام وكان أوجز ، السابعة عشرة : إذ قد عطف بها فيأتى العطف
 بها مع الواو العنقى نحو : ما قام زيد ولا عمرو ... وأما بدون الواو فبأبها
 الإيجاب نحو : مررت بزيد لا عمرو فهذه ستة عشرة مسألة في ذلك ، السابعة
 عشرة : هل الهداية هنا هداية التمرير والبيان أو هداية التوفيق والإلهام ؟ ،
 الثامنة عشرة : كل مؤمن مأمور بهذا الهداء أمراً لازماً لا يقوم غيره مقامه ولا بد
 منه ، وهذا إنما لفعله في الصلاة بعد هدايته فإوجه السؤال لآخر حاصل ، وكيف
 يطلب تمصيل الحاصل ؟ ، التاسعة عشرة : ما فائدة الإتيان بضمير الجمع في
 « اهدوا » ، والداعي يسأل ربه لنفسه في الصلاة وخارجها ولا يلحق به ضمير
 الجمع ... المشركون : ما حقيقة الصراط المستقيم الذي يتصوره العبد وقت
 سؤاله ، (١) .

إن النظرة في هذه المسائل التي عرضها ابن القيم وموسى الموضوعات التي يتناولها صدد النص القرآني تكشف عن متدرجه اتفاقية على التحليل اللغوي بجوانبه النحوية والصرفية والمعجمية تحليلًا يهدف إلى الوصول إلى المعنى المقصود ويعين على تحديده .

لقد استغرق هذا التحليل صفات طويلا تدل على تمكن صاحبه في أنواع التحليل التي تناولها ، وتدلل على سلوكه منهجا واضحا في دراسته المعنى ، ويكتفي هنا تجنبيا للاطالة أن نحيل إلى هذه الدراسة القيمة التي قدمها ابن القيم والتي أردنا أن نمثل بها التحليل اللغوي أساسا من أسس دراسة المعنى (١) .

يضح لنا — مما قدمناه له أمثلة ومن شجرة — أن ابن القيم قد تنبه في دراسة المعنى إلى كثير مما نادى به فيسيرث وأصحابه من علماء المدرسة الاجتماعية الإنجليزية.

لقد فطن ابن القيم إلى ضرورة تحليل النص على المستويات اللغوية المختلفة وقدم في كتابه أمثلة كثيرة لهذا النوع من التحليل كالنمط الذي سقناه آنفا ، كما تبين في أكثر من موطن إلى أهمية سياق الحال بما يشمله من دراسة للكلام والسامع وتناول جميع الظروف المحيطة بالكلام ، بل إنه هاجم الذين لا يراهم سياق الحال في استنتاج المعنى وبين أن نتائج دراستهم للمعنى تكون فاسدة بل دافعية إلى السخرية في بعض الأحيان .

ولقد عني في دراسته للنص ببيان أنواع الوظيفة الكلامية من ثم أو إغراء

(١) انظر ما قدمه ابن القيم في شرح هذه المسائل التي أثارها بدائع الفوائد

أو نفى أو غير ذلك لانه من أثر في تحديد المعنى .

كل ما هنالك من فوق بين ابن القيم وبين منهج فيرث ومدرسته يتمثل في أن معظم النصوص التي تناولها ابن القيم نصوص مكتوبة غير حية وهي نصوص من نوع خاص فهي وحى منزل من قبل الله تعالى ، ولم يفت ابن القيم في هذه الحالة أن يبين أهمية دراسة المتكلم ، وهو في هذا المقام الله سبحانه وتعالى أو لبيه صلى الله عليه وسلم ، فينبغي — عنده — على دارس النص التفرأى أن يعرف صفاته الحسنى فقد كان الصحابة يستدلون على إذن الرب تعالى وإباحته بإقراره وعدم إنكاره عليهم في زمن الوحي ، وهذا استدلال على المراد بنفي لفظ ، بل بما عرف من موجب أسمائه وصفاته ، وأنه لا يقرر على باطل حتى يبينه ، وكذلك استدلال الصديقة الكبرى أم المؤمنين خديجة بما عرفت من حكمة الرب تعالى . كمال أسمائه وصفاته ورحمته أنه لا يخفى محمدًا صلى الله عليه وسلم ... وقد كانت الصحابة أفهم الأمة لمراد نبيها وأتبع له ، ولأنها كانوا يدققون حول معرفة مراده ومقصوده ، ولم يكن أحد منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعقل عنه إل غير البتة ، (١)

فالمشكلم في هذا المقام وهو الله تعالى ، أو نبيه صلى الله عليه وسلم ينبغي معرفة كل منها ومعرفة صفاته ليكون ذلك معيناً على تبيين مراده ومقصوده ، ومن ثم على الوصول إلى المعنى الصحيح .

وسياق النص أو تحليله ليس كافياً لإدراك المعنى بل لابد من إشراك العناصر التي يتناما وقد لبه إلى ذلك ابن القيم — أيضاً — صدد حديثه عن النص القرآني إذ شرط أن يكون دراسته طارفاً بطرافة وعرفه ذلك أنه لا يجوز أن يحمل

كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الاعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام ، ويكون الكلام به له معنى ما ، (١) ، وذلك أنه ، القرآن عرف خاص ، ومعان معبودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه (٢) .

تلك أم المعالم المميزة لفتح ابن القيم في دراسة المعنى رأينا كيف أنه قد سبق بها كثيرا مما تناوله اللغويون المحدثون في الغرب ، ولا يتوصل إلى ذلك إلا من معنى بمقتضى الأمور وجوهرها ، ولا يتحدح بالظاهر الزائف لبعض المصطلحات والتقسيمات والاسماء .

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧ .

(٢) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧ .

بيان بأسماء المراجع

أولاً: مصنفات ابن القيم

أورد فيما يلي قائمة بمصنفات ابن القيم ، راجعت منها إلى مائتة طبعته .
وبقية المصنفات استخلصتها من مكتب التراجم والقهارس ولم يشح لي الوقوف
عليها .

- ١ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو الفرقة الجهمية (طبع بالهند)
- ٢ - أخبار النساء (طبع بالقاهرة عام ١٣٠٧ هـ ، ١٣١٩ هـ)
- ٣ - إعلام الموقعين من رب العالمين (طبع أكثر عن طبعة وقد رجعت إلى
الطبعة التي حققها الشيخ محمد عيسى الدين عبد الحميد - القاهرة - ١٣٧٤ هـ -
(م ١٩٥٥)
- ٤ - إغاثة اللامعان في حكم طلاق الغضبان (طبع بالقاهرة عام ١٣١١ هـ)
- ٥ - إغاثة اللامعان من مصائد الشيطان (المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٢٠ هـ)
- ٦ - أقسام القرآن (طبع بمكة عام ١٣٢١ هـ) ، وقد طبع بالقاهرة
باسم : التبيان في أقسام القرآن - مطبعة حجازي ١٣٥٢ هـ)
- ٧ - أمثال القرآن (ذكره أهل العماد ولم يذكره غيره)
- ٨ - بدائع الفوائد (أربعة أجزاء في مجلدين - طبع بالقاهرة بإدارة
الطبعة المنيرية طبعة بدون تاريخ)
- ٩ - عطلان الكيمياء ، من أربعين وجهاً (ذكر ابن العماد أنه لم يجد ولم يذكره

غيره ، والكيمياء تعنى — عند القدماء — ذلك الذى يزعم أهله قدرتهم على تحويل بعض المعادن أو المواد إلى ذهب ، وقد أكره كثير من الفقهاء لأنه يشبه السحر والعلاسم ويخضع به العوام ،

١٠ — بيان الدليل على استثناء المسابقة عن التحليل (ذكر ابن العماد أنه فى مجلد)

١١ — التحرير فيما يـسـئل ويحرم من لباس الحرير (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

١٢ — تحفة المودود فى أحكام المولود (ذكر ابن العماد أنه مجلد لطيف)

١٣ — تفضيل مكة على المدينة (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

١٤ — تهذيب سنن أبى داود وإيضاح مشكلاته والكلام على ما فيه من الأحاديث المعلولة (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

١٥ — جلاء الألبهام فى الصلاة والسلام على خير الأنام (القاهرة - إدارة الطباعة المنيرية - ١٣٥٧ هـ)

١٦ — جوابات ما يـسـأل عن الصلوات وأن ما من عليه دين الشيطان (ذكره ابن العماد)

١٧ — الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى (طبع بالقاهرة عام ١٣٢٢ وطبع غير هذه الطبعة)

١٨ — سادى الأرواح إلـى بلاد الأفراح (القاهرة عام ١٣٢٦ هـ)

١٩ — حكم إغاثم هلال رمضان (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٢٠ — حكم تارك الصلاة (القاهرة ١٣٢٢ هـ)

٢١ - الداء والدواء (ذكر ابن العماد أنه بجلد ، وذكره الشوكاني)

٢٢ - رفع اليدين في الصلاة (ذكر ابن العماد أنه بجلد ، وذكره ابن حجر والشوكاني)

٢٣ - الروح (مطبوع بمجيد وآباد عام ١٣١٨ هـ ، ١٣٢٤ هـ)

٢٤ - روضة المحبين وفضة المشتاقين (مطبعة القزى - القاهرة ١٣٤٩ هـ)

٢٥ - زاد المسافرين إلى منازل المعداء في مدى خانم الأنبياء (ذكره ابن العماد أنه بجلد)

٢٦ - زاد المعاد في مدى غيوب العباد (طبع أكثر من مرة ، والمطبعة التي رجعنا إليها تقع في أربعة أجزاء - المطبعة المصرية ومكتبتها - القاهرة مطبعة بدون تاريخ)

٢٧ - الشافية للكافية في الانتصار للفرقة الناجية (مكتبة المنار - القاهرة ١٣٢٢ هـ)

٢٨ - شرح أسماء الكتاب العزيز (ذكر ابن العماد أنه بجلد)
٢٩ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (طبع أكثر من طبعة - وقد رجعنا إلى طبعة مصورة لطبعة القاهرة عام ١٣٢٣ هـ ، قامت بها مكتبة الرياض الحديثة)

٣٠ - الصراط المستقيم في أحكام أهل الجحيم (ذكر ابن العماد أنه بجلدان)

٣١ - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة (ذكر ابن العماد أنه بجلدان ، وقد ذكره ابن حجر والشوكاني)

- ٣٢ — الطاعون (ذكر ابن العماد أنه بجلد لطيف)
- ٣٣ — الطب النبوى (المطبعة العلمية ١٩٢٧ م)
- ٣٤ — الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية (مطبعة المؤيد — القاهرة —
(١٢١٧ هـ)
- ٣٥ — طريق المجرتين وهاب السعادتى (إدارة الطباعة المتحدية — القاهرة
(١٣٥٧ هـ)
- ٣٦ — عقد حكم الاحقاء بين الكلم الطيب والعمل الصالح المرفوع إلى رب
السماء (ذكر ابن العماد أنه بجلد)
- ٣٧ — الفتح القدسى والنبذة المبكية (ذكره ابن العماد)
- ٣٨ — الفرق بين الخلط والمهبة ومناظرة الخليل لقوما (ذكر ابن العماد :
أنه بجلد)
- ٣٩ — الفروسيه الشرعية النبوية (مطبعة الأنوار — القاهرة — ١٣٦٠ هـ
(١٩٤١ م)
- ٤٠ — فضل العلم (ذكر ابن العماد أنه بجلد)
- ٤١ — كتاب الفوائد المصنوع إلى طوم القرآن وعلم البيان (المطبعة الأولى
مطبعة السعادة — القاهرة ١٣٣٧ هـ)
- ٤٢ — مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (المطبعة الأولى
مطبعة المنار بالقاهرة ؛ وهو شرح منازل السائرين للبروى)
- ٤٣ — مسائل ابن تيمية التى جمعها ابن القيم (مكتبة المنار القاهرة ١٣٣٢ هـ)
- ٤٤ — المسائل الطرابلسية (ذكر ابن العماد أنه بجلدان)

٤٥ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (نشر مكتبة المنهى مطبعة الإمام بالقاهرة طبعة حديثة عام ١٩٧٦)

٤٦ - نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول (ذكر ابن العماد أنه بجلد)

٤٧ - نكاح المحرم (ذكر ابن العماد أنه بجلد)

٤٨ - نور المؤمن وحياته (ذكر ابن العماد أنه بجلد)

٩٤ - مداية الحيارى من اليهود والنصارى (طبع بها من كتاب الفسارنى بين المخلوق والمخلوق لعميد الرحمن زاده - القاهرة مطبعة الموسوعات عام ١٢٢٢هـ)

ثالثاً : المراجع العربية والترجمة

الآمدى (سيف الدين أبو الحسن على بن أبى على بن محمد الآمدى المتوفى عام ٦٣١هـ)

١ - الإحكام فى أصول الأحكام (الناشر مكتبة ومطبعة عمدة على صبيح - القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م)

إبراهيم مصطفى

٢ - إحياء النحوى (طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥١م)
أبن الأنبارى (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبى سعيد المتوفى عام ٥٧٧هـ)

٣ - الإغراب فى جمل الإعراب (تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى - مطبعة الجامعة السورية - دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م)

٤ - الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين النصارى والكوفيين (تحقيق

محمد سعيد الدين عبد الحميد - الطبعة الأولى - مطبعة الاستقامة - القاهرة
(١٩١٤-١٩٤٥ م)

٥ - ملح الأدلة في أصول النحر (تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني - مطبعة
الجامعة السورية - دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م)
ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس الحنفى المصرى المتوفى عام ٩٣٠ هـ)

٦ - بدائع الزهور في وقائع الدهور المعروف بتاريخ مصر (الطبعة الأولى
بالمطبعة الأميرية ببولاق . القاهرة ١٣١١ ، ١٣١٢ هـ)
ابن جيبى (أبو الفتح عثمان بن جيبى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ)

٧ - الخصائص (تحقيق الأستاذ محمد على النجار طبع دار الكتب المصرية
مسند الجزء الأول في عام ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م والجزء الثانى عام ١٣٧٤ هـ -
١٩٥٥ م والجزء الثالث عام ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م)
ابن حجر العسقلانى (شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلانى المتوفى عام ٨٥٢ هـ)

٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (تحقيق محمد سيد جاد الحق طبع
دار الكتب الحديثة)

ابن حزم (أبو محمد علي بن حزم الأندلسى الظاهرى المتوفى عام ٤٥٦ هـ)

٩ - الإحكام في أصول الأحكام (طبع على نفقة مكتبة الخانجي مطبعة السعادة
القاهرة الطبعة الأولى صدرت أجزاءه في الفترة ما بين ١٣٥٤ و ١٣٤٧ هـ)

١٠ - ملخص إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل (تحقيق الأستاذ
سعيد الأفغاني - مطبعة جامعة دمشق - ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م)

ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون المتوفى بالقاهرة عام ٨٠٨ هـ)

- ١١ - المقدمة (طبعة دار الشعب بالقاهرة)
ابن دقاق (إبراهيم بن محمد بن أيمن العلائي المصري المتوفى عام ٨٠٩ هـ)
١٢ - الاقتصاد بواسطة عقد الأمصار (الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية -
لقاهرة - ١٢٠٩ هـ)
ابن السيد البطليوسى (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى الأندلسى
المتوفى عام ٥٢١ هـ)
١٣ - الإصناف فى التنبيه على الأسباب التى أوجبت الخلاف بين المسلمين
فى آرائهم (طبع بمطبعة الموسوعات ببياب الخلق - القاهرة -
١٣١٩ هـ)
ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل المتوفى عام ٧٩٩ هـ)
١٤ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق الأستاذ محمد محيى الدين
عبد الحميد ، نشر المكتبة التجارية - الطبعة الثانية عشرة . صفر ١٣٨١ هـ - يولية
- ١٩٦١ م)
ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحى بن العماد المنيل المتوفى عام ١٠٨٩ هـ)
١٥ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب (المكتب التجارى للطباعة
والنشر ببيروت)
ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى عام ٣٩٥ هـ)
١٦ - الصحاح فى فقه اللغة ورسن العرب فى كلامها (الناشر : المكتبة
السلفية - القاهرة - ١٣٢٨ هـ)

ابن كثير (أبو الفدا حماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى عام ٧٧٤ هـ)

١٧ - البداية والنهاية (الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٥١ هـ -

١٩٣٢ م)

ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك المتوفى بدمشق عام ٦٧٢ هـ)

١٨ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق محمد كامل بركات ، الناشر :

دار الكتاب العربي - القاهرة - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م)

ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد)

١٩ - الرد على الفتنة (تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الناشر : دار الفكر

العربي - القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م)

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المتوفى عام ٧٦٩ هـ)

٢٠ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (تحقيق محمد محير الدين

عبد الحيد - الناشر : المكتبة التجارية - الطبعة السادسة - القاهرة - ١٣٧٣ هـ -

١٩٥٣ م)

٢١ - معنى اليب عن كتب الاعراب (طبع دار إحياء الكتب العربية

بالقاهرة وبهامشه شرح الأمل)

الإسنوي (جمال الدين الإسنوي)

٢٢ - شرح الإسنوي المسمى نهاية السؤل لنهاج الوصول في علم الأصول

(مطبعة صبيح بالقاهرة ١٩٦٩ م)

الإشعري (أبو الحسين علي بن محمد المتوفى عام ٩٢٩ هـ)

٢٣ — شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (طبع ونشر دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

أمين الخولي

٢٤ — محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية (مطابع دار الكتاب المصري - القاهرة ١٩٥٨ م)

٢٥ — مناهج تحديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب (دار المعرفة - الطبعة الأولى - سبتمبر ١٩٦١ م)
أولمان (استيفن)

٢٦ — دور الكلمة في اللغة (ترجمة الدكتور كمال بشر القاهرة ١٩٦٢ م)
تمام حسان (دكتور)

٢٧ — اللغة العربية معناها ومبناها (الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٣ م)

التنباوى (محمد بن علي الفاروقى التنباوى المتوفى عام ١١٥٨ هـ)
٢٨ — كشف اصطلاحات الفنون (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٢ م)

٢٩ — دائرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية)
الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى المتوفى ببنخداد عام ٣١٠ هـ)
٣٠ — إعراب القرآن (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٢ م)

الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق المتوفى بدمشق عام ٨٣٧٧)
٣١ — الإيشاح في علل النحر (الناشر : مكتبة دار العروبة - مطبعة
المدني - ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م)

الزغشري (جاز الله محمود بن عمر الزغشري المتوفى عام ٥٣٨ هـ)
٣٢ — المفصل في علم العربية (تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ،
الناشر محمود توفيق الكتبي - مطبعة سبازي - القاهرة)
سعيد عاشور (دكتور)

٣٣ — العصر المملوكي في مصر والشام (الطبعة الأولى - دار النهضة
العربية - القاهرة ١٩٦٥)

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)
٣٤ — الكتاب (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، نشر دار القلم ودار
الكتاب العربي والهيئة المصرية للكتاب - صدرت أجزاءه فيما بين
١٢٨٥ هـ - ١٩٦٦ م - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م)

المسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى عام ٩١١ هـ)
٣٥ — الاقتراح في علم أصول النحر (الطبعة الثانية — حيدر آباد —
عام ١٣٥٩)

٣٦ — الحاوي للفتاوى (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الثالثة
مطبعة السعادة - نشر المكتبة التجارية - القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م)

٣٧ — حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (مطبعة لإدارة الوطن —
القاهرة ١٣٠٩ هـ)

٣٨ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها (تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين
- دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

الشوكاني (محمد بن علي الشوكاني المتوفى عام ١٢٥٠ هـ)

٣٩ - البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع (الطبعة الأولى - مطبعة
السعادة بالقاهرة عام ١٢٤٨ هـ)

الصبان (محمد بن علي الصبان المتوفى عام ١٢٠٦ هـ)

٤٠ - حاشية الصبان على شرح الأشرفي على ألفية ابن مالك (طبع ونشر
دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

عباس محمود العقاد

٤١ - أشتات مجتمعات في اللغة والأدب (نشر دار المعارف - القاهرة

١٩٦٢ م)

علي عبد الواحد وافي دكتور

٤٢ - علم اللغة (الطبعة الثالثة - لجنة البيان العربي - القاهرة ١٣٦٩ هـ

- ١٩٥٠ م)

٤٣ - فقه اللغة (الطبعة السادسة - لجنة البيان العربي - القاهرة ١٣٨٨ هـ

- ١٩٦٨ م)

الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد المتوفى عام ٥٠٥ هـ)

٤٤ - المستقصى من علم الأصول (الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية

ببولاق - القاهرة ١٣٢٢ هـ ، ١٣٢٤ هـ)

القراء (أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفى عام ٢٠٧ هـ)

- ٤٥ — معاني القرآن (مطبعة دار الكتب بالقاهرة) .
فندريس (جوزيف) .
- ٤٦ — اللغة : ترجمة الأستاذين عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص —
الناشر : مكتبة الانوار المصرية - القاهرة - ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م) .
القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى المتوفى عام ٤٠٧هـ)
٤٧ — الجامع لأحكام القرآن (الطبعة الثانية - دار الكتب المصرية -
القاهرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م) ، والطبعة المصورة منها نشر دار الكتاب العربى
١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .
- الفتشندى (أبو العباس أحمد المتوفى عام ٨٢١هـ) .
- ٤٨ — صبح الأعشى فى صناعة الإنشا (المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٣٢٢هـ - ١٩١٤م) .
كمال بشر (دكتور) .
- ٤٩ — دراسات فى علم اللغة (الطبعة الثانية — دار المعارف —
القاهرة — ١٩٧١م) .
محمد بن نظام الدين الأنصارى .
- ٥٠ — فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (طبع مع كتاب المصنف
الغزالي - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٣٢٢هـ ، ١٣٢٤هـ) .
محمد السمران (دكتور) .
- ٥١ — علم اللغة مقدمة لقارىء العربى .
دار المعارف - فرع الإسكندرية - ١٩٦٢) .

٥٢ - اللغة والمجتمع رأى ومنهج (المطبعة الألمانية ببنغازى -

عام ١٩٥٨) .

المقرئى (تقي الدين أحمد بن حل المتوفى عام ٨٤٥ هـ) .

٥٣ - السلوك لمعرفة دول الملوك (الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٥٧) .

النعميسى .

٥٤ - المدارس فى تاريخ المدارس (طبع مطبعة الترقى بدمشق

عام ١٩٤٨) .

ياقوت (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحوى الرومى البغدادى المتوفى

عام ٦٢٦ هـ) .

٥٥ - معجم البلدان (طبعة ليبزج ١٨٦٧ م) .

الك : المراجع الأجنبية

Bloomfield (Leonard)

1 — Language (London, 1962, printed in Great Britain)

Diamond

2 — The History and Origin of Language

Jespersen (Otto)

3 — The philosophy of Grammar (London,—1948)

4 — Language; Its Nature Development and Origin (London 1959)

الفهرس

صفحة	المقدمة
٨-١	
٦٤-٩	الباب الأول : عصره وحياته وثقافته ومنهجه الفكرى
١٢-١٢	الخصائص العلمية لعصره
١٥-١٢	معاهد التدريس
١٩-١٥	دمشق فى عصر ابن القيم
٢٢-١٩	نظام الدراسة
٢٤-٢٢	مدارس دمشق (الظاهرية العادلية - الصنبرية - الجوزية)
٢١-٢٤	الحياة السياسية
٢٢	حياة ابن القيم وثقافته
٢٢-٢٢	شيوخه
٢٧-٢٢	ابن تيمية
٤٠-٢٧	المذهب الحنبلى
٤٢-٤٠	ثقافة ابن القيم
٤٢-٤٢	آثاره
٤٤-٤٢	مصرعه وألصاره
٤٤	تلاميذه
٥١-٤٤	خلقه وشخصيته
٥٧-٥١	منهجه العلمى وخصائسه
٦٢-٥٨	أسلوبه
٦٤-٦٢	وفاته

صفحة

١٦٠-١٦٥	الباب الثاني : جهوده في الدرس القوي
٧٥-٧٧	تقديم
٧٩-٧٧	الفصل الأول : النحو
٨١-٨٠	أولاً : الفصائل النحوية
٩٥-٨١	١ - الجنس (المذكر والمؤنث)
١١٠-٩٦	٢ - العدد (المفرد والمثنى والجمع)
١١٦-١١٠	٣ - فصيحة الزمن
١٢٠-١١٦	٤ - فصيحة الشخص (المتكلم والمخاطب والغائب)
١٢٢-١٢١	ثانياً : الجملة
١٣١-١٢٢	١ - المبتدأ أو الخبر
١٤٦-١٣١	٢ - الشرط
١٦٠-١٤٧	ثالثاً : الإعراب
١٨٩-١٦١	الفصل الثاني : دراسة المعنى
١٦٤-١٦٣	تقديم
١٧٠-١٦٤	مفاهيم دراسة المعنى عند اللغويين المعاصرين
١٧٣-١٧٠	المعنى بين الأصوليين واللغويين القدماء
١٧٦-١٧٣	العام والخاص
١٨٠-١٧٦	حسبود الدلالة

صفحة

١٨٩-١٨١	منهج ابن القيم في دراسة المعنى
١٨٤-١٨٣	١ - السياق
١٨٩-١٨٤	٢ - التحليل اللغوي
٢٠٤-١٩١	بيان بأسماء المراجع
١٩٥-١٩١	أولاً : مصنفات ابن القيم
٢٠٣-١٩٥	ثانياً : المراجع العربية والمترجمة
٢٠٤	ثالثاً : المراجع الأجنبية
٢٠٧-٢٠٥	الفهرس



رقم الايداع ١٩٧٦/٥٢٥٢



دار الجامعات المصرية
٢٢ شارع الدكتور مصطفى مشرفة
اسكندرية ت ٢٢٤٦٩